نحو موقف قرآني من إشكالية المحكم والمتشابه

أ.د.طه العلواني

القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

قرطبة للبحوث والدراسات والتنمية البشرية

٢٦ ب ش الجزيرة الوسطى، الزمالك، القاهرة

٢٠١٠



www.alwani.net

taha.alwani@gmail.com

شكـــــــر وثنــــاء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. بعد أن بلغ الكتاب هذه الغاية لا يسعني إلا أن أتقــدم بجزيل الشكر إلى عدد من أهل الفضل في مساعدتي بأمور كثيرة ذات علاقة بجمع مادة هذا البحث، ورصد مصادره، وفي مقدمة هؤلاء الباحثة الجادّة التي أتوقع لها مستقبلاً واعداً في البحث العلمــيّ، والدراسات الإسلاميَّة المتعمّقة بإذن الله، وهي الباحثة الأستاذة «رانيا رجب» وفقهـا الله وأجـزل مثوبتها على كل ما عملته، ثــم أســرة مكتبي الصغيرة: د. خديجة كمال الدين جعفر، الــتي لولا جهودها المباركة الطيبة لم يأخذ الكتاب شكله هذا، فلقد قامت بتحرير الكتــاب وإخراجــه، وإضافة إلى ذلك فهي تحرص ألاّ تضيع أيّة ورقة أكتبها، أو فكرة أذكرها، وتظل تلاحقني حتى أضعها في إطارها، وتصبح قابلة للتداول والاستفادة، فجزاها الله عني خير الجزاء، وآمل لها مستقبلا طيبًّا في الدراسات الفلسفية والقرآنية بإذن الله، كما أشكر الأخ تقادم الخطيب على تدقيقه لمسودة الكتاب، وتوثيقه لبعض المراجع، والأخ السيد رفاعي على جهوده في الصف والمراجعة، فجهود هؤلاء جميعــاً مشكورة مبرورة. وفقنا الله وإياهم لما يحبه ويرضاه.

طه جابر العلواني

المقدمـــــــــة

القرآن الكريم خاتم الكتب الإلهيّة، وآخر الرسالات الربّانيَّة، لا كتاب بعده؛ وهـــو جمـــاع رسالات الله -تبارك وتعالى- إلى خلقه، كما جعله الله **[تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ]** (النحل:٨٩)، وهـــدىً لكلّ خير، وموعظة وبشرى، وبصائر وذكرى، فكان بيانًا لكل مَا أُبْهِم، وتفصيلاً لكلّ مَـــا أغلـــق، وحاسمًا لكلّ اختلاف، لقد أحكم الله القرآن الكريم، وأنزله على خاتم رسله وأنبيائه وصـــفوته مـــن خلقه -صلى الله عليه وآله وسلّم- مصدِّقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنًا عليه، وتكفَّـــل بحفظـــه بنفسه، وحال بينه وبين سائر محاولات التحريف، وعصمه من الباطل من بين يديه ومن خلفه؛ بعد أن أوكل حفظ مَا سبقه من كتبٍ إلى الناس، ففرّطوا وضيَّعوا، وحرّفوا، وزادوا، وأنقصوا. وقد أحكـــم المتكلّم به -عز وجل- آياته ثم فصّلها، وحين فصّلها سبحانه، فصَّلها على علمـــه الـــشامل المحـــيط المطلق، الَّذي لا تحدُّه حدود، ولا يخضع لقيود، وجعله كتابًا كريمًا لا يبخل على قاصده، ولا تنقضي عجائبه، ولا يتوقَّف عطاؤه، ولا يخلق من كثرة الردّ: **[الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ]** (هود:١)، وهو أحسن الحديث: **[اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَـــشَابِهًا مَثَـــانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّـــهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ]** (الزمر:٢٣)، فهو متشابه -كلّه- في الإحكام، والإتقان، والإعجاز، وواحد -كلّه- في ابتنائه على علم الله المطلق المحـــيط، وإنّ رســـالات الله في «أصول العقيدة»، و«قواعد الشريعة» واحدة كذلك لا اختلاف بينها إلا ما فرط فيـــه متلقـــوه، أو قاموا بتحريفه. **[شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ]** (الشورى:١٣)، ويأمر الله I نبيَّه الكريم -صلى الله عليه وآله وسلم- المؤمنين أن يلتزموا بتلك الوحدة ويعملوا على تعزيزها، وألاّ تحملهم مخالفـــة الـــداعين إلى الفرقة، من اتّباع الديانات الأخرى، والأمم الأخرى على مجاراتهم في ذلك **[وَمَا تَفَرَّقُوا إِلا مِنْ بَعْدِ**

مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَلَوْلا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ] (الشورى:١٤). إنّ على أمّة القرآن الكريم أن تستمسك بتلك الوحدة، وألاّ تجاري أولئك الذين فرّقوا بين الله، ورسله ونبيّه الخاتم، فقال -تبارك وتعالى-: **[فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ]** (الشورى:١٥). ولم ينحصر «الشبه» بين كتب الله -تبارك وتعالى- ورسالات رسله في تناول قضايا العقيدة، وقواعد الشريعة، بل هناك شبه كبير بين مَا جاء في رسالات الله في أدلة الخلق، والإبداع، والعناية الإلهيّة، وبدء الخلق، وغايته، وأمور الغيب المطلق، وشئون الآخرة، وقصص الأنبياء، وكثير من هذه الأمور قد وردت في الكتب المنزلة قبل القرآن المجيد، وفيه كذلك، وقد أعادها القرآن إلى حالة الصدق، وهيمن عليها، والذين اتخذوا أحبارهم، ورهبانهم مرجعيّات، وأربابًا من دون الله أرادوا أن يحتكروا فهم الكتب المنزلة، وتفسيرها، فصوروا للعامّة استحالة فهمهم للوحي دون توسط أولئك الأحبار والرهبان؛ بل نهوهم عن قراءة الكتب المنزلة بدون الاستعانة بهم، وليقنعوهم بذلك صوروا لهم أنَّ في الوحي إحكامًا، وتشابهًا، وغيبًا، وباطنًا لا يعلمه إلا أولئك بزعمهم، ولم ينأ بعض المسلمين بأنفسهم عمّا سقط فيه أهل الكتاب السابقون، فقالوا أقوالاً قريبة من ذلك، بعد شيوع المذهبيّة، والطائفيّة وانتشارهما، فهذا إمام الحرمين «الجويني» على جلالة قدره يقول في «برهانه» مؤكداً الدعوة إلى التقليد: "أجمع المحققون على أنّ العوام ليس لهم أن يتعلقوا بمذاهب أعيان الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- بل عليهم أن يتبعوا مذاهب الأئمَّة الذين سبروا ونظرّوا، وبوبوا الأبواب، وذكروا أوضاع المسائل، وتعرضوا للكلام على مذاهب الأولين؛ والسبب فيه أنّ الذين درجوا، وإن كانوا قدوة في الدين، وأسوة للمسلمين فإنَّهم لم يعنوا بتهذيب مسالك الاجتهاد، وإيضاح طرق النظر، والجدال، وضبط المقال، ومن خلفهم من أئمة الفقه كفوا من بعدهم النظر في مذاهب الصحابة، فكان العاميُّ مأمورا باتباع مذاهب السابرين"[1]

[1] الجويني، البرهان. تحقيق: عبد العظيم الديب (المنصورة: دار الوفاء للنشر، ١٤١٨هـ) ٢/ ١٥٨.

بل لقد أخّر بعضهم القرآن الكريم، وصحاح السنن عن مرتبة أقوال أئمتهم، فقال الكرخي في أصوله «أصول الكرخي»: " إنّ كل آية تخالف قول أصحابنا فإنها تُحمل على النسخ، أو على الترجيح، والأوْلى أن تُحمل على التأويل من جهة التوفيق" !! "إنّ كل خبر يجيء بخلاف قول أصحابنا فإنه يُحمل على النسخ، أو على أنه مُعارض بمثله، ثم صار إلى دليل آخر، أو ترجيح فيه بما يحتج به أصحابنا من وجوه الترجيح، أو يحمل على التوفيق، وإنما يفعل ذلك على حسب قيام الدليل، فإن قامت دلالة النسخ يحمل عليه، وإن قامت الدلالة على غيره صرنا إليه"[٢]

ولذلك حين تلا بعضهم: **[مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ]**(آل عمران:٧) سارعوا إلى الأخذ بظاهر الآية قبل التدبّر، وبذلك برز القول بأنّ القرآن المجيد صنفان: صنف محكم، وآخر متشابه، وبدأ تداول المصطلحين، أو المفهومين في علوم القرآن، والحديث، وأصول الفقه، وعلم الكلام، وشاع استعمالهما، وفسَّروا كلاًّ منهما وفق الاصطلاحات، والمواضعات اللّسانيَّة، والجذور اللغويَّة، دون التقيّد بلسان القرآن وعربيّته، ودون التفات كافٍ إلى الفروق الدقيقة بين الاستعمال الإلهيّ للّغة، والاستعمال البشريّ، فبدأت هذه الإشكاليَّة بالظهور، ثم الاستفحال.

ولا أُخفي أنَّني حين قرّرت معالجة هذا الموضوع في سلسلة مراجعاتي «لعلوم القرآن» تردّدت كثيرًا في اختيار الطريقة التي أقارب بها هذا الموضوع الخطير - الَّذي استقر، وصار جزءًا من الأمور المسلّمة- أأقاربه بمثل الطريقة التي قاربت بها «إشكاليّة الناسخ والمنسوخ»؟ حيث قمت بدراسة مَا ادُّعي نسخه من آيات الكتاب الكريم، وإعادة تفسيره بحيث يزول التعارض بين مَا ادُّعي كونه ناسخًا، وما ادّعى كونه منسوخًا؛ حاولت ذلك بادئ الأمر في «إشكاليّة المحكم والمتشابه» لكنّني سرعان مَا اكتشفت الفوارق الكبيرة بين «إشكاليّة الناسخ والمنسوخ»، و«إشكاليّة المحكم والمتشابه» -وإن كانت الأولى أساسًا للثانية- ممّا لا يسمح بحال بمقاربة الإشكاليّة الأخيرة بمثل مَا قاربت به الإشكاليّة الأولى؛ لأنّ قضايا «النسخ» كان يكفي فيها الوصول إلى فهم يزيل فكرة التعارض بين الآيات التي حكموا بكونها ناسخة؛ والآيات التي ظنّ من ظنّ أنّها منسوخة. كما أنَّ العلماء قد

[2] النسفي، رسالة في الأصول بذيل كتاب تأسيس النظر للدبوسي الحنفي (القاهرة: المطبعة الأدبية ، د.ت) ٨٤.

ناقشوا كثيرًا من تلك الآيات قبلي، وظلّت أعدادها تتناقص حتى بلغ بها بعـض المتـأخّرين «ست آيات» لم يستطع درء التعارض بينها، فأقر بدخول النسخ فيها، فإذا جمعنا مَا فعلـوه، ووظّفنـاه، ثم حصرنا عنايتنا بتلك الآيات الست، أو التسع، أو الاثنتي عشرة، فذلك كاف في إيجاد مخرج من تلك الإشكاليّة. أمّا في إشكاليّة «المحكم والمتشابه» فإنَّ الأمر مختلف، ويحتاج إلى منهج يُتوصّـل بـه إلى تقويض الأسس التي قامت عليها فكرة وقوع «المتشابه» في القرآن المجيد من أساسها، وإثبات استحالة وقوع «المتشابه» في القرآن الكريم –بمعنى الغامض والمبهم، وغير المفهوم، ونفينا ذلك بأدلة، وبراهين من القرآن الكريم ذاته، فما لم تُقوض الأسس التي قامت الإشكاليّة عليها من الأصل؛ فمـن المتعـذّر استيعاب هذه الإشكاليّة، وتجاوزها.

وفي رسالتنا هذه سنحتكم إلى القرآن الكريم ذاته، ونـستنطقه الجـواب الـشافي في هـذه الإشكاليّة- كما فعلنا في إشكاليّة «النسخ» من قبل، ووصلنا فيها إلى الثَلج وبَرْد اليقين - وسـنتبيّن أنَّ هذا القرآن المجيد قد جاء بيانًا واضحًا ظاهرًا لا لبس فيه، ولا غموض عند من يحسن قراءته.

طه العلواني

القاهرة ٢٤ مارس ٢٠١٠

الفصل الأول

إشكالية المحكم والمتشابه في العلوم الإسلامية

معنى المحكم والمتشابه عند المفسرين.

لقد اختلف المفسرون اختلافًا كبيرًا في بيان وتفسير كل من "المحكم والمتشابه" ويمكن إجمال آرائهم ومذاهبهم في الآتي ذكره:

١- "المحكمات" هي نحو قوله تعالى: **[قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ...]** (الأنعام:١٥١)، وكذلك قوله تعالى: **[لَا تَجْعَلْ مَعَ اللهِ إِلَهًا آَخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا]** (الإسراء:٢٢) ونحوها؛ وهؤلاء قد ضيَّقوا واسعاً. و"المتشابهات" عندهم هي التي تشابهت على اليهود، وهي حروف المعجم التي وردت في أوائل السور، وفسّرها اليهود بما يعرف بـ: "حساب الجمّل"، فتشابه الأمر عليهم، كما حدث لهم في قضيّة البقرة؛ وهذا القول رووه عن ابن عباس .

٢- ذهب الفخر الرازي إلى أنّ: "المحكم" مالا تختلف فيه الشرائع؛ كالوصايا في آيات سورة الأنعام الثلاث، و"المتشابه" ما يسمى بـ: "المجمل"، وهذا تفسير عجيب منه؛ لأنّه يؤدي إلى جعل معظم القرآن المبين "متشابهاً".

٣- "المحكم" هو الناسخ، و"المتشابه" هو المنسوخ، ونقلوه عن ابن عبّاس، وابن مسعود، رضي الله عنهما- وقد علمت موقفنا من القول "بالنسخ"، ونفي وقوعه في القرآن المجيد[٣].

٤-أنّ "المحكم" ما كان دليله واضحاً لائحاً؛ كأدلة "وحدانيَّة الله"، و"المتشابه" ما يحتاج في معرفته إلى "التدبُّر والتأمّل"، وقد عزاه الرازي إلى "الأصم" من المعتزلة، وناقشه فيه، وهو قول عجيب لا يستحق المناقشة.

[3] لقد فندنا دعوى النسخ في كتابنا: نحو موقف قرآني من النسخ (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧)

٥- أنّ "المحكم" ما أحكم الله فيه بيان حلاله وحرامه، و"المتشابه" ما أشبه بعضه بعضاً في المعاني، وإن اختلفت ألفاظه؛ نسب ابن جرير الطبري ذلك القول إلى مجاهد، وبعبارة: "محكمات: ما فيه من الحلال والحرام، وما سوى ذلك فهو متشابه بصرف بعضه بعضاً"[٥]، ولا أدرى كيف يستسيغ من هو في مكانة مجاهد- إن صح النقل عنه- إطلاق مثل هذا القول؟

يتضح من أقوال أهل التفسير السابقة، سيطرة فكرة "الغموض" باعتبارها معنىً "للمتشابه"، و"البيان" باعتبارها معنىً "للمحكم".

وقد استند بعضهم إلى المعنى اللغوي لتعزيز تفسير "المتشابه" بالملتبس في قوله تعالى: **[وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا]** (البقرة:٢٥)، أي: اشتبهوا به نتيجة التشابه؛ لأنّ الأصل- عند هؤلاء- أنّ الشبه بالغير، أو بأمور أخرى، يورث اللّبيب الالتباس، وبذلك سوّغوا لأنفسهم إطلاق "الملتبس على "المتشابه". استنادًا إلى اللغة؛ حيث يطلق المتشابه على أمرين: الأول: ما له أفراد، أو أجزاء يشبه بعضها بعضًا[٦]، والثاني: ما يشتبه فيه الأمر، أي: يلتبس؛ قال في الأساس: "وتشابه الشيئان واشتبها وشبّهته به وشبَّهته إيّاه، واشتبهت الأمور وتشابهت: التبست؛ لإشباه بعضها بعضاً؛ قال: وفي القرآن: المحكم والمتشابه وشبّه عليه الأمر: لُبِّس عليه، وإيّاك والمشتبهات: الأمور المشكلات.

و في هذا الطرح مجال نقاش طويل؛ لأنّ في هذا الاطلاق تحكّماً، فهم لم يحدّدوا في أيّ المعنيين هو حقيقة، وفي أيّ منهما هو مجاز، وما إذا كان من قبيل المشترك، أو المتواطئ كعادتهم في هذه الأمور. كما أنّ استلزام "التشابه" "للالتباس" ليس مطّرداً وإن ظنّوه كذلك[٧]، فلم يلاحظوا المعنى اللغوي الأول للمتشابه.

[5] محمد رشيد رضا. تفسير المنار. ١٤٤/٣

[6] وسف نلاحظ لاحقًا أنّ هذا المعنى أهملوه تقريبًا.

[7] قارن تفسيراتهم لآية "آل عمران:" ٧" في: الرازي و محمد رشيد رضا ٣/ ١٤٣وما بعدها والتحرير والتنوير ٢/ ١٥٣ وما بعدها.

ومن المعروف أنَّ الغموض والالتباس، من عيوب الكلام، وهو يقع إمّا بقصدٍ من المتكلم، أو على غير قصدٍ منه، أو أن يكون لا سبيل أمامه إلا التعبير بهذه الصيغة الغامضة لعيٍّ فيه، أو لقصور في اللّغة. أمّا الاحتمال الأول: فينافي مَا يُفهم من القرآن الكريم ذاته بأنّه بيان للناس ليقطع حجتهم. وأمّا الاحتمال الثاني، والثالث فلا يتصور إلا في حق المخلوق. أمّا الاحتمال الرابع فمردود أيضًا بقوله تعالى: **[قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْءَانِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا]** (الإسراء:٨٨) فهذه الآية تدل على أنَّ بنية القرآن الكريم، وإن استخدمت لسانًا بشريًّا وخاطبت بشرًا، فإنها طوعت هذا اللسان ليكون أهلا لحمل الخطاب الإلهيّ للقرآن.

ولكتاب الله لسان خاص به، وله خصائصه المنفردة، وقانونه الَّذي لا يُعرف إلا باستقراء معهوده، وإدراك نظمه، وسياقه، وأساليبه، وعاداته. والقرآن الكريم كلٌّ متكامل ذو وحدة بنائيّة يفهم الجزئيّ منه بالرد إلى الكليّ في وحدته البنائية، ومن يفعل ذلك ويلتزم به لا يمكن أن يفهم أنَّ الآيات المتشابهات هي الآيات الغامضة الملتبسة فإنّه لا يمكن أن يقع الغموض والالتباس في الخطاب الإلهيّ الَّذي نص على كونه بيانًا للناس، وتبيانا لكل شيء ومبينًا، وآياته مبيِّنات؟ فإنّه لو حدث هذا لكان رد من تحدّاهم القرآن، بأنّ هذا التحدّي جرى في أمور متشابهة موهمة غير مفهومة، ولاحتجوا بأنَّ ذلك مصدر عجزهم، وليس الأسلوب، والنظم، والبلاغة، والفصاحة.

منشأ إشكالية المحكم والمتشابه

ولكن كيف نشأت فكرة المحكم والمتشابه كمرادفين للوضوح والغموض؟ بالتأكيد هي طبيعة الإنسان التي تميل إلى الهروب من حمل التكليف، وما تفتأ تتذرع بعدم وضوح خطاب التكليف، بل وربما تذهب إلى أبعد من ذلك فتسعى إلى تقييده بشروط ليبدو الأمر متعِّسراً، أو متعذّرا لتعذُّر تحقق تلك الشروط، عسى أن يفلت صاحبها من القيام بالتكليف وتبعاته. كان هذا هو نهج بني إسرائيل في التصرُّف مع أي تكليف كلفوا به، أو خطاب وجه إليهم. هذا ما فعلوه حينما أمرهم الله -تبارك وتعالى- بذبح بقرة؛ لأنهم كانوا يخشون انكشاف أمرهم، فصاروا يطلبون بأسئلتهم إجابات صارت

بسؤالهم شروطا لم يكلّفوا بها، فكان أن ذهبوا يدعون الغموض والالتباس في موضوع التكليف، وهو «ذبح بقرة»، والحق أنَّ الغموض والالتباس لم يكن سببه تشابه البقر، ولكنَّه نهجهم، وطريقة تفكيرهم التي تقوم على هدف واحد، هو محاولة الهروب من التكليف، وهذا ما نفهمه من قوله تعالى: **[قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ]** (البقرة:٧١)؛ ولذلك أثر عن ابن عباس قوله "شدّدوا فشدّد الله عليهم". إنّنا نستطيع أن نقرأ ثنائيّة «المحكم والمتشابه»، و«المجمل والمفصل»، و«الغامض والمبين» في حوارهم مع موسى عليه السلام، فكانوا في كل مرة يطلبون منه أن يسأل الله -تبارك وتعالى- أن يبيّن لهم ما اعتبروه أمرًا مجملا بحاجة إلى تبيين وإيضاح لصفات تلك البقرة، ولم يكن بنو إسرائيل وحدهم من نهج هذا النهج، فأقوام معظم الأنبياء لم يدعوا ذريعة يتذرعون بها ليفروا من تبعات الاستجابة السريعة المباشرة للتكليف؛ فهاهم قوم شعيب يقولون له: **[يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ]** (هود:٩١). وهم بطبيعة الحال لا يقصدون أن يسيئوا إلى أنفسهم، أو يصفوها بالغباء، ولكنَّهم أرادوا الطعن فيما جاء به، وأنَّ كلامه ليس واضحا بالنسبة لهم، وهذا على عكس القاعدة التي أرساها الله عز وجل: **[وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ]** (إبراهيم:٤).

كان علينا أن نعتبر بتنبيه القرآن الكريم إيانا وتحذيره لنا من مسالك الأقوام السابقين؛ لكيلا نقع فيما وقعوا فيه، إلا أنّنا بدلاً من ذلك ذهبنا نستشهد بتشابه البقر على بني إسرائيل على تشابه بعض آيات القرآن الكريم علينا، وهكذا تبعناهم فيما سقطوا فيه، وكأنّنا اقتبسنا من "فقههم البقريّ" هذا، ووصلنا إلى النتيجة المماثلة، رغم أنّنا تُركنا على المحجَّة البيضاء؛ لكن القاسم المشترك الذي يجمع بين ما فعلوه وفعلناه هو تحكيم غير كتاب الله في كتاب الله، فهناك من حَكّم لغة البدو، وهناك من حَكّم الرواية ظنيَّة الثبوت في كتاب الله قطعيّ الثبوت، حتى جعلوا القرآن الكريم ذاته من المرويّات، وهناك من حكَّم المناهج الفلسفيّة في كتاب الله. وكان من المحتَّم أن تنعكس الخلافات المذهبيّة على فهمنا للقرآن، وكذلك آثار الأوضاع الاجتماعيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة لبيئة التلقي _جيل الصحابة_ أو بيئة القراءة على امتداد الزمان.

والحق أنّنا لا نستطيع أن نتخيَّل –مجرد تخيُّل– أنَّ هناك قراءة للقرآن الكريم مجرَّدة عن أيّة خلفيّة مسبقة، لكن علينا أن نوقن بأنَّ هذا قصور فينا لا في القرآن، فَلَئِن يختلف الناس من بعد أن جــاءهم العلم والبيِّنة، فهذا ليس لخلل في المختَلَف فيه، وإنّما الخلل في إدراكهم واستيعابهم وفقههم، وهذا ما تؤكده الآية: **[وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًــا بَيْــنَهُمْ]** (آل عمران:١٩). والآية: **[وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ]** (البينة:٤). فالقرآن الكريم كتاب مبين، هذا لا ريب فيه، إلا أنّه لا يعني: أنه التزم أســلوبًا واحــدًا في الــبلاغ والبيان، كما أنّه لا يعني: أنه بلا "مكنون" في خطابه، وقد صرح سبحانه بأنَّه في كتاب "مكنون".

وفي موضوع دراستنا هذا نتساءل: كيف تمّ تشويه مفهوم «المحكم والمتشابه»، واســتقر في أذهان الكثيرين _نتيجة لذلك الوهم_ بأنَّ في القرآن الكريم ، المبيّن، آيات ملتبسة موهمة، ومبهمــة، ولا تدرك معانيها؟ .

لقد نشأت هذه الإشكالية نتيجة تصورٍ قائم أنَّ القرآن المجيد نزل بلغة العرب، كما بنى علماء اللّغة فلسفتها، وقواعدها، وضوابطها -وكما هي – في الاستعمال العربيّ لأنّهم مجتمع التلقي، والصدر الأول، فالقرآن الكريم خاطبهم قبل أيّ أمّة أخرى؛ ليكونوا شهداء على الأمم الأخرى، وعليه فإنّه لا يتسنَّى فهم القرآن الكريم دون الاحتكام إلى لغة العرب ومعهودهم في كلامهم. وهــذا التــصور في حاجة إلى نظر؛ لأنّه: قائم على التسوية بين «لسان القرآن العربيّ» و«اللّغة العربيّة»؛ لأنّ اللغة العربيّة ليست مجرد أصوات وأحرف مُحايدة، ولكنَّها لغة تعبرعن مضامين ثقافيّة، واجتماعيّة، واقتــصاديّة لم يأتِ القرآن الكريم ليكون امتدادًا لها، بل جاء بمعانيه الرساليّة التي مثلت رسالته وخطابه، وكونــه – على ما يبدو للمفسّر - أقر بعض تلك المدلولات التي كانت في الجاهليّة أو توافق معهــا، فــذلك لا يعني أنّها تصبح شيئًا من موارده؛ لأنه هُوَ المرجعيّة المهيمنة عليها، فالقرآن المجيد ليس ملتصقًا ببيئــة التلقي، ولا ببيئة القراءة.

لقد أدّت هذه التسوية إلى تشويه مفهوم «المحكم والمتشابه» واستنتاج أنَّ في القــرآن الكــريم آيات ملتبسة. ووقع تشويه المفهوم حينما استدعيت الاستخدامات اللغويّة الشائعة عند العرب، والتي يترادف فيها "التشابه والالتباس والغموض" ، كما هي دون نظر إلى معهود القرآن الكريم وسـياق ورود الآيات، والقرآن الكريم كل متكامل، فكانت النتيجة أن يُفهم أنَّ الآيات المتشابهات هي الآيات الغامضة الملتبسة.

ولذلك نجد أنّ المفسرين أخضعوا «لسان القرآن» لقواعد لسان العرب في الحذف والتقـدير وما إليها؛ بل حكَّموا ألسنة العرب بتفسير «لسان القرآن» وبيان معانيه،و لم يلاحظوا الفوارق بـين لسان العرب، ولسان النبيّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ- و«لسان القرآن». صحيح أنَّ القرآن الكريم قد نزل بلسان عربيّ مبين، كما تؤكد الآية: **[وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِـينُ ، عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ، بِلِسَانٍ عربيّ مُبِينٍ]** (الشعراء:١٩٢-١٩٥)، بل إنّه قد يـسَّره -تبارك وتعالى- بلسان رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلّم - وهو أفصح من نطـق بالـضاد: لا يجمع بين مَا الحجازيّة والتميميّة معًا، ولا ينصب المثنى بالياء تارة، وبالألف تارة أخرى، ولا يـتكلم بالشاذ، ولا يقرأ بالمكرّر، والمترادف، والمشكّك، والمتواطئ، والتوريّة، وما إليها!![10] ومع ذلك فقـد لجأ جمهرة المفسرين إلى الاعتماد على المنحى اللّغويّ الَّذي يعتمد القاموس اللّغويّ، والبحث في كلام العرب لمعرفة معهودهم، دون الالتفات الكافي إلى خصائص «لسان القرآن» ومزاياه؛ فقـد تـأثّرت مقولات كثير من أئمة التفسير من مختلف المذاهب بمدلولات اللغة المستقرة في عقولهم ونفوسـهم، وتأولوا تبعًا لها مفردات القرآن المجيد؛ لتشابهها في المبنى مع المفردات اللغويّة، فألبـسوها معـانٍ لا

[10] جري القول لدي القدماء أن لغة قريش هي أفصح لغات العرب؛ وذلك: لأنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم، ولا عجرفية قيس، ولا كشكشة أسـد، وكسكسة ربيعة، ولا الكسر الذي تسمعه من أسد؛ مثل: تِعلمون، نِعلم، ومثل: شعير، وبعير.
انظر: ابن فارس، الصاحبي، تحقيق: السيد أحمد صقر (القاهرة، مكتبة الحلبي، د.ت) ٣٢. السيوطي. المزهر، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: مكتبة ومطبعة الحلبي، د.ت) ١/ ١٢٦ ويقول الفارابي:"كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية، وأصرحها؛ لبعدهم عن بلاد العجم، وجميع جهاتهم، حتى إن سائر العرب على نسبة بعدهم من قريش كان الاجتماع بلغتهم في الصحة، والفساد عند أهل الصناعة العربية"؛ والنص مثبـت كمـا هـو في المزهر؛ ١/٢١١ .

يحتملها السياق، وقد ينبو عنها «لسان القرآن»، وترتب على ذلك مشكلات عقديّة، وفقهيّة كـــثيرة كان المسلمون في غنى عنها، وعن إضاعة نفائس الأوقات في تأويلها، وحملها على مختلف المحامل.

صحيح أنّنا مسلمون نعتقد بأنّ كتاب الله -تبارك وتعالى- هُوَ خطاب إلهيّ مفـــارق لكـــلام البشر ولأيّ كتاب آخر؛ إلا أنّنا لم نطبق هذا الاعتقاد النظريّ بشكل منهاجيّ ومنضبط عند تعاملنا مع القرآن الكريم. فلم يكن غريبًا_ والحال كذلك_ أن نجد في هذه التفاسير من يذهب إلى أنّ هناك أحرفاً زائدة لا تفيد دلالة معيَّنة مثل «**مِنْ**» التي وردت في مواضع عدة كقوله تعالى **[وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ]** (الطور:٢١) فاعتبروا «من» في قوله «من شيء» زائدة، كما اعتبروا أنَّ المعنى غير المباشر الملازم للمعنى المباشر هو دلالة غير مقصودة كما في قوله تعالى: **[وَحَمْلُهُ وَفِــصَالُهُ ثَلاثُــونَ شَهْرًا]** ، (الأحقاف:١٥)، وقوله تعالى **[وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ]** (لقمان:١٤) فُيُفهم بدلالة الالتزام، من الآيتين أنَّ أقل مُدة الحمل ستة أشهر، أو نجد من يصرّح بأنّ تعبيراً قرآنيًا جاء على غير القياس، أو من يجترئ على القول بشذوذ هذا التعبير، أو ذاك من تعابير القرآن المجيد، كما قال بعضهم في قولـــه تعالى: **[رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ]** (الحجر:٢) مما دعا الفخر الـــرازي لأن يحمـــل عليهم في بداية تفسيره لسورة الحجر. إنَّ من الممكن أن يكون في خطاب البشر ما هو زائد عن المعنى الذي أراده المتكلم، أو أن تكون له دلالات غير مباشرة لم يقصدها، أو أن ينوّع عند تعبيره عن معنًى ما باستخدام ألفاظ متعدّدة، وهو يقصد منها المعنى ذاته دون أن يكون لهذا التنوّع أيّ دلالـــة، أو أن يعطف الشيء على نفسه؛ لأنّ هذا كلّه مرتبط بإدراك المتكلّم للمعنى الّذي يريد التعبير عنه، وقدراته في التعبير عنه، والملابسات، والظروف المحيطة به، وحاله عند صدور الكلام عنه، إلا أنّ كل هذا غير قائم أو وارد حينما يكون الخطاب إلهيّا متحديًا مستوعبًا للسان البشر، متجاوزًا له.

وفهم العلاقة بين «لسان القرآن الكريم العربيّ» ولسان العرب لا يمكن أن تتحقق إلا بقـــراءة شموليّة تكامليّة لمعرفة معهوده هو، لا أن تنفق جهود مختلف العلماء من: لغويّين، وبلاغيِّين، ونحـــاة، وأصوليّين -كلُها- تتبّع كلام العرب وأشعارهم؛ لاستقراء معهودهم، ومعرفة الفصيح، والأفـــصح، والأقل فصاحة، والاستخدام الشائع لهذا اللفظ أو ذاك، ثم نعود بعد ذلك بحـــصيلة غـــير منـــضبطة

لنحكّمها في كتاب الله، ونقيس معانيها على معانيه!! وبالتالي يتم تحكيم قواعد كلام المخلـــوقين في خطاب القرآن الكريم، بكل ما يحويه كلام البشر من خصائص النسبيّة، والقـــصور، والاضـــطراب، والتناقض، والمحدوديّة، والتأثّر بظروف، وملابسات صدور الكلام!!

لقد أدّت التفسيرات اللغويّة التي حكّمت لغة العرب في لسان القرآن الكريم ، وتعاطت معـــه كأيّ مصدر عادي إلى بعض اللّبس الذي أشرنا إليه. فالتأثّر بالمنحى اللغويّ الذي يعتمد القـــاموس اللغويّ فقط، والبحث في كلام العرب لمعرفة معهودهم، دون الالتفات الكافي إلى خصائص لـــسان القرآن الكريم ومزاياه، كان له أثر في بناء هذه الإشكاليَّة. فقد تأثّرت مقولات كثير من أئمة التفسير من مختلف المذاهب بمدلولات اللّغة المستقرة في عقولهم ونفوسهم، وتأولوا تبعاً لها مفردات القـــرآن المجيد لتشابهها في المبنى مع المفردات اللغويّة، فألبسوها معاني لا يحتملها السياق، وقد ينبو عنها لسان القرآن، وترتب على ذلك مشكلات عقديّة وفقهيّة كثيرة كان المسلمون في غنىً عنها لو أنّ العنايـــة انصرفت إلى لسان القرآن، ومعهوده، وتقاليده في تناول موضوعاته، وسياقاته.

وقد نحا بعض المفسرين الذين لهم عناية خاصّة بالمناهج العقليّة والاتجاهات الفلسفيّة منحىً يتفق وتلك المناهج، وذلك مثل: الراغب الأصفهاني الذي جعل "المحكم" ما تؤيـــده الـــدلائل العقليّـــة، و"المتشابه" ما تحيل الدلائل العقليّة أخذه على ظاهره بحيث لا يستطيع القارئ مهما تدبّر إلا أن يختار التوقُّف، مختارًا بين المحتملات الكثيرة، وهذا إسقاط منه للحوار الذي دار حول قطعيّة أدلة العقـــول وظنيّة أدلة الألفاظ، وهو منهج تبنّاه الإمام الرازي[11] كذلك، وكثير ممن نحا نحوه من بعـــض الـــسنّة

[11] ففي تفسيره للمتشابه والمحكم ذهب الرازي إلى تقسيم اللفظ الذي جُعل موضوعًا لمعنى إلى قسمين: فإمّا أن يكون محتملا لغير ذلك المعنى، وإما أن لا يكون، فإذا كان (الأول) فهذا هو النصُّ، وأمّا إن كان محتملا لغيره فلا يخلو: إما أن يكون احتماله لأحدهما راجحًا على الآخر، وإما أن يكون احتماله لهما على السواء، فإن كان احتماله لأحدهما راجحًا على الآخر سُمي ذلك اللَّفظ بالنسبة إلى الراجح ظاهرًا، وبالنسبة إلى المرجوح مؤَولاً، وأمّا إن كان احتماله لهما على السوية فيكون اللفظ بالنسبة إليهما معًا مشتركًا، وبالنسبة إلى كل واحدٍ منهما على التعيين مجملا.... أمّا النص والظاهر مشتركان فيشتركان في حصول الترجيح.. فهذا القدر المشترك هُوَ المسمى: "بالمحكم". وأمّا المجمل والمؤوّل فهما مشتركان في أنّ دلالة اللفظ عليه غير راجحة. إلا أنّ "المجمل" غير مرجوح، والمؤوّل... مرجوح، لا بحسب الدليل المنفرد، فهذا القدر المشترك هو المسمى "بالمتشابه"؛ لأنّ عدم الفهم حاصل في القسمين جميعًا... (التفسير الكبير للرازى ١٤٦-١٤٧).

غير **أن** تقديم الإمام الرازي للدليل العقليّ على الدليل اللفظيّ لقيام الاحتمالات العشرة التي ذكرها أمر ليس له ما يسنده، أو يدل عليه، أو يشهد له إلا الرغبة في إضعاف سلطة النصّ، والدليل اللفظيّ، وتحكيم العقل في النصّ، وفي الدلائل اللفظيّة، وإعطاء العقل الفرصة للتحرر من دلائل الألفاظ،

وجمهرة المعتزلة؛ والمعاصرون، ممن تصدوا للتفسير، ولأصول الفقه من مختلف المذاهب، سلكوا المسلك نفسه الذي سار عليه المتقدمون، ونقلوا ما ورد عنهم دون موازنة، أو نقد، ولم يقفوا عند قوله تعالى: **[هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ]** (آل عمران:١٣٨) وقوله: **[تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ]** (النحل:٨٩) و **[لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ]** (النحل:٣٩). **[آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ]** (النور:٣٤، ٤٦).

من ناحية أخرى فقد كان للمذهبية والفرقية أثرها في نشوء إشكالية المحكم والمتشابه: فمما لا يخفى على أحد أنَّ «علم الكلام» وُلِد من رحم الاختلافات والتراشقات المذهبيّة، وأن يتولد فرع من فروع العلم ليكون معبرًا عن الاختلافات والتعدّديّة، هذا أمر طبيعيّ، لكن مشكلة «علم الكلام» أنّه قام على أنقاض التواصل المدمّر بين المسلمين، وتكريس القطعيّة بينهم؛ لأنّه رُكّب على منهجيّة التراشق والتراجم، والنسبة إلى البدعة والشبهة والكفر أحيانًا. فالمنطلق هو الرد على الآخر، ورشقه بما فيه وما ليس فيه، ورفض كل ما يقول، فكلٌ ينقد الآخر، ويتعقب سقطاته وأخطائه -إن لم يُضف لها ما يزيدها توهجًا— فلا أحد يراجع نفسه، ولا يُمهل الآخرين ليُراجعوا أنفسهم. وتحت وطأة تلك الاستقطابات، والتجاذبات الشديدة تكون مقاربة الحقيقة بعيدة المنال؛ لأنّ التراجم بالاتهامات يعتمد منهاجيّة التجزيء والتعضيّة، فهو غير معنيّ بالبحث في القضيّة ذاتها بشموليّة وتكامليّة، بغض النظر عن اتفاق، أو اختلاف النتيجة التي سيصل إليها مع هذا أو ذاك، وإنّما يقتطع منها ما يرشق به الآخرين ويرجمهم، وهنا تكمن الأزمة، فباستمرار المزايدات تتراكم الاجتزاءات، وتتشوه المفاهيم التي غُشّيت بطبقات من الالتباسات؛ وهذا ما حدث لمفهوم «المحكم والمتشابه». أُقحم مفهوم «المحكم والمتشابه» في دوامة السجالات الكلاميّة —إذن- باعتبار أنَّ «المتشابه» هو الغامض، فكان بذلك ملاذًا للمتراشقين. ففي ظل هذه الاستقطابات يُفهم القرآن على أنّه خطاب توصيفيٌّ للتفريق والتحزّب، وليس خطابًا تكليفيًا يهدف إلى شحذ الأفهام والهمم، فإذا ما أرادا أحدٌ أن يصف من

وهذا أمر مستغرب من إمام جليل القدر مثل الإمام الرازي، لكن ما قد يخفف من العجب والعتب عليه أنّه قرر نظريّاته هذه في الفترة التي كان فيها منغمسًا في الطرق الكلاميّة والمناهج الفلسفيّة ومتأثّراً بها، وتلك مرحلة من مراحل حياته أبدى ندمه على ما اتجه إليه خلالها من تعزيز تلك الطرق وإعلاء شأنها في وصيّته المعروفة، حيث قال: «**ولقد اختبرت الطرق الكلاميّة والمناهج الفلسفيّة**». راجع الوصيَّة كاملة في (المحصول) بتحقيقنا (القاهرة: مؤسسة الرسالة ١٩٩٧) ١/ ٦٧- ٧٠.

يختلف معهم بأنَّهم غواة زائغون؛ فلا بد أن يكون ما يتبنَّونه من آراء هو اتّباع للمتشابه[١٢]. وبذلك تم التعاطي مع القرآن كما لو كان مصدرًا للتفرق والتمذهب[١٣]. وقد فات هذه الفرق كلها أنَّ القرآن الكريم حبل الله المتين، والنور المبين الذي أمرنا أن نعتصم به جميعًا، فهو العاصم من الفرقة، إلا أنّهم جعلوه بقراءاتهم المجزَّأة شواهد ومعضّدات لما أسسوه من مذاهب، وبنوه من فرق، وشادوه من طوائف، وجعلوا القرآن الكريم تابعًا لمذاهبهم غير متبوع، ولذلك سقطت الأمّة في كثير من المهالك؛ نتيجة لتلك الاتجاهات المجافية له، فصار القرآن الكريم يقرأ قراءات تجزيئيّة، وكأنّه أعضاء جسد ممزَّق تأخذ كل طائفة، أو فرقة منه عضوًا، أو جزءًا تسند به مقولاتها ودعاواها. والحق أنّنا لا نستطيع أن نستثني فريقًا أو طائفة، فقد كان لكلٍّ دور في تثبيت فكرة وجود الالتباس والغموض في بعض آيات القرآن الكريم، حتى من أسسوا للقول بأن «المتشابه» هو أحوال الآخرة وصفات الله -تبارك وتعالى- والأنبياء التي لا يجوز أخذها على ظاهرها؛ ظلوا يحومون حول فكرة "الالتباس"، وقد شعر الجميع بما للقول بوجود "متشابه" في القرآن من خطورة، فانبروا يفتشون عن علل وحكم لوجوده، تدور حول ابتلاء القلوب في التصديق بكتاب الله -تبارك وتعالى- وحفز العقول حتى لا تستسلم للبلادة، وتفاوت المخاطبين إدراكيًّا، وتباين ظروفهم، وأوضاعهم، وأحوالهم من مكان إلى مكان، ومن زمان إلى زمان.

ما الذي ترتب على تفسير المتشابه بالملتبس:

[12] «... واعلم أن هذا موضع عظيم، فنقول: إن كل واحد من أصحاب المذاهب يدعي أن الآيات الموافقة لمذهبه محكمة، وأن الآيات الموافقة لقول خصمه متشابهة. فالمعتزلي يقول: قوله تعالى: [فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ] (الكهف:٢٩)؛ وقوله تعالى [وَمَا تَشَاءُونَ إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ] (التكوير:٢٩) متشابه؛ والسنيّ يقلب الأمر في ذلك...» فخر الدين الرازي؛ ٢/١٤٦-١٤٧.

[13] كان الالتباس الذي حكم فهمنا "للمحكم والمتشابه" في القرآن سببًا في ترسيخ فكرة: أنَّ القرآن مصدر اختلاف، وأن بذور الاختلاف كامنة فيه، وقد كان الفخر الرازي صريحًا في التعبير عن هذا حينما ذهب إلى أنّه: «... لو كان القرآن المجيد محكمًا لما كان مطابقًا إلا لمذهب واحد، وكان بصريحه مبطلا لكل ما سوى ذلك المذهب، وذلك مما ينفر أرباب سائر المذاهب عن قبوله والنظر فيه والانتفاع به. فإذا كان مشتملا على المحكم والمتشابه طمع صاحب كل مذهب أن يجد فيه ما يؤيد مذهبه وينصر مقالته، فينظر فيه جميع أرباب المذاهب، ويجتهد في التأمل فيه صاحب كل مذهب». الرازي.

ولا ريب أنّ القول بوجود غوامض في القرآن، يحول دون "التدبّر" المأمور به انطلاقًا من «حاكميّة القرآن». نعم؛ هناك كثيرون يرون هذه الحاكميّة من المعلوم من الدين بالضرورة، ولكن حينما نأتي إلى الجانب التطبيقيّ يتجاوزون هذه الحاكميّة بصورة، أو بأخرى، فلا نرى لها أثرًا ظاهرًا عامًا فاعلاً فى كثير من مباحث «علم أصول الفقه» الذي هو الأساس الذي تبنى عليه جميع الفروع الفقهيّة. صحيح أنَّ هناك من حصر مفهوم «المحكم والمتشابه» في المباحث العقديّة، أو الخبريّات، وما يندرج تحت فعل القلب، لا فعل الجوارح، وأثره عند هؤلاء فاعل في علم أصول الدين[14] بل إنَّ هناك من حصر دائرة "المتشابه" في الحروف المقطعة، والأقسام التي في أوائل بعض السور[15]، وهناك من وسعه وأدخل فيه المجمل – كما مر عن الفخر الرازي- ، وأصبح «المتشابه» بذلك بحثًا من مباحث أصول الفقه، وعند هؤلاء يكون المتشابه مرادفًا للغامض والملتبس، وبالتالي يكون في القرآن مواضع زعموا أنّها بحاجة إلى بيان خارجيّ؛ لأنَّها لا تستقل في إنشاء الأحكام؛ بل لا ينظر فيها من يبحث عن الأحكام العمليّة وهم الفقهاء، وهنا ينشأ نوع من النهي عن تدبّر العديد من آيات الكتاب.

---

[14] ومن هؤلاء ابن قدامة المقدسيّ، فقد ذهب في كتابه (روضة الناظر وجنة المناظر) إلى ما عبّر عنه بقوله: «... والصحيح أنَّ المتشابه ما ورد في صفات الله سبحانه وتعالى مما يجب الإيمان به ويحرم التعرض لتأويله، كقوله تعالى [الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى] (طه:٥)، ونحو هذا اتفق السلف على الإقرار به، وترك تأويله، وليس في طلب تأويل ما ذكروه من المجمل وغيره مايذم به صاحبه؛ بل يمدح عليه؛ إذ هو طريق إلى معرفة الأحكام، وتمييز الحلال من الحرام» (ابن قدامة المقدسي؛ روضة الناظر وجنة المناظر؛الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٣٩٩هـ) ٦٦-٦٨ وهذا ما أثبته السيد المرتضى في رسالة «المحكم والمتشابه، وهذا ما أثبته الفيض القاساني، نقلا عن تفسير النعماني بإسناده عن أمير المؤمنين سلام الله عليه: «...والمحكم ما تأويله في تنزيله من تحليل ما حلل الله وتحريم ما حرم، مما لا غنى بهم عنه» (الفيض القاساني؛ الأصول الأصليّة (إيران ١٣٩٠هـ) ١١٥؛ أي: أنّه أدخل الأحكام، ومعرفة الحلال والحرام في المحكم، والمنطلق الفقهيّ، وآثاره ظاهرة في هذا الفهم.

[15] فقد قدم ابن حزم تفسيرًا سلبيّا "للمتشابه"؛ إذ عرفه باستبعاد ما لا يمكن أن يدخل فيه؛ لأنَّه مما أُمرنا بتدبّره وتأمله والتفقه فيه، فقال: «...ووجدناه تعالى قد نهى عن اتّباع المتشابه منه... فنظرنا في القرآن الكريم وتدبّرناه، كما أمرنا، -تبارك وتعالى- فوجدناه جاء بأشياء... ومنها الشرائع المفترضة، والمحرمة، والمندوب إليها، والمكروهة والمباحة، وذلك كلّه مفترض علينا تتبعه وطلبه... فأيقنّا أنَّ ذلك ليس من المتشابه... فنظرنا لنعلم أي شيء هو فنجتنبه ولا نتتبعه، وإنّما طلبناه لنعلم ماهيَّته، لا كيفيته ولا معناه، فلم نجد في القرآن الكريم شيئًا غير ما ذكرنا، حاشا الحروف المقطعة التي في أوائل بعض السور، وحاشا الأقسام التي في أوائل بعض السور أيضًا، فعلمنا يقينًا أن هذين النوعين هما المتشابه الذي نهينا عن اتّباعه...». ابن حزم الأندلسي؛ الإحكام في أصول الأحكام (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م) ١/ ٥٣٣ – ٥٣٤.

والنظر إلى القرآن على أنّه بحاجـــة إلى غيره لبيان ما فيه يجعل الحاكميّة، والهيمنة لغيره عليه[16]، وهذا مناقض لما وصف الله -تبارك وتعالى- هذا الكتاب به في نحو قوله: **[أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُـــوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ]** (آل عمران:٢٣) وقوله: **[مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ]** (المائدة:٤٨)، هذا بالإضافة إلى ترسيخ النظرة إليه على أنّه مصدر الاختلاف وسببه؛ لأنّه ليس بينًا بذاته. والأمر ليس كذلك؛ لأنّ القرآن كان باستمرار مصدر الاتفاق والألفة والأخوة، ولذلك أمر الله تبارك وتعالى الأمّة بالاعتصام به عند الاختلاف، وبيَّن في حكمة نزوله أنّه كتاب يبيّن للناس الَّذي اختلفوا فيه، وإذا كـــان هنـــاك شيء يمكن أن يؤدّي إلى الاختلاف فهي المرويّات التي اختلف الناس فيها وأكثروا منها، واستخدمتها كل طائفة لتعزيز مواقفها في مقابل مواقف الطوائف الأخرى، فكان أن جعل بعـــضهم الحاكميّـــة للرواية على كتاب الله -تبارك وتعالي، وهناك من جعل العقل، وهناك من جعل اللغة ومعهود العرب حاكمًا على القرآن الكريم بدلا من الرجوع إلى معهود القرآن الكريم ولسانه.

وكما كان تحكيم العقل، والرواية، ولغة العرب سببًا في التباس مفهوم «المحكم والمتـــشابه»، وفهم «المتشابه» على أنّه الغامض، كان تضخم حاكميّة كل من هذه العناصر على كتاب الله مـــن

---

[16] قد جاء في المسودة لآل تيمية: «... قال شيخنا (أحمد تقي الدين بن تيمية): قال القاضي: مسألة في «المحكم والمتشابه»: ظاهر كلام أحمد أن المحكم ما استقل بنفسه و لم يحتج إلى بيان، والمتشابه ما احتاج إلى بيان؛ لأنه قال في كتاب السنة (بيان ما ضلت فيه الزنادقة من المتشابه في القرآن الكريم)، ثم ذكر آيات تحتاج إلى بيان، وذلك نحو قوله تعالى: [يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ] (البقرة:٢٢٨)؛ لأنّ القرء من الأسماء المشتركة، تارة يعبر به عن الحيض وتارة عن الطهر، ونحو قوله تعالى: [وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ] (الأنعام:١٤١)...» قال شيخنا أبو العباس (أحمد تقي الدين بن تيمية): قلت: التشابه الذي هو الاختلاف، أي: يحتمل تأويلين مختلفين متشابهين احتمالا شديدًا، يعود إلى اللفظ تارة... وإلى المعنى تارة أخرى... فالأول لعدم الدليل... ؛كالمشترك، واللفظ الذي لا دلالـــة له على القدر المميز؛ مثل قولـــه تعالى: [فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ] (البقرة:١٩٦)، ونحو ذلك من المجملات». آل تيمية؛ المســـودة؛ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (القاهرة: مطبعة المدني، د.ت) ١/ ١٤٤- ١٤٦ كلام الإمام أحمد فيما يتعلق بالزنادقة يدل دلالة واضحة على أن قضيّة "المحكم والمتشابه" تضخمت وأخذت ذلك الاتساع نتيجة الفرقة والانقسام، إلى فرق، وطوائف، ومذاهب شتى، فكل فرقة، أو أصحاب مذهب اعتبروا جميع الآيات التي تسند مذاهبهم، وتدل لها من المحكمات اللواتي هن أم الكتاب، وأن سائر الآيات التي تدل لمذاهب مخالفيهم، أو تشهد لبعض قضاياهم هي من المتشابهات. ويتضح ذلك في كتب الفرق مثل: «الحور العين» للزبيدي، «واعتقادات فرق المسلمين والمشركين» للرازي، «والتبصير في أصول الدين» للإسفراييني، و"الفرق بين الفرق" للبغدادى. ونجد ذلك أوضح في تفسير الزمخشري، والتفاسير التي نهجت نهجًا فيه انتصار لمذهب المفسّر، وما أكثرها. فلينبه لذلك.

عواقب القول بوجود غامض في القرآن الكريم- حتى ذهب أنصار حاكميّة العقل[١٧] إلى جعله أصلا مقدمًا على القرآن، وهناك من رفع الرواية حتى جعلها ناسخة لكتاب الله عند التعارض[١٩] لأنّهم يعتبرون القرآن أحياناً نوعاً من أنواع المرويّات ربّما اعتمد على الرواية بأنواعها فى ثبوته، إلا أنّه فى درجة أرفع؛ لأنَّه مقطوع به، ولأنّ سنده متواتر؛ إذ يعتقد بعضهم بأنّ قطعيّة ثبوت القرآن الكريم مستفادة من تواتر رواياته لا من تحدّيه، وأسلوبه، ونظمه، وبلاغته، وإعجازه، وحفظ الله – تعالى- له بنفسه، وكذلك جمعه وبيانه. وأمّا أنصار حاكميّة لغة العرب ومعهودهم فكثيراً ما يجهدون أنفسهم في تتبُّع أشعار العرب وكلامهم؛ ليستقرئوها ويستخرجوا منها القواعد التي يعتبروها أصلا، فإن وجدوا تعارضًا بينها، وبين ما في كتاب الله -تبارك وتعالى، كان ما في كتاب الله هو الزائد، أو الناقص، أو الشاذ[٢٠]، وأحسنهم لهجة من يكتفي بالنظر في المعاجم لمعرفة معاني مفردات القرآن الكريم، حتى أدخلوا كتاب الله في خلافاتهم النحويّة واللغويّة، وخاصّة بين مدرستي الكوفة، والبصرة[٢١]

[17] ليس المقصود هنا الانتقاص من أهميّة ودور ومكانة العقل البشريّ؛ إذ ليس بمقدور أحد أن يستبعده مهما جحده، فالمستنكر هنا هو تحكيمه فى كتاب الله وتقديمه عليه، وبذلك نكون قد حكَّمنا المحدود النسبيّ فى المطلق.

[19] جاء في المسودة لآل تيمية: «... إذا تعارض لفظ القرآن ولفظ السنة...» فظاهر كلام الإمام أحمد تقديم ظاهر القرآن، ومع الآخر خبر آخر قدم الخبران. قال في رواية مُحَمَّد بن أشرس، وسئل عن الحديث إذا كان صحيح الإسناد ومعه ظاهر القرآن الكريم، وحديثان صحيحان خلافه، أيهما أحب إليك؟ فقال الحديثان أحب إليّ إذا صحا.آل تيمية؛ ١/ ٦٠٩

[20] يقول الفخر الرازي في تفسيره: «... إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيرًا ما نرى النحويّين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن الكريم، فإذا استشهدوا في تقريرها بمجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود القرآن الكريم دليلا على صحتها كان أولى». وقال أبو حيان في البحر المحيط: «... ولسنا متعبديّن بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيّين من كلام العرب لم ينقله البصريّون؟ وكم حكم ثبت بنقل البصريّين لم ينقله الكوفيوُّن؟» أحمد مكيّ الأنصاري، نظريّة النحو القرآني - مجلة مجمع اللغة العربيّة (٣٥ نوفمبر ١٩٨٥م/ ٦٨ – ٦٩).

[21] وتحت باب الظاهر والمؤوّل ذكر السيد صارم الدين الوزير في (الفصول اللؤلؤية) أنَّ: «... اللفظ المستعمل نصٌّ وظاهر ومؤوّل... وسمي النصُّ والظاهر: محكمًا ومبينًا... ويسمى المؤوَّل والمجمل: متشابهًا... وتعرف ظواهر الكتاب والسنّة وتأويلها بالسمع، (أى: الرواية) اتفاقًا، وبالعقل واللغة العربيّة، خلافًا للحشوية»، وفي ذلك نظر!!. صارم الدين بن الوزير؛ ١٩٧. وذهب الشيخ أحمد الخليلي في الجزء الخاص بالمحكم والمتشابه من تفسيره (جواهر التفسير أنوار في بيان التنزيل): «... والذي يتبادر إلى الفهم أن المتشابه هو ما خفيت دلالته، والمحكم ما وضحت دلالته، ولخفاء الدلالة سببان: إجمال في اللفظ، أو إيهام تشبيه الله تبارك وتعالى بخلقه. أمّا المجمل فيتوقف على ما يكون بيانًا لإجماله، وقد يكون عقليّا، أو نقليّا... فالنقليّ يكون نصًا قرآنيًّا، أو حديثًا نبويًّا، وقد يكون إجماعًا من الأمّة؛ إذ الإجماع لا بد من أن يكون مستندًا إلى نص شرعيّ، وهذا

وسنركز هنا في إطار السجال، والنزاع الطائفيّ، والفرقيّ على حاكميّة الرواية باعتبارها الأشد تأثيرًا في «أصول الفقه». فقد أسس لهذه الحاكميّة تدريجيًّا، التأويل الواقعيّ، والتطبيق العمليّ لآيات الكتاب الكريم، وشرح وتفصيل لكيفيّات الأحكام والتشريعات، وهذا مما لا يماري فيه عاقل مؤمن، ويترتب على التسليم بهذه البدهيّة قبول الرواية الصادقة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلّم- ويستحيل أن تصدر رواية صادقة صادرة عنه تناقض، أو تعارض ما في كتاب الله، والرواية الصادقة هي التي ثبت صدورها عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلّم- ولها في كتاب الله أصل. وعلوم الحديث هي العلوم التي تكفَّلت بغربلة المأثور لبيان الصحيح الصادق الثابت صدوره عن المعصوم -صلى الله عليه وآله وسلّم- وبيان المكذوب عليه، ولكنّ العصمة لله ولكتابه ولرسوله، لا للرواة والمخبرين. ولأنّ إثبات صحة أيّ رواية عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلّم- تتوقف على سلسلة من الجهود البشريّة غير المعصومة، بدءًا من أداء الراوي، وعبر تقييم هذا الراوي، وتوثيقه وتوثيق أدائه من قبل جامع الأحاديث، وناقد السند ورجاله، وناقد المتن، انتهاءً بإصدار حكم على الرواية، سنداً ومتناً، أقول: ولأنّ هذا كلّه جهد بشريّ غير معصوم؛ كان من المفروض أن يعرض على كتاب الله -تبارك وتعالى- ليصدِّقه ويهيمن عليه.

قال الخطيب البغداديّ- وهو نهاية المتقدمين في علم الحديث- : "لا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، و حكم القرآن الثابت المحكم، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به"[٢٣] ونعيد قول المعلميّ الذي سبق ذكره: "ثبوت القول عن الصحابيّ يتوقف على صحة

النوع هُوَ الغالب فيما اشتملت عليه مجملات الكتاب من الأحكام الشرعيّة... والعقليّ مَا اتضح به المراد بنور العقل، وغالب ذلك في الآيات المتعلقة بالتوحيد والإيمان... وأمّا ما كان خفاء دلالته بسبب إيهام ظاهره لتشبيه الله -تبارك وتعالى- بخلقه - فإنه يعول في فهمه على الآيات المحكمات القاضيّة بانتفاء التشبيه...».(شبكة المعلومات الدولية ، شبكة أهل الحق والاستقامة ، كوكب المعرفة ، ٥/ ٣ / ٢٠٠٥) وجاء في كتاب «أصول الفقه» تحت عنوان: تخصيص الكتاب العزيز بخبر الواحد: «... إن مسألة تقديم الخبر الخاص على الآية القرآنيّة العامّة من المسائل المجمع عليها من غير خلاف بين علمائنا، (أى: الإماميّة). محمد رضا المظفر، أصول الفقه عند الشيعة (قم: مؤسسة النشر الإسلامي) ١٦٢-١٦٤.

[23] أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي و إبراهيم حمدي المدني (المدينة المنورة: المكتبة العلمية د.ت) ٤٣٢

وصدق رجال السند إليه، والعلم بثقتهم يتوقف على توثيق بعض أئمة الجرح، والتعديل لكل منهم، والاعتداد بتوثيق الموثق يتوقف على العلم بثقته في نفسه وأهليَّته، ثم على صحة سند التوثيق إليه، وثقته في نفسه تتوقف على أن يوثقه ثقة عارف، وصحة سند التوثيق، تتوقف على توثيق أهل المعرفة والثقة لرجاله وهلم جرا"[24]. أمّا القرآن الكريم فحجته في إعجازه، وتحدّيه، ونظمه، وأساليبه، وبلاغته، وفصاحته، وما إسناده إلا وسيلة جانبيَّة!! فلو بني «علم أصول الفقه» على دعائم الكتاب الكريم باعتباره المصدر المنشئ للأحكام، وعلى دعائم التفعيل، والتأويل، والتطبيق النبويّ في السنن الثابتة، وجمع بين قراءة الكتاب، والعلم بالسنَّة النبويّة، ثم جمع بينهما، وبين قراءة الكون، وسننه وقوانينه، فهل كانت الأمّة تفرقت في منهاجها وأصولها، وتشتّتت وتفرّقت كلمتها، وزاحمت تلك التي سميت بالأدلة المختلف فيها؛ كتاب الله -تبارك وتعالى- وتفعيل رسوله -صلى الله عليه وآله وسلّم- له بالمناكب؟! فكان هناك قياس، ومصلحة، واستحسان وما إلى ذلك، والدليل المنشئ واحد أسند الله -تبارك وتعالى- إليه الحاكميّة، وأسند التأويل والتفعيل، وتحويل معاني آيات الكتاب الكريم إلى سنن فاعلة ومؤثّرة في واقع معيش، إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلّم- **[أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ]** (آل عمران:٢٣)، **[كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ]** (البقرة:١٥١)، **[وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتبيّن لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ]** (النحل:٤٤).

كما أنّ القول بوجود "متشابه" في القرآن، يجعل الحاكميّة للمفسِّر على كتاب الله؛ ذلك لأنّه لا يرى "البيان" صفة ذاتيّة في القرآن، بل يراها صفة خارجيّة يضفيها المفسِّر عليه بإزالة الالتباس عن مواضع "التشابه". و الحق أنّ القرآن مبين في ذاته وأنّ المفسِّر هو الذي يقع في الالتباس، وقد يوقع غيره فيه. فكيف يمكن أن تتحقق "حاكميّة القرآن" إذا كان المفسِّر هو من يتحكم فيه ؟! وهذا نستطيع أن نفهم الآية: **[وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ**

[24] المعلمي ١/ ٢٦٠ .

وَلا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ] (آل عمران:١٨٧). فالبيان هنا نقيض الكتمان، ورغم أنّهم لم يكتموا الكتاب كلّه فإنَّ كتمان بعضه —وهو بنية متكاملة— يؤدّي إلى تشويه الخطاب، وإيذائه، وجعله ملتبسًا متناقضًا؛ فالكتب السماويّة جميعها —قبل التدخل البشريّ- بّينات، إلا أنّ مسلك أممها هو ما أحدث الالتباس والغموض في فهمها، وإن كان عن غير تعمد، أو قصد."

اتجاهات تفسيرية لنفي الغموض عن معنى المحكم والمتشابه

والحق، أنَّ هناك مُحاولات تفسيريّة خطت خطوات جادة لتخليص فهمنا وإدراكنا للخطاب القرآنيّ مما التبس فيه، بناءً على إخضاعه لقواعد الخطاب البشريّ، ولكن لا يزال هناك الكثير والكثير ممّا يجب عمله، وأهم شيء نحتاجه تثبيت منهج لهذا العمل، يمكن تعليمه، وتناقله، والتدريب عليه[25].

[25] ومن التفاسير التي تماشت مع هذا المنحى اللغويّ الجزئي القائل بوجود غامض في القرآن الكريم، تفسير القرطبي: «... وإنّما المتشابه في آية آل عمران من باب الاحتمال والاشتباه، كما في قوله تعالى: [إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا] (البقرة:٧٠)، أي: التبس علينا...» القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (القاهرة: دار الشعب) ٤/ ٩ _١٩، واستمر هذا الخط اللغويّ في التفسير، فها هُوَ الإمام مُحَمَّد أَبُو زهرة يذكر أنَّ المتشابه: «... أطلق على مَا لا يمكن فهمه مطلقًا، أو مَا لا يمكن معرفة حقيقته على الوجه الأكمل، أو مَا يدق، ويخفى على العامّة، ولا يستغلق على الخاصّة...». محمد أبوزهرة، زهرة التفاسير (القاهرة: دار الفكر العربي) ١٤/ ١١٠٧ — ١١٠٩.
وقريبًا من ذلك ما ذهب إليه السيد مُحَمَّد حسين فضل الله إلى أنَّ آية آل عمران: «... تتحدث عن أن الكتاب يشتمل على نموذجين من الآيات...، والآيات المتشابهة التي تمثل نوعًا من أنواع الغموض، فيما يمكن أن تحمل عليها ألفاظها..» (توثيق المصدر) محمد حسين فضل الله؛ تفسير من وحي القرآن ، تفسير الآية السابعة من آل عمران ، موقع بيِّنات: www.bayynat.org.lb/ يناير /٢٠٠٨ وعلى معنى الغموض أكد الشيخ مُحَمَّد بن يوسف أطفيش في تفسيره: «... [وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ] (آل عمران:٧): لا يفهم معناها، ومعنى متشابه ومشتبه، أي: مبهم غير متبين...». محمدبن يوسف أطْفيش، تيسير التفسير للقرآن الكريم (مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٨) ١٢/٢. و لم يبعد الإمام مُحَمَّد متولي الشعراوي عن معنى الغموض، وإن لم يُصرح به حيث قال: «..والمتشابه هُوَ الَّذِي نتعب في فهم المراد منه» محمد متولي الشعراوي، خواطر حول القرآن الكريم (القاهرة: دار أخبار اليوم) ١٦/ ١٢٨٧. وهناك منحى آخر له قيمته في لفت الأنظار في القرآن المجيد ومكنونه، لكنّه قد يثير أموراً تحتاج إلى التدبّر، والتأمل العميقين في محاولة لمعرفة ذلك الشغف لدى بعضهم في الوصول إلى مكنون القرآن؛ وخاصة من بعض المتصوفة. جاء في "قوت القلوب: "وقال بعض علمائنا: لكل آية ستّون ألف حديث، وما بقي من فهمها أكثر. وعن علي رضي الله عنه قال: لو شئت لأوقرت سبعين بعيراً من تفسير فاتحة الكتاب" أبو طالب المكي؛ قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥) ١٩٢/١. أبوحامد الغزالي، إحياء علوم الدين (بيروت: دار المعرفة، د.ت) ١/ ٢٨٩. "كان سهل بن عبد الله التستري يقول: لو أعطي العبد بكل حرف من القرآن ألف فهم لم يبلغ نهاية ما أودعه الله في آية من كتابه؛ لأنَّه كلام الله، وكلامه صفته، وكما أنه ليس لله نهاية، فكذلك لا نهاية لفهم كلامه، وإنما يفهم بمقدرا ما يفتح الله عليه" الجويني ١/ ٩ يقول ابن القيم: "دلالة النصوص نوعان: حقيقية، وإضافيَّة؛ فالحقيقية تابعة لقصد المتكلم، وإراداته، وهذه الدلالة لا تختلف، والإضافية تابعة لفهم السامع، وإدراكه، وجود فكره،

لقد أطبقت التفاسير على تفسير «المتشابه» في أحد معنييه في الآية: **[اللَّـهُ نَـزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا]** (الزمر:٢٣) خاصَّة، بأنَّه التماثل والانسجام الداخليّ في القرآن الكريم، وعلى الرغم من صحة المعنى في ذاته، وهو مَا جعله المعنى المتبادر إلى الأفهام عند قراءة هذه الآية، فإن هناك مَا يمكن أن يستوقفنا عند التأمل في هذه الآية. من ذلك: أنّ وزن (تفاعل) «تـشابه»، واسم الفاعل منها: (مُتفاعل) «متشابه» له دلالات متعددة تتجاوز مجرد التشارك بين طرفين، أو أكثر في الفاعليّة، حيث تكون لها دلالات أخرى، و تحديد أي دلالة مقصودة منها لا يتأتّى إلا بالنظر في قرائن الورود[٢٦].

وهنا لا بد من الاحتكام إلى معهود القرآن الكريم، فقد وردت هذه الصيغة في القرآن الكريم اثنتي عشرة مرة بدلالات مختلفة[٢٧]. وبعد القيام باستقراء هذه الموارد في سياقاتها نستطيع أن نستنتج الآتي:

١- إن هذه الصيغة إذا وردت للدلالة على التشارك، صُرِّح في السياق بالأطراف المتشاركة في المعنى.

٢- في المواضع التي لم يُصرح فيها بأطراف التشارك (بأن يكون الفاعل مفردًا) يكون للوزن دلالة أخرى، كما في الآية: **[فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى]** (النجم:٥٥) فقوله تعالى: «تتمارى» بوزن «تتشابه» للدلالة على التكلُّف في التشكّك في آيات الله -تبارك وتعالى، وكقوله: **[وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ]** (الكهف:١٧)؛ للدلالة على التحوّل، والانتقال المتدرج، وقوله: «تزاور» بوزن «تشابه» كذلك.

وقريحته، وصفاء ذهنه، ومعرفته بالألفاظ، ومراتبها، وهذه الدلالة تختلف اختلافا متباينا بحسب تباين السامعين في ذلك". ابن القيم، بدائع الفوائد ٩/٤- ١٠ ، ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين (بيروت: دار الجيل، ٩٧٣م) ٣٥٠/١ _ ٣٥١.

[26] يدل وزن تفاعل على مشاركة أمرين فصاعدا، وفرق بين: (فاعل، وتفاعل)؛ ففاعل لاقتسام الفاعلية، والمفعولية لفظا، والاشتراك فيهما معني؛ وتفاعل للاشتراك لفظا، وفيها وفي المفعولية معني؛ ولا فرق من حيث المعني بين: فاعل، وتفاعل في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعدا. الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، وآخرون (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢) ١/ ٩٩_١٠٣

[27] محمد فؤاد عبد الباقي؛ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٤٥) ٣٧٥/١

وحين نعود إلى الآية الكريمة موضع الاستدلال لنطبق عليها دلالة هذا الأسلوب نجد أنَّ: القرآن الكريم لم يصرح بأطراف التشارك، إلا أن يقال: إنَّ هناك إيجازًا بالحذف، وأنَّ المعنى واضح لا لبس فيه، ولكنَّ الأصل في تدبّر القرآن هو البدء بالنظر في المنطوق، أو المصرَّح به، ولا يصار إلى تقدير الحذف إلا بضوابط، وشروط لا بد من مراعاتها[28]. فقوله تعالي: **[إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ]** (الأحزاب:٣٥) إلى قوله: **[وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ]** (الأحزاب:٣٥) نجد أنَّ سياق الآية لا ينبه إلى حذف، لكن المفسرين قدروا فيه حذفًا كما فعلوا في الآية: **[قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ]** (آل عمران:٢٦) فقدروا أنَّ هناك حذفًا، وأنَّ المعنى هكذا: (بيدك الخير والشر)، أو يحوج إليه، ولا قرينة تستدعيه. وفي «آية الأحزاب» قدَّر بعضهم المقابلات من الصفات الأخرى التي لم تذكر، ولا شيء يدعو لذلك.

إنّ أهم من حاول تخليص معنى المتشابه من الغموض، هو الإمام ابن تيمية، حيث يرى في كتابه "تفسير سورة الإخلاص": "أنّه ليس في القرآن ألفاظ ملتبسة، أو كلام لا يفهم معناه مطلقاً- وعلى هذا فكل القرآن محكم بهذا المعنى، وأن ما عدّ متشابهاً فهو إضافيّ، إذا اشتبه فيه الضعيف لا يشتبه فيه الراسخ"، وهذا عماد أطروحته، ولعلها هي التي حمته، وحمت من تابعه، من التيه في فيافي تلك الأقوال المتناقضة التي نقلنا أهمها. والدعامة الثانية في أطروحته تفسيره "للتأويل"، وعزوه غلط المتناولين لهذه المسألة إلى غلطهم في معنى "التأويل"؛ لأنّهم فسَّروه بالمعنى الاصطلاحيّ، وأكد خطأ هذا الاتجاه في تفسير كلمات القرآن "بالمواضعات الاصطلاحيَّة"، وأكد أنَّ ذلك قد كان منشأ غلط يصعب حصره؛ ولذلك أكدنا في دراساتنا القرآنيَّة -كلها- على ضرورة بناء مفاهيم القرآن ومصطلحاته بناءً قرآنيّاً،

---

[28] الأصل أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: أ_ الحذف؛ ب_ وضع الشيء في غير محله؛ فيقدر المفسر في نحو: زيدا رأيته مقدما عليه، أي: رأيت زيداً رأيته، وجوز البيانيون المقدر مؤخرا عند إفادة الاختصاص، وجوز النحاة تأخيره إذا امتنع من تقديمه مانع، نحو قوله تعالي: **[وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ]** (فصلت:١٧)؛ لأن أمَّا لا يليها فعل؛ وينبغي تقليل التقدير ما أمكن؛ لتقل مخالفة الأصل، ومن ثم ضُعِّف قول الفارسي في قوله تعالي: **[وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ]** (الطلاق:٤)؛ إذ التقدير: فعدتهن ثلاثة أشهر؛ والأوْلي أن يقدر: واللائي لم يحضن كذلك؛ قال الشيخ عز الدين: ولا يقدرون من المحذوفات إلا أشدها موافقة للغرض، أفصحها؛ لأن العرب لا يقدرون إلا ما لو لفظوا به لكان أحسن، وأنسب.
انظر: مصطفي عبد السلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم (القاهرة: مكتبة القرآن، ١٩٩٧) ٢٨_٢٩.

وذلك ما قام به شيخ الإسلام في بناء مفهوم "التأويل"، فقد قال ابن تيمية : "ذكر التأويل في سبع سور من القرآن هذه، يريد "سورة آل عمران" أولاها، والثانية "سورة النساء"، والثالثة "سورة الأعراف"، والرابعة "سورة يونس"، والخامسة "سورة يوسف"، والسادسة "سورة الإسراء"، والسابعة "سورة الكهف"؛ وبعد أن استعرض الكثير من أقوال المفسّرين خرج بمعنى قرآنيّ يدل على القدر المشترك بين معاني آيات السور السبع التي ورد فيها مفهوم "التأويل"، فقال: "تبيّن من هذه الآيات أنَّ لفظ التأويل لم يرد في القرآن إلاّ بمعنى: "الأمر العمليّ الذي يقع في المآل تصديقاً لخبر أو رؤيا، أو لعمل غامض يقصد به شيء في المستقبل"، ثم قال: "فيجب أن تفسّر آية آل عمران بذلك، ولا يجوز أن يحمل "التأويل" فيها على المعنى الذي اصطلح عليه قدماء المفسِّرين، وهو جعله بمعنى "التفسير"، ولا على ما اصطلح عليه متأخروهم..، ولا على قول أهل الأصول. ثم بيَّن كيف اعتمدت الفرق الباطنيَّة على المعنى الاصطلاحيّ بمن فيهم البابيَّة والبهائيَّة، حيث أخذوا يؤوّلون كثيراً من آيات القرآن ومفرداته إلى معانٍ باطلة يرونها ويتمسَّكون بها.

ثم عاد ابن تيميَّة - يرحمه الله- إلى توكيد أطروحته التي انطلق منها، فقال: "... إنّ مَعَنا الدلائل الكثيرة على أنّ جميع القرآن ممّا يمكن علمه، وفهمه، وتدبُّره، وهذا مما يجب القطع به... وأكد على أنَّ المتشابه -عند الإمام أحمد، وأتباعه يعرف العلماء معناه. ونفى أن يكون أحد من السلف، أو الإمام أحمد، يرى أن في القرآن آيات لا يعرف الرسول – صلى الله عليه وآله وسلّم- ولا غيره معناها، وأنّهم كانوا يتلون لفظاً لا يعرفون معناه، وأكد أنَّ هذا الذى قرّره هو اختيار كثير من أهل السنة؛ وذكر أقوال بعضهم في هذا الصدد، كما استدل بآثار بعض الصحابة والتابعين: أنّهم كانوا إذا تعلموا من النبيّ - صلى الله عليه وآله وسلم-عشر آيات لم يغادروها حتى يتعلموا ما فيها، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً، ثم قال: وكلام أهل التفسير من الصحابة والتابعين شامل لجميع القرآن إلاّ ما قد يشكل على بعضهم فيقف فيه، لا لأنّ أحداً من الناس لا يعلمه، لكن لأنّه هو لا يعلمه، ثم استدل بعموم الآيات الآمرة بتدبُّر القرآن، وأنّه سبحانه لم يستثنِ، ولم يقل: "لا تتدبروا المتشابه"، ثم قال: "والتدبُّر بدون الفهم ممتنع، ولو كان من القرآن ما لا يتدبَّر فإنّه لم يعرف، فإنَّ الله لم يميِّز المتشابه بحدّ ظاهر حتى يجتنب تدبُّره..، ثم قال: "... ويقولون: المتشابه أمر نسبيّ إضافيّ فقد

يشتبه على هذا ما لا يشتبه على غيره... وإنّ الله أخبر أنّ القرآن بيان وهدى وشفاء ونور، و لم يستثنِ منه شيئاً عن هذا الوصف؛ وهذا ممتنع بدون فهم المعنى...، فالكلام إنّما المقصود به الإفهام، فإذا لم يقصد به ذلك كان عبثاً وباطلاً!! والله قد نزَّه نفسه عن فعل الباطل والعبث، فكيف يقول الباطل والعبث، ويتكلّم بكلام نزّله على خلقه لا يريد به إفهامهم؟ ثم ناقش أقوال المفسِّرين قولاً بعد آخر، ففندّها كلّها، وفنّد تفسيراتهم "للمتشابه"؛ وقد أشار إلى أنَّ "المتشابه" هو: الموضوعات التي تشبه ما كان قد نزل على أهل الكتاب، وهو المعنى الذي ذهبنا إليه وأكدناه، واستدل له بدليل قويّ في إشارته إلى ذلك، ألا وهو أنّ صدر سورة "آل عمران" إلى أكثر من ثمانين آية، نزلت في قدوم وفد نصارى نجران إلى المدينة المنورة لمجادلة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم-وهذا يؤيّد -أيضاً- ما ذهبنا إليه من أنَّ الذين في قلوبهم زيغ هم أولئك الكتابيُّون الذين توهموا أنّهم قد حصلوا على أدلة يخصمون بها رسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم-.

وقد أبدى ابن تيميّة ملاحظة مهمَّة، فأكّد أنَّ القرآن -كلّه- قابل للتفسير (أي كما أكد كونه -كلّه- قابلاً للفهم)، ونبّه إلى أنَّ ما اشتهر من أنَّ أهل السنّة يقولون بأنّ: "المتشابه لا يعلم تأويله إلاّ الله" كان سبباً في ظهور التأويلات الباطلة من أهل البدع، والجهميَّة، والقدريّة من المعتزلة وغيرهم، فصار هؤلاء يتكلمون في تأويل القرآن بآرائهم الفاسدة، فيفسّرون القرآن برأيهم العقليّ، وتأويلهم اللّغويّ...، فهذا الذي أنكره السلف والأئمة من التأويل؛ ثم جاء بعدهم قوم انتسبوا إلى "السنّة" بغير خبرة تامَّة بها وبما يخالفها، وظنّوا أنَّ "المتشابه" لا يعلم معناه إلاّ الله، وبيّن بشكل موضوعيّ دقيق تناقضات هؤلاء.

أمّا المحاولة الثانية لتخليص معنى المتشابه من الغموض، فقد جاءت من الشيخ رشيد رضا الذي لخص أقوال المفسرين في بيان المراد بكل من: «المحكم والمتشابه» في قوله: "المحكمات من أحكم الشيء بمعنى: وثّقه وأتقنه، والمعنى العامّ لهذه المادّة هو المنع، فإنّ كلّ محكم يمنع بإحكامه تطرّق الخلل إلى نفسه، أو غيره، ومنه: الحكم، والحكمة، وحَكَمَة الفرس، وقيل: هي أصل المادّة. والمتشابه يطلق في اللغة: على ما له أفراد، أو أجزاء يشبه بعضها بعضاً، وعلى ما يشتبه من الأمر أن يلتبس. قال في

الأساس: "وتشابه الشيئان واشتبها، وشبّهته به، وشبّهته إيّاه، واشتبهت الأمور، وتشابهت: التبست؛ لإشباه بعضها بعضاً، وفي القرآن المحكم والمتشابه، وشُبّه عليه الأمر لُبس عليه، وإيّــاك والمــشبّهات، الأمور المشكلات". اهـــ.

كما فسّر الشيخان (محمد عبده، وتلميذه الشيخ رشيد رضا) الإحكام في قوله: **[كِتَــابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ]** (هود:١) بأنه الإحكام بإطلاق، وهو من إحكام النظم وإتقانه، أو من الحكمة التي اشتملت آياته عليها، ووصف كلّه بالمتشابه **[اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيث كِتَاباً مُّتَشَابِهاً]** (الزمر:٢٣) أي: يشبه بعضه بعضاً في هدايته، وبلاغته، وسلامته من التناقض، والتفاوت، والاختلاف **[وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا]** (النساء:٨٢)[٢٩] أمّا قوله تعالى: **[وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا]** {البقرة:٢٥} فمفهومه: أنّ ما جيئوا به من الثمرات أخيراً يشبه ما رزقوه من قبل، وذلك أشــهى، وأدعى لتناوله، فتساءلوا أهو نفسه، أو ثمر جديد يشبه؟! وأنّهم اشتبهوا به لهذا التشابه. وقــالوا: إنّ الأصل في ورود التشابه بمعنى المشكل الملتبس هو: أن يكون الالتباس فيه بسبب شبهه لغيره، ثمّ أطلق على كلّ ملتبس مجازاً، وإن كان ظاهر ما ذكره صاحب الأساس أنّ المعنيين حقيقتان فيه.[٣٠]

ولا شكّ أنّ القرآن يصحّ أن يوصف كلّه بالمحكم وبالمتشابه من حيث هو متقن، ويشبه بعضه بعضاً فيما ذكر، والتقسيم في هذه الآية مبنيٌّ على استعمال كلّ من المحكم والمتشابه في معنى خاصّ، ولذلك اختلف فيه المفسّرون على أقوال: أحدها: أنّ المحكمات هي قوله تعالى: **[قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَــا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا]** (الأنعام:١٥١) إلى آخر الآية، والآيــتين اللــتين بعــدها، والمتشابهات هي التي تشابهت على اليهود، وهي أسماء حروف الهجاء المذكورة في أوائل السور، وذلك أنّهم أوّلوها على «حساب الجُمَّل»، فطلبوا أن يستخرجوا منها مدّة هذه الأمّة، فاختلط الأمر عليهم واشتبه. وهذا القول مروي عن ابن عبّاس - رضي الله عنهما - وذكر الفخر الرازي أنّ المراد به أنّ

---

[29] محمد رشيد رضا تفسير القرآن الحكيم (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩) ٣/ ١٣٥_١٣٦.
[30] جار الله الزمخشري، أساس البلاغة (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩) ١/ ٣٢٠.

المحكم ما لا تختلف فيه الشرائع؛ كالوصايا في تلك الآيات الثلاث، والمتشابه به ما يسمّى بـــ:المجمل، أو هو ما تكون دلالة اللفظ بالنسبة إليه، وإلى غيره على السويّة إلاّ بدليل منفصل، وهذا رأي مستقلّ يجعل المعنى الخاص عامّاً، وهو لا يفهم من هذه الرواية. ثانيها: أنّ المحكم هو الناسخ، والمتشابه هـــو المنسوخ، وهو مروي عن ابن عبّاس أيضاً، وعن ابن مسعود، وغيرهما، وهو بعيد. ثالثها: أنّ المحكم ما كان دليله واضحاً لائحاً؛ كدلائل الوحدانية، والقدرة، والحكمة، والمتشابه ما يحتاج في معرفتـــه إلى التدبّر، والتأمّل. عزاه الرازي إلى الأصم، وبحث فيه. رابعها: أنّ المحكم كلّ ما أمكن تحصيل العلم به بدليل جليّ، أو خفيّ، والمتشابه ما لا سبيل إلى العلم به، كوقت قيام الساعة، ومقادير الجزاء علـــى الأعمال[32]. وهذه الأربعة ذكرها الرازي، وكأنّه لم يطّلع على غيرها. وفي تفسير ابن جرير، وغـــيره أقوال أخرى مروية عن المفسّرين منها ما يقرب من بعض ما ذكر، فنوردها في سياق العدد خامسها: أنّ المحكمات ما أحكم الله فيها بيان حلاله وحرامه، والمتشابه منها ما أشبه بعضها بعضاً في المعـــاني، وإن اختلفت ألفاظه. رواه ابن جرير عن مجاهد وعبارته عنده: محكمات ما فيه من الحلال والحـــرام، وما سوى ذلك فهو متشابه يصرف بعضه بعضاً، وهو مثل الآية: **[وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّـــا الفَاسِـــقِينَ]** (البقرة:٢٦)، والآية: **[كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ]** (الأنعام:١٢٥)، والآية: **[وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ]** (محمد:١٧)، وكأنّ مجاهداً يعني بالمتشابه مـــا فيـــه إبهام، أو عموم، أو إطلاق، أو كلّ ما لم يكن حكماً عمليّاً، فهو عنده خاص بالإنشاء دون الخـــبر. سادسها: أنّ المحكم من آي الكتاب هو ما لم يحتمل من التأويل إلاّ وجهاً واحداً، والمتشابه ما احتمل من التأويل أوجهاً، رواه ابن جرير عن محمّد بن جعفر بن الزبير وعبارته عنده هكذا: آيات محكمات هنّ حجّة الربّ، وعصمة العباد، ودفع الخصوم والباطل، ليس لها تصريف، ولا تحريف عمّا وضعت عليه، وأخر متشابهة في الصدق لهنّ تصريف، وتحريف، وتأويل ابتلى الله فيهنّ العباد كما ابتلاهم في الحلال والحرام، لا يصرفنّ إلى الباطل، ولا يحرفُن عن الحقّ، وعبارة ابن جرير في حكايته عنه تجعـــل

[32] انظر: الطبري، تفسير جامع البيان عن تأويل آي القرآن (بيروت: دار الفكر ٣/ ١٧١ _ ١٧٥؛ فخر الدين الرازي، التفسير الكبير (بـــيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠) ٧/ ١٤٧_١٤٨؛ محمد رشيد رضا ٣/ ١٣٦_١٣٧

المحكم بمعنى «النصّ» عند الأصوليين، والمتشابه ما يقابله[33]. سابعها: أنّ التقسيم خاصّ بالقصص، فالمحكم منها ما أحكم، وفصّل فيه خبر الأنبياء مع أممهم، والمتشابه ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور، وأطال في التمثيل له. ثامنها: أنّ المتشابه ما يحتاج إلى بيان، وهو مرويٌّ عن الإمام أحمد، والمحكم ما يقابله. تاسعها: أنّ المتشابه ما يؤمن به، ولا يعمل به. ذكره ابن تيمية[34] والظاهر أنّه جميع الأخبار، فالمحكم على هذا هو قسم الإنشاء. عاشرها: أنّ المتشابه آيات الصفات (أي صفات الله) خاصّة، ومثلها أحاديثها، ذكره ابن تيمية أيضاً.

وقال الأستاذ الإمام في معنى المتشابهات: التشابه إنّما يكون بين شيئين فأكثر، وهو لا يفيد عدم فهم المعنى مطلقاً، كما قال المفسّر (الجلال)، ووصف التشابه في هذه الآية هو للآيات باعتبار معانيها، أي: إنّك إذا تأمّلت في هذه الآيات تجد معاني متشابهة في فهمها من اللفظ لا يجد الذهن مرجّحاً لبعضها على بعض[36] وقالوا - أيضاً -: إنّ المتشابه ما كان إثبات المعنى فيه للفظ الدالّ عليه ونفيه عنه متساويان، فقد تشابه فيه النفي والإثبات، أو ما دلّ فيه اللفظ على شيء، والعقل على خلافه، فتشابهت الدلالة ولم يمكن الترجيح؛ كالاستواء على العرش، وكون عيسى «روح الله» وكلمته؛ فهذا هو المتشابه الذي يقابله المحكم الذي لا ينفي العقل شيئاً من ظاهر معناه. أمّا كون

---

33 يختلف مفهوم النص، وقراءته لدي الأصوليين عنه لدي المدارس الأدبية، والنقدية الحديثة؛ فقد عمل علماء الأصول على التعلق بالدقة، والضبط والصرامة المنهجية في محاولة إرسائهم لقواعد القراءة، وضوابط الفهم والاستنباط، والنظر الصحيح، ووضعوا في كتبهم عددا من القواعد والضوابط التي تعد عندهم أمرا ملزما وضروريا في قراءة النص القرآني وفهم الخطاب الشرعي. في حين المدارس الأدبية الحدثة، فلم تتعامل مع النص كدلالة، بل تعاملت معه، كعلامات. فالمنهج البنوي structuralism يعتبر النص مدونة لغوية سواء أكانت مكتوبة، أو منطوقة، ويتعامل معها على أنها شبكة مغلقة لها بداية ونهاية، غير خاضعة للسياق الاجتماعي، والأخلاقي؛ فهم يحاربون هذه الجوانب انطلاقا من رفضهم لكل معيار أيدلوجي في تعريف النص، أو تقييمه، مهتمين فقط بالجانب الشكلي في النص الأدبي، وهو الذي سماه جاكوبسون بـ: أدبية النص، وهي حسب قوله:" إن موضوع العلم ليس هو الأدب، وإنما الأدبية". بينما السمة الغالبة في نظرة المنهج الاجتماعي للنص، هي: رفضه التعامل معه باعتباره بنية لغوية مغلقة؛ ويتنافي هذا التعامل مع المبادئ الماركسية التي يتبناها، ويحرص على تطبيقها في تعامله مع الظاهرة الأدبية، وينظر إلى النص الأدبي باعتباره مضمونا أيدلوجيا يعكس واقع الطبقات الاجتماعية المختلفة. عبد العزيز حمودة؛ المرايا المحدبة (الكويت: سلسلة عالم المعرفة؛ ١٩٩٧م) ٢١٥.

34 ابن تيمية؛ الإكليل في المتشابه والتأويل؛ تحقيق: محمد الشيمي شحاته (الإسكندرية: دار الإيمان؛ د.ت) ٨_٩.
ابن تيمية؛ كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي (القاهرة: مكتبة ابن تيمية؛ د.ت) ١٧/٣٨٠_٣٨٣.

36 محمد رشيد رضا ٣/ ١٣٦_١٣٨.

المحكمات هنّ أمّ الكتاب فمعناه: أنّهنَّ أصله، وعماده، أو معظمه، وهذا ظاهر لكنّه لا ينطبق إلاّ على بعض الأقوال.

وقال الأستاذ الإمام: "إنّ معنى ذلك أنّها هي الأصل الذي دعا الناس إليه، ويمكنـــهم أن يفهموهـــا، ويهتدوا بها، وعنها يتفرّع غيرها وإليها يرجع، فإن اشتبه علينا شيء نردّه إليها، وليس المراد بالردّ أن نؤوله بل أن نؤمن بأنّه من عند الله، وأنّه لا ينافي الأصل المحكم الذي هو أمّ الكتاب، وأساس الـــدين الذي أمرنا أن نأخذ به على ظاهره الذي لا يحتمل غيره إلاّ احتمالاً مرجوحاً؛ مثال هذه المتـــشابهات الآية: [الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى] (طه:٥) والآية: [يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْـــدِيهِمْ] (الفـــتح:١٠) والآية: [وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ] (النساء:١٧١)، وهذا رأي جمهور المفسّرين، وذهب جمهور عظيم منهم إلى أنّه لا متشابه في القرآن إلاّ أخبار الغيب؛ كصفة الآخرة، وأحوالها من نعـــيم وعذاب"[٣٧].

وننتقل إلى ما لخص به السيد رشيد رضا كلام الشيخ محمد عبده؛ إذ بيَّن العلاقة بين سورتي "البقرة، وآل عمران"، وعرّف بالتوراة والإنجيل، وبيّن أنَّ صدر سورة آل عمران حتى ما بعد الآية (٨٠) منها نزل في وفد نصارى نجران، وكانوا ستين راكباً، فذكروا عقائدهم، واحتجوا على التثليث، وألوهيَّـــة المسيح ببعض آيات القرآن المجيد، وأنّ الله قد ردَّ على استدلالاتهم في صدر الـــسورة، وردَّ علـــيهم بقوله: [مِنْهُ آَيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ] (آل عمران:٧) في تمييز عيسى على غيره من البشر؛ إذ ورد فيه أنّه: "روح الله وكلمته... إلخ"، فكأنّه يقول لهم: هذه الآيات التي اســـتدللتم بهـــا علـــى مقولاتكم الباطلة اشتبه عليكم معناها حتى جعلتموها ناقضة للآيات المحكمات في توحيد الله، وتنزُّهه عن الشريك، والولد والصاحبة، وغير ذلك من فاسد المعتقدات .

37 محمد رشيد رضا ٣/ ١٣٨.

فرغم سعي مُحَمَّد رشيد رضا، في تفسيره لآية آل عمران، لنفي أن يكون في القرآن الكريم ما لا يعرف معناه حيث قال: «فما ذكره السلف والخلف في التشابه يدل على أنّه كلّه يعرف معناه»[٣٨]، وأنّ بين التأويل، الذي هو معرفة حقيقة الشيء التي يؤول إليها، وبين التفسير ومعرفة المعنى علاقة وثيقه، فإن لم يكونا مترادفين فهما شديدا التقارب، إلا أنَّ المشكلة ما زالت قائمة، فالمشكلة هي الاعتقاد بوجود «المتشابه» في القرآن، وليست في فهمه، أو عدم فهمه.

أمّا ابن عاشور فإضافته على ما جاء في تفسير المنار محدودة، لكنّه أضاف كلاماً أوسع وأكثر فائدة في بيان سبب وقوع المتشابهات في القرآن يجدر الاطلاع عليه. ونحوه ما جاء في ظلال القرآن، لكن ابن عاشور قد أكد في هامش التفسير (ص:٣٦٢) على أن وفد نجران قد زار المدينة المنورة في "عام الوفود" سنة (٩هـ)، وناقش فيه ما ذكره ابن كثير، وكذلك محمد عزة دروزه في كتابه القيّم: "سيرة الرسول: صورة مقتبسة من القرآن الكريم"؛ ليؤكد ما رجحه وتبنّاه من تاريخ زيارة وفد نجران. و لم يختلف ما قاله الشيخ الشعراوي كثيراً عما ورد في تفاسير أهل السنَّة إلاّ بأسلوبه البليغ الراقي، وربطه لمفردات الآيات بمثيلاتها في آيات أخر، بحيث يشعرك أنّك تقرأ تفسيراً للقرآن بالقرآن.

الكتاب المكنون

وحبّذا لو التفت أئمتنا الذين فسَّروا "التشابه" بالغموض إلى وصف الله تبارك وتعالى لكتابه الكريم بأنَّه كتاب مكنون؛ و«**المكنون**» اسم مفعول مأخوذ من الكِنِّ، وهو: ما يستكن: أو يختبئ فيه من يريد ذلك. والقرآن المجيد كتاب الله الكونيّ الخالد قد استوعب «عصر التلقي» وتجاوزه، ثم بدأ يستوعب العصور عصراً بعد آخر ويتجاوزها إلى سواها، وسوف يستمر في عمليّات الاستيعاب والتجاوز إلى يوم الدين، وبالتالي فإنَّ من خصائص خطابه الذي تحدى الله الناس به كما تحدى الجن وسائر أنواع خلقه، أنّه لا يعطي كل معانيه في عصر واحد من العصور، ولأهل جيل من الأجيال، دفعة واحدة؛ بل يستوعب كل عصر، فيقوم بترقيته وتنقيته، ثم يتجاوزه إلى ما يليه. لو التفت أئمتنا بالقدر الكافي إلى هذه الخاصيَّة من خواص كتاب الله الكثيرة لما ذهبوا في تلك المتاهات، ولما أضافوا

[38] محمد رشيد رضا ٣/ ١٩١.

تلك الأوصاف إلى آيات الكتاب البيّنات الذي وصفه منزّله بأنَّه بيان للناس، وأنَّه تبيان لكل شـــيء، وأنّه يبيّن للناس مَا يختلفون فيه، تلك الأوصاف المرفوضة جملة وتفصيلا، والتي لا تناسب إعجـــازه، ولا تحديه، ولا أسلوبه، ولا نظمه، وتنكر عليه صفاته. وما يسميه بعضهم «بالمتشابه»؛ لأنَّهـــم لم يفهموه في مستوى عصورهم وسقوفهم المعرفيّة، إنّما هو من «مكنونات القرآن»، فهو مكنون سائر باتجاه التكشّف شيئًا فشيئًا، وفق تقدير الذي نزله على قلب نبيه، ومن ثم فما قد يكـــون مبـــهمًا في عصرٍ سيكون بيّنًا في عصر تالٍ وفي ظل سقف معرفيّ مغاير، وليس من حق أحد أن يحاول أن يـــترل القرآن الكريم -كلّه- وبكل معانيه؛ على مقاييس فهمه وإدراكه ومستوى عصره، فذلك أمر محـــال، بل القرآن مثل نهر جار، لأهل كل عصر ومصرٍ أن يشربوا منه ما يكفيهم، ويستمر في جريانه ليسقي قومًا آخرين، وهكذا؛ لذلك أُثر عن كثير من قراء الصحابة أنّهم كانوا إذا سئلوا عن معـــنى آيـــة أو تفسيرها، و لم يكن عندهم ما يقولونه في ذلك يجيبون بأنّ هذا مما لم يأت تأويله بعـــد، والله تبـــارك وتعالى قد قال في محكم التتريل: **[يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَـــا بِالْحَقِّ]** (الأعراف:٥٣)، أي: ظهوره في واقع الناس، فهذا التأويل قد يتكشف للناس بتقدير العزيـــز العليم في أيّ عصر، وبصفة خاصّة تلك الآيات المتعلقة بالآخرة، ومشاهد القيامة لن يأتي تأويلـــها إلا يوم القيامة.

فلو أنَّ هذه القضيّة قد برزت لأنظار أئمتنا في عصورهم المتقدمة لربما أغنانا ذلك عن كل ذلك القيل والقال في تفسير «المحكم والمتشابه»، ووفَّر على أجيال الأمّة المتعاقبة كثيرًا من الجهود، ونزّه القـــرآن الكريم عن المطاعن، لكنّ الأفكار والمعلومات؛ كالأرزاق، وإذا كان الله تبارك وتعالى قدَّر في الأرض أقواتها، وأرزاق أهلها، وما يترلها إلا بقدر معلوم، فإنَّ العلم، والمعرفة، والأفكار أهـــم بكـــثير مـــن الأرزاق المادّية؛ فهي أرزاق العقول، بها تبنى الحضارات، وعليها يقوم العمران، وبها تستقيم الحياة، فما يترلها الله -تبارك وتعالى- إلا بقدر، ولقدر ولتلبية حاجات معَّينة، ولتتم عمليّة الابـــتلاء والتـــدافع؛ ولذلك كان من الأخطاء الشائعة قول بعضهم: «مَا ترك السالف للخالف شيئًا»، فالسالف قد تـــرك الكثير، وواجبات الخالف لا زالت كثيرة، وعلى كل جيل أن يقوم بواجبه ويؤدي دوره، ويتعـــرض لنفحات الله -تبارك وتعالى- ويتشوف لرزقه من العلم والمعرفة والأفكار - **[كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلاءِ وَهَؤُلاءِ**

مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا] (الإسراء: ٢٠). بل لقد نص إمام الحرمين في البرهان بأن المتأخّر مسئول عن التتميم والتكميل، والمتقدم مسئول عن التأصيل.

فحينما يكون الخطاب من الخالق إلى المخلوق النسبيّ المحدود في إدراكه، فلا بد من اشتمال الخطاب الإلهيّ على مكنونات تستوعب الزمان والمكان، وما يكتشف من هذا المكنون عبر العصور ما هو إلا جزء منه، وقبس من فضائه يؤدّي إلى تواصل الأجيال، وإلى تراكم معرفيّ يمكن البناء عليه في تكوين الأمّة الواحدة، فهذه المعاني المكتشفة بمناهج، ووسائل معرفيّة مغايرة تشكل رصيدا مفاهيميّا للبشريّة يستجيب لاحتياجاتها بحسب تنوّع الظروف والحاجات. هذا المكنون لا يمكن أن يوصف بأنّه غموض والتباس، ولكن الالتباس يقع حقيقة في تدبرنا وتعاملنا مع القرآن الكريم بمنهاج يقوم على التجزيء والتعضيّة، و إلى الرجوع إلى غير القرآن والاحتكام إليه في فهم القرآن، وذلك حجاب يجعلنا نضطرب فى الفهم ولا شك.

ولأنّنا قد نفهم القرآن الكريم من وجه دون وجه، حسب قدراتنا، وملابسات قراءتنا له، فإنَّ هناك أوجهاً تبقى خافية علينا في لحظة ما، بناءً على محدوديّتنا ونسبيّتنا وإطلاق القرآن، إلا أنّها تتكشف شيئًا فشيئًا عبر الزمان حتى يبلغ الإنسان مرحلة معاينة حقيقتها الحقة بين عباد الله في الدار الآخرة، وليس ذلك بكافٍ لتحقيق الإحاطة به إحاطة تامّة؛ وذلك لاستحالة إحاطة النسبيّ الذي تنحصر حياته في عدة سنين تقع بين حاصرتي: (ولد، توفي) بالمطلق المستوعب للزمان والمكان، والمطلق القرآنيّ يستوعبه الأزليّ الأوحد لا إله إلا هو، كل شيء هالك إلا وجهه، وآنذاك يقرؤه سبحانه القراءة الأخيرة، وينبئ الناس في كل ما كانوا فيه يختلفون من معاني آياته بشكل مستوعب لحقائقه المطلقة، وبالتالي فإنَّ ضبط فهمنا للقرآن في أيّ مرحلة، أو تحت أيّ سقف معرفيّ، أو من داخل أيّ تجربة نفسيّة، أو اجتماعيّة، لا يتأتَّى إلا بالتكامل في تدبّر القرآن الكريم.

والفارق بين "المكنون والمتشابه" كبير. «فالمتشابه» هو في ذاته ملتبس مُحتمل لعدة معانٍ متنافسة، إذا ما قاربتها قد تشتت نظرك، وتفترض عليك أن تختار واحدًا منها. وأمّا «المكنون» فهُوَ بيّن في ذاته، متجدِّد دافق بالمعاني التي تشع من آياته، وكلما قاربته تكشّف لك المزيد، وأيقنت أنّه لا

زال أمامك الكثير، فهو يفيض بالمعاني المتكاملة التي يسلمك كل منها إلى الآخر دون اضطراب، كما أنَّ كل معنىً من هذه المعاني له من التكامل الداخليّ ما يمنحه استقلاليّة تهيئه للقيـــام برســـالته دون انتقاص، أو اختلال؛ أمّا ما قد يقع في فهمه من التباس فمردُّه إلى طرائق التفسير المتبعة.

إن "مكنونيّة القرآن" الكريم هي مكمن تجدُّده الدائم، وانفتاحه على العالميّـــة الزمانيّـــة، والمكانيَّـــة، والإنسانيَّة، وتعامله مع مختلف الأنساق الثقافيَّة، والمعرفيَّة.

الفصل الثاني

المحكم والمتشابه في القرآن

نحو معنى قرآني للمحكم والمتشابه

لقد وصف القرآن الكريم "بالإحكام" على الإطلاق، بقوله تعالى:**[الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ]**(هود:١)، وذلك لإحكام نظمه وإتقانه، أو من "الحكمة" التي اشتملت عليها آياته. ووصف كله "بالمتشابه": **[اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا]** (الزُّمر:٢٣)، أي: يشبه بعضه بعضاً في مقاصده، وهدايته، وبلاغته، والتحدي به، وإعجازه في نظمه، وأسلوبه، وحكمته وإحكامه وأحكامه، وسلامته من كل عيوب الخطاب؛ كالتناقض، والاختلاف، والتفاوت: **[... وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا]** (النساء:٨٢) .

«الحِكمة»، و«الإحكام» في النظم والأسلوب والسياق، والتناسب، والفصاحة والبلاغة التي جعلت لسان القرآن الكريم لسانا متحديًا معجزا لا يرقى إلى مستواه أيّ خطاب آخر، كل ذلك يندرج تحت «الإحكام» في استيعاب، وتجاوز، وتصديق، وهيمنة لا يمكن أن يتصف بها غير كلام الله. وأمّا «المتشابه» فهو من «الشبه»، فالقرآن المحكم يشبه بعضه بعضا في ذلك الَّذِي دل مفهوم «المحكم» عليه، ويشبه الكتب السابقة فيما اشتملت عليه من بيان «العقائد»، و«أصول الشائع» فهو يشبهها في ذلك، ويتجاوزها في استيعابه، وتجاوزه وهيمنته وتصديقه.

إن صيغة «فعَّلَ» في قوله تعالى: **[اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا]** (الزمر:٢٣) تدل على التترل الموحى بالتدرُّج، ولأنَّ التشابه يعني التقارب والتماثل، فإنَّ المعنى الذي يمكن أن نستنبطه: أنّ القرآن الكريم بعطائه المتجدّد، وبكونه خطابًا يتجاوز حدود المكان، وتحولات الزمان، كان لا بد أن يكون مستوعبًا، ومتجاوزا يتكشف عبر الزمان، والمكان عن المعاني المستوعبة، ثم يتجاوز إلى

أزمنة، وأماكن أخرى، ولكن كلّ تلك المعاني المستوعبة تنبع من معين واحد، وتتفرع عـــن جـــذر واحد. فالقرآن المجيد ينتج معانٍ متجدّدة، كلُّها متسقة، ومنضبطة مع جذرها القائم على إطــلاق القرآن الكريم؛ وهنا تبرز صفة الإحكام، فلأنَّه متشابه بكل خصائصه التي تحدّى الخلق بها، كان لا بد أن يكون محكمًا في بنائه - كلّه - وإلا تداخلت المعاني، والإحكام وحده، بدون تفاعل وجدل مـــع صفة «التشابه» في إطار المعاني التي ذكرنا، قد يؤدّي إلى تضييق مجالات التأويــل والتــدبّر، وإدراك حقيقة المكنون الَّذِي يتكشف عبر العصور، فيمكّن القرآن الكريم مـــن القيـــام بمهـــامّ الاســـتيعاب والتجاوز.

هذا عن الإحكام والتشابه بالمعنى العام، أمّا المعنى الخاص لهما فيدل على: تركز هذه الصفة، أو تلك في بعض المواضع من القرآن الكريم أكثر من غيرها؛ مما جعلها «أمّ الكتاب»، وجعل الأخـــرى أكثر قابليّة لتعدّد الفهم، والتأويلات، واستيعاب ما تفرزه القرون من مشكلات إذا أخذت وحـــدها منفصلة عن غيرها، ولكن لا بد من أخذهما معًا؛ ليبرز المكنون القرآنيّ في صورة «آيات مبيِّنات».

المنهج القرآني وإشكالية المحكم والمتشابه

لقد قرن القرآن «المنهج بالشرعة»، كما تبين الآية الكريمة: **[لِكُلٍّ جَعَلْنَـــا مِـــنْكُمْ شِـــرْعَةً وَمِنْهَاجًا]** (المائدة:٤٨). ولو أنَّ الأمّة اكتشفت المنهج القرآنيّ، وأخذت به لما برزت قضايا «الناسخ والمنسوخ»، ولا «المتشابه»، ولا كثير من تلك المسائل التي تسللت إلى معارفنا؛ لتحجب كثيرًا مـــن حقائق القرآن الكريم عنّا. وما دام القرآن قد قرن «المنهاج بالشرعة» فذلك يعني أنّهما متساويان في الأهميّة، أو متقاربان جدًّا في أقل تقدير، والقرآن الكريم المجيد المكنون قد اشتمل على الشريعة، وقـــام ببيانها، فلا بد أن يكون قد اشتمل على «المنهاج»، وبيّنه كذلك، أو حدّد معالمه.

وإذا كانت صيغ آيات التشريع، والأحكام ظاهرة بيِّنة بنـــصوصها، ودلالاتهـــا، والقـــرائن، والأمارات التي تنبّه إليها، مما يسَّر على الأصوليّين عمليّات رصدها، وإحصائها، ولو بشكل تقـــريبيّ، فإنّ النصوص المتعلّقة «بالمنهج» يمكن الوصول إليها بجهود أخرى، ووسائل قد تختلف قليلا، أو كثيرًا

عن جهود ووسائل المجتهدين في قضايا الأحكام. فإذا كان المجتهد في قضايا الأحكام يهتم بصيغ الأمر، والنهي، والعموم، والخصوص، والإجمال، والبيان، والحقيقة، والمجاز، وما إلى ذلك، فإنّ الباحث قي قضايا «المنهج والمنهجيّة» لا بد أن يستوعب ذلك -كلّه- ويضيف إليه مداخل أخرى، نحو: «الجمع بين القراءتين»[39]، والنظر إلى القرآن في «وحدته البنائيّة»، و«كليّاته وسننه بأنواعها» إضافة إلى ضرورة المران على معرفة، وتمييز المطلق من المقيَّد، والنسبيّ، والثابت من المتغيّر، وما يتعلق بعالم «الغيب المطلق» – عالم الأمر، وما يتعلق «بالغيب النسبيّ» الَّذِي يتكشف على الزمن، وما سيق لاستيعابه، وتجاوزه، أو للتصديق عليه، والهيمنة عليه بعد ذلك، وما يندرج من ذلك في «عالم الإرادة، أو عالم المشيئة»، وما سيق من أخبار الماضين لوعظ الآخرين، وبيان النعمة الإلهيّة عليهم بالتخفيف والرحمة، وما سيق للتوكيد على ضرورة الالتزام به، والتأسّي بالنبيّين الذين جاءوا به، أو للإشارة إلى نسخه، وتجاوزه لمعرفة مواطن الاتفاق، والاختلاف مع الأمم السابقة.

وهذا – كلُّه – ينبّه إلى أنّ «المنهج القرآنيّ» أمر يحتاج إلى بحث، وجهد، وكد، وكدح. وأنّ المراد «بالمنهاج» المقترن مع «الشرعة» ليس المعنى البسيط السهل المتبادر إلى الذهن، وهو المعنى اللُّغوي، أي: الطريق، أو النهج الواضح البيِّن، بل المعنى الواسع اتِّساع «الشرعة» التي اقترن بها، وهو المعنى الفلسفيّ، «فالشرعة» بعد استعمال القرآن الكريم لها لم يعد المراد بها معناها اللّغوي «الأصليّ»: «شرعة الماء»، بل استعملت في الأحكام التي شرعها الله -تبارك وتعالى- لتحقق مقاصد الشارع، ومصالح المكلّفين بمستوياتها المتنوّعة المتعددة، وكذلك الحال بالّنسبة «للمنهاج والمنهج والمنهجيّة»[40]

---

[39] راجع: طه العلواني. الجمع بين القراءتين (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦)

[40] إن الناظر إلي الألفاظ الثلاثة (المنهج، المنهاج، المنهجية) يتبين له أنها مشتقة من جذر واحد، وتدور دلالاتها اللغوية في فلك واحد؛ فالمنهاج: الطريق الواضح، ومِنْهَج الطريق: وَضَحُه؛ والمنهجية هي الطريقة المتبعة في عمل ما؛ ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد الله على الكبير وآخرون (القاهرة:دار المعارف، د.ت) م٦، ٤٩/ ٤٥٥٥. ويختلف تعريفها باختلاف الحقل المعرفي الذي تنتمي إليه، فنجد: المنهج Methodology، أو الميثودولوجيا، هو العلم الذي يدرس المناهج البحثية المستخدمة في كل فرع من فروع العلوم المختلفة؛ لذلك يعتبر فرعا من فروع الأبيستمولوجيا.

لقد كنت في بادئ الأمر أرى «المنهج» هُوَ: «السنَّة النبويّة»، أثر ذلك عن ابن عباس وغـــيره من المفسرين[٤١] وتبنّى ذلك الإمام الشافعيّ. ولا شك أنَّ «السنَّة» منهج تطبيق وبيان لكيفيّة تأويل، وتفعيل آيات الكتاب الكريم في الواقع، وإذا كانت «السنَّة» قد بيَّنت للناس كيفيّة تطبيـــق القـــرآن الكريم، واستيعاب واقع عصر النبوّة وجيل التلقي به، فهي قد بيَّنت الشريعة كذلك، ففي قصر المراد بها على «المنهج» نظر. ثم بدأتُ أميل إلى أنّ المراد «بالمنهاج» جملة «علم أصول الفقه» ،فهو فلسفة الإسلام – كما سمَّاه الشيخ مصطفى عبد الرازق في كتابه: «تمهيد تاريخ الفلسفة» وعضّده في ذلك كثيرون، وقد كتبت في ذلك وتبنيّته لفترة، وبيَّنت أسباب ذلك، والأدلة المعضّدة له. لكنّني لم أنقطع عن التدبّر في الآية الكريمة: **[لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا]** (المائدة:٤٨) وصرت أسمّيها بـــ:آية «الشرعة والمنهاج»، حتى توصلّت إلى الحقيقة الناصعة-فيما أحسب-، وهي: أنَّ القـــرآن الكـــريم– كما اشتمل على الشريعة بتفاصيلها فقد اشتمل على المنهج بمحدّداته كلها، وأنَّ الله –تبارك وتعالى– كما أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، وفصَّل لنا الشريعة، فقد أودع كتابه «المنهاج» القادر علـــى التصديق على سائر مَا وصلت البشريَّة إليه من مناهج، والهيمنة عليها؛ ولذلك فإنّ الفهـــم البـــشريّ يحتاج ليرتقي إلى آفاق القرآن الكريم، ويعرج إليها في أمور مثل هذه، إلى مقدّمة تنبثق من الـــسقف المعرفيّ الذي يعيش الباحث فيه، ومن مستوى تطور مناهج الفكر الإنـــسانيّ، والمـــستوى العقلـــيّ البشريّ، والمرحلة العقليّة التي تعيشها البشريَّة؛ لأنّ صياغة سؤال الأزمة، وتكييف الإشكاليّة، يتوقفان على ذلك. أمّا الجواب فيقدمه القرآن الكريم بذات المستوى، ويتكشَّف مكنونه عنه وفقًا للـــسقف المعرفيّ القائم[٤٢]

إنّ الأمل كبيرٌ - بعد أن ينتشر الوعي «بالمنهج» – أن يتمكن المتعاملون مع العلوم، والمعارف النقليّة خاصّة من مراجعتها، وممارسة النقد في قضاياها التي تفتقر إلى ذلك، وذلك في هدى المحدّدات المنهجيّة القرآنيّة ونورها، ونحن على ثقة بأنَّ ذلك الاتجاه المنهجيّ هُوَ الَّذِي سيعيد إلى هذه العلـــوم، والمعارف حيويَّتها، وفاعليّتها، ويجعلها قابلة لتصديق القرآن الكريم عليها وهيمنته، وتحقيق مَا كـــان

[41] انظر: الفيروزآبادي، بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز (بيروت: المكتبة العلمية، د.ت.) ٣٠٩/٣

[42] راجع: طه العلواني، معالم في المنهج القرآني (القاهرة: دار السلام، ٢٠١٠)

هدفًا لكثير من الأئمة المتقدّمين، والعلماء الربانيّن من: «إحياء علوم الدين»، وتفعيلها. ولإدراكنا بأنّ «المنهج» لا تستقر قضاياه، ولا تكتمل أدواته، ووسائله إلا بعد أن يجري تداوله، وتنضجه حوارات العلماء ومداولاتهم، ويجرَّب فيما وضع له، فقد وددنا أن نقدم – بتواضع شديد - ما توصلنا إليه من معالم ومحدّدات، مع علمنا بأنّه لا يزال في حاجة إلى الكثير من الجهد، والبحث، والعمل لينضج؛ وذلك عملا بالقاعدة الفقهيّة المشهورة: «الميسور لا يسقط بالمعسور»[٤٣] ونرجو أن نتلقى من أهل العلم والاختصاص ما قد يعن لهم من ملاحظات لا شك أنّها ستكون موضع تقدير، واستفادة منّا في تطوير هذا البحث وإنضاجه، وقد يستفيد منها سوانا في استكمال ما لم نكمل، و«العلم رحم بين أهله، وتواصل بين طالبيه».[٤٤]

إنّ «المنهج» أمر لا بد منه لمراجعة تراثنا، وتنقيته، والتصديق عليه؛ لأنّ الحياة لا تقف، والمستجدات لا تنقطع. يقول ابن خلدون: «... إنَّ الزمان إذا تبدلّت أحواله – جملة – فكأنّما تبدل الخلق من أصله، وتحول العالم بأسره، وكأنّه خلق جديد، ونشأة مستأنفة، وعالم محدث»[٤٥]

لقد كان التقديم لعرض «حقيقة المحكم والمتشابه» في القرآن المجيد، بالتأكيد على ذكر «المنهج القرآنيّ»، والتأكيد على اشتمال القرآن الكريم عليه، وضرورة ملاحظته في كل مَا يؤخذ، أو يترك بمقتضى آيات الكتاب العزيز، أمرًا ضروريّا؛ لأنّ من يدرك «حقيقة المنهج»، ويسلّم بوجود «منهج قرآنيّ» سوف يكون صعبًا عليه، إن لم يكن متعذِّرًا، قبول كثير من القضايا التي نسبت إلى القرآن المجيد، أو أضيفت إليه، ووضعت بين العلوم المضافة إليه «علوم القرآن»؛ لأنّ المنهج ضابط صارم، مهما قيل عن مرونته، فلن يكون من الممكن القول بكثير من التقسيمات التي انبثقت عن القراءآت التجزيئيَّة؛ مثل: «الإحكام والتشابه»، وتوزيع آيات الكتاب الكريم بينهما، و«الناسخ والمنسوخ»،

---

43 القاعدة الثامنة والثلاثون: "الميسور لا يسقط بالمعسور"؛ قال ابن السبكي: وهي من أشهر القواعد المستنبطة من قوله_صلى الله عليه وسلم_:"إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم"، وبها رد أصحابنا على أبي حنيفة قوله:"إن العريان يصلي قاعدا"، فقالوا: إذا لم يتيسر ستر العورة، فلم يسقط القيام المفروض؟ وذكر الإمام: أن هذه القاعدة من الأصول الشائعة التي لا تكاد تنسى ما أقيمت أصول الشريعة.

44 انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية (الرياض: مكتبة نزار، ١٩٩٨) ١/ ٢٥٦_٢٥٨

45 ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٤) ١/٣٢٦

والقول بانقسام القرآن الكريم إليهما، إلى غير ذلك من أمور، وإشكاليّات سوف نناقشها كلا في موضعه.

إنَّ التسليم بوجود «منهج قرآنيّ»، وقراءة القرآن الكريم وفقًا لضوابطه، ومحدّداته سوف يساعدنا على قراءته قراءة لا تسمح بدعاوى التعارض، التي تستدرج إلى القول بالنسخ، ولن تسمح بقراءة أسباب الترول، أو مناسباته قراءة استشراقيّة تستدعي الهرولة لنسبة «التاريخانيَّة» إلى القرآن، ولا تفتح الأبواب مشرعة أمام دعاوى: «الإجمال»[46] و«الإبهام»، و«التقييد»، و«المتشابه»، وما إلى ذلك؛ لأنّ من شأن المنهج إذا استصحبه القارئ المتدبّر أن يقدّم دليلا تفسيريًا هاديًا تستقيم القراءة بمقتضاه، فلا يجد المتدبّر المجتهد مَا يحمله على اللجوء إلى تلك الدعاوى حلًّه للتخلّص من إلزام بتعارض، أو تعادل بين الأدلة لا يمكن حله بتلك الوسائل، والمداخل التفسيريّة، وآيات " الإحكام والتشابه" من أهم النماذج التي تصلح تقدَّم لبيان صدق هذه الدعوى، وسنوضح بقراءتنا المنهجيّة القرآنيّة لها أنَّه ليس هناك مَا يدعو إلى اللجوء إلى نسبة ذلك الكم الكبير من آيات الكتاب المبين إلى ما هو في لسان القرآن المجيد، وآياته للكشف عن طبيعته في «السياق القرآنيّ»، بحيث يكون المعنى اللّغويّ تابعاً لما أريد به في لسان القرآن.[47]

منهج التدبر في معنى المحكم والمتشابه

[46] ذكر علماء القرآن، والأصول أن الإجمال في القرآن له أسباب؛ أحدها: أن يعرض من ألفاظ محتملة مشتركة وقعت في التركيب؛ كقوله: [فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ]، قيل معناه: كالنهار مبيضة لا شيء، وقيل: كالليل مظلمة لا شيء فيها.
الثاني: من حذف في الكلام؛ كقوله: [وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ]؛ وقيل معناه: ترغبون في نكاحهن لمالهن، وقيل: عن نكاحهن لزمانهن، وقلة ماهن،والكلام يحتمل الوجهين.
الثالث: من تعيين الضمير؛ كقوله: [أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ]، فالضمير في "يده" يحتمل عوده على الولي، وعلى الزوج.
الرابع: من مواقع الوقف والابتداء؛ كقوله تعالي: [وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِ الْعِلْمِ]، فقوله الراسخون يحتمل أن يكون معطوفا على اسم الله تعالي، ويحتمل أن يكون ابتداء الكلام.
الخامس: من جهة التقديم والتأخير؛ كقوله: [وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَبِّكَ لَكَانَ لِزاماً وَأَجَلٌ مَسَمَّي]، تقديره: ولو كلمة سبقت من ربك، أو أجل مسمي لكان لزاما. انظر: ابن تيمية الإكليل.

[47] راجع دراستنا: لسان القرآن ومستقبل الأمّة القطب (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦)

بعد أن أشرنا إلى أنَّ غياب المنهج كان من أهم ما أدى إلى معظم الإشكاليّات التي دخلت في «علوم القرآن»، لا بد لنا من توظيف المحدّدات المنهجيّة المتاحة لمعرفة معالم المنهج الذي ينبغي أن نستخدمه عندما نحاول معالجة مفهوم «المحكم والمتشابه»، وهي النظر في محدّدات القرآن المنهجيّة، وفي مقدمتها: «وحدة القرآن البنائيّة»[49]، وقراءته كلّه انطلاقًا من تلك الوحدة، ثم الوقوف المتدبّر الطويل عند أول مَا ينبغي النظر فيه وتدبّره، وهو ثلاث آيات ورد فيها وصف القرآن الكريم بالإحكام والتشابه، وهي:

(١) [اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ] (الزمر:٢٣).

(٢) [هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلا أُولُو الأَلْبَابِ] (آل عمران:٧)

(٣) [الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ {١} أَلَّا تَعْبُدُوا إِلا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ] (هود:١-٢).

ولتدبّر هذه الآيات لفهم إشكاليّة «المحكم والمتشابه» في القرآن الكريم من القرآن الكريم ذاته، لا بد من معالجة منهاجيّة تنطلق من معهود القرآن الكريم، تسبره، فتتدبّره، وتحتكم إليه، ثم تحاول النظر في العلاقة بينه، وبين مَا اصطلح عليه اللغويّون، وما وضعوه من معان لتلك المفاهيم المرتبطة بالموضوع، ثم تدبّر الآيات التي ادعي فيها وقوع التشابه، وقراءتها مرات عديدة، في سياقها، وفي إطار وحدة السورة البنائيّة، ثم وحدة القرآن الكريم كلّه.

---

[49] هذه الوحدة، وآثارها المنهجيَّة قد تناولناها في دراستنا: الوحدة البنائيّة للقرآن المجيد (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦)، فلتراجع تلك الدراسة لمعرفة كيف يمكن للنظر في الوحدة البنائيّة أن يعالج إشكاليَّات دعوى "المتشابه والنسخ، ووجود القراءات، ومنها: القراءات الشاذة.

ولتحقيق هذا لا بد من المرور بمرحلتين؛ الأولى: التحليل، والثانية: إعادة التركيب؛ بالعودة إلى سياق الآيات، فالسياق مع الإيمان «بالوحدة البنائيّة» يلقيان أضواءً كاشفة على المعاني الدقيقة لتلك الآيات الكريمة. والتحليل يتم بطريقتين:

(١) المقارنة بين سياقات الآيات الثلاث؛ لاستخراج، واستجلاء مَا بينها من تناسب، وروابط، وعلاقات.

(٢) سبر كل وجه من أوجه المعاني والدلالات، بتتبُّع مواردها؛ لفهم معهود القرآن الكريم وعاداته في استخدامها، والدلالات المختلفة عند تعدُّد السياقات.

معاني مفردات آية سورة آل عمران

وسنحاول معالجة، وتفسير المفردات الأساسيّة التي وردت في الآيات الثلاثّة التي يدور البحث حولها في هذه الإشكاليّة؛ وذلك استيفاءً لمتطلَّبات التحليل الَّذِي بدأناه في أدلة هذه «المسألة الإشكاليّة»

«سورة»:

وردت مادة «سور» في القرآن الكريم (١٧) مرة في (١٧) موضعًا[50] ولكن «سورة» وجمعها «سُوَر» وردت (٩) مرات في (١٠) مواضع، وكلها تدل على أنَّ السورة وحدة متكاملة في بنائها من (١١٤) وحدة من الوحدات المكوِّنة للقرآن الكريم، ولكنَّها ليست «كالآية» باعتبارها وحدة صغرى خاصّة في مجال التحدي، فما معناها؟

«سور»: السين والواو والراء أصل واحد يدل على علو وارتفاع. من ذلك سار سيوراً إذا غضب وثار، وإنَّ لغضبه لسورة. والسُّور جمع سورة، وهي كل منزلة من البناء؛ ومنه سورة القرآن؛ لأنها منزلة بعد منزلة مقطوعة عن الأخرى، والجمع سور بفتح الواو.... وسَوْرة الخمر: حدَّتها

[50] محمد فؤاد عبد الباقي ١/ ٣٧٠.

وغليانها.[51] فالسورة جزء من القرآن الكريم أكبر من الآية، فهي تضم آيات بداخلها، وكأنّها تضرب عليها بسور. وهي تقوم على وحدة بنائيّة وموضوعيّة يضمها «سور»، وحينما توصف بأنها مُحكمة، كما في قوله تعالى: **[وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأَوْلَى لَهُمْ]** (محمد:٢٠). ذكر الرازي في التفسير الكبير: «... في هذه الآية وجوهًا؛ "أحدها: سورة محكمة، أي: سورة لم يدخلها النسخ، وذلك بناءً على استقرار مبدأ «النسخ» في ذهنه؛ ثانيها: «سورة» فيها ألفاظ أريدت حقائقها بخلاف قوله تعالى: **[الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى]** (طه:٥)، وعلى الوجهين نقول: مُحكمة فيها فائدة زائدة من حيث إنّهم لا يمكنهم أن يقولوا المراد غير ما يظهر منه، أو يقولوا هذه آية، وقد نسخت فلا نقاتل... »[52] وفي قوله: «بخلاف قوله تعالى: **[الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى]** (طه:٥)، إذ إنَّ الله –تبارك وتعالى- أراد التعبير عن حقيقة استأثر بعلم تفاصيلها، حتى يأتي الأجل الذي حدّده سبحانه للكشف عن مراده بتلك الحقيقة.

وذهب الزمخشري في الكشاف إلى أنَّ: «مُحكمة»: مُبيَّنة غير متشابهة لا تحتمل وجهًا إلا وجوب القتال. وعن قتادة: كل سورة فيها ذكر القتال فهي «مُحكمة»، وهي أشد القرآن الكريم على المنافقين.[53] .

51 ولذلك فإنّهم جادلو النبيّ- صلى الله عليه وآله وسلّم- في عيسى- عليه السلام- وقالوا له: إنّ في القرآن أدلة على "تأليه عيسى"، فقد وصفه الله بأنّه "كلمته وروح منه" وأنّه تخلّق عنه "ونفخنا فيه من روحنا" فأراد سبحانه أن يبيّن لهم "الوهم واللبس" اللذين سقطوا فيهما؛ لأنّهم لم يقرأوا القرآن في وحدته البنائيّة؛ ليكتشفوا أنّه يفسّر بعضه بعضاً، بل قرأوه معضّى؛ كمثل ذلك الذي يقرأ "ويل للمصلين" ويقف عندها لا يجاوزها.

52 أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون (بيروت: دار الجيل ١٩٩٩) ١١٥/٣. ابن منظور مج٣، ٢٢/ ٢١٤٧

53 الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تحقيق: عبد الرزاق المهدي (بيروت: دار إحياء التراث العربي) ٣٢٧/٤

«وقيل لها: «مُحكمة»؛ لأنّ «النسخ» لا يرد عليها من قبل أن القتال قد نسخ ما كـان مـن الصفح والمهادنة، وهو «أي: القتال» غير منسوخ إلى يوم القيامة، وقيل: هي «المحدثة»؛ لأنَّها حين يحدث نزولها لا يتناولها النسخ، ثم تنسخ بعد ذلك، أو تبقى غير منسوخة... ».[54]

قلت: وذكر القتال في الآية، أو السورة لا يصلح أن يكون دليلا على «الإحكـام» حتى في المعنى الذي ذكره الجمهور وتبنَّوه.

وبعد أن أثبتنا بأدلة قرآنيّة محكمة أنَّ القول بالنسخ مجازفة لا دليل عليها؛ فإنَّ كل تفسير يقيمونه على ذلك الفرض الباطل لا بد من استبعاده. وبعد استبعاد «فرضيّة النسخ»، لا نجد ما يسوغ اختزال مفهوم «مُحكمة» في أنّها السورة التي يذكر فيها القتال فقط. وأمّا القول بأنَّ معنى «محكمة» إنّها «مبيَّنة غير متشابهة» ولا تحتمل وجهًا آخر فهذا يعيدنا إلى مفهوم «المتشابه» وما بني عليه من معنى «الالتباس»، ولذلك ينبغي استبعاده -أيضًا- وهنا لا بد من الرجوع إلى «سياق الآية».

فسياق الآية يخبرنا بأنَّ المؤمنين كانوا يتمنَّون نزول سورة تبيّن لهم موقف القرآن المجيد من «القتال» بيانًا شافيًا لحرصهم على الطاعة وشغفهم بالقيام بما يُكلَّفون به، وشوقهم إلى المزيد، وتعبيرًا منهم عن استعداد للقيام بأيّ تكليفات إلهيّة أيًّا كانت في الكم أو الكيف خاصّة وأنّ القتال كان منهيًّا عنه في مكة: **[أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ]** (النساء:٧٧).

ومن المعروف أنَّ القرآن الكريم نُزِّل تدريجيًّا وتوافق نزول كثير منه مع الوقائع والملابسات التي كانت تكشف عن تفاصيل ما تواجهه حياة الجماعة المؤمنة ومواقف خصومها وأنصارها منها، ولم يكن من المعهود أن تنزل سورة كاملة بشكل دفعيّ، بل كان من المألوف أن تتباعد وتتقارب النجوم في نزولها، والله -تبارك وتعالى- يأمر الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ- بجمع هذه الآيات والنجوم وترتيبها وتأليفها وفق الحكمة الإلهيَّة؛ لتكون سورة يوحى إليه بأولها ونهايتها، وبالتالي فإن

[54] فخر الدين الرازي ٥٤/٢٨

نزول سورة كاملة محكمة من أولها لآخرها تحسم هذا الموضوع الشائك، وتقول فيه كلمة الفصل، ذلك هو ما تمّناه المؤمنون، فكان أن أجاب الله -تبارك وتعالى- دعوتهم، وأنزل سورة محكمة كاملة من أولها لآخرها؛ سورة تامّة حملت اسم رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلّم- وذكر فيها القتال، وجاء فيها بيان شاف إذا ضم إلى بقيّة ما كان قد نزل في هذا الشأن، شفى وكفى. وهذا ليس تلفيقًا؛ لأنّ معنى «الإحكام» إذا مَا جُمع إلى معنى "سورة" يؤدّي بنا إلى هذا المعنى.

«الآية»

كلمة «آية» وردت في القرآن المجيد (٨٤) مرة[55]... وتطلق «الآية» معرّفة ومنكَّرة على أمر يوجده الله —سبحانه وتعالى- ليسوقه لتأييد دعوى، أو للتأكيد على صدق نبيّ أو رسول، فهي علامة تتجاوز المألوف، وتخرق العادة، لتبيِّن أنَّ صاحب الدعوى صادق في دعواه أمين في رسالته؛ لأنّ «الآية» التي أعطيها لا يمكن أن تصدر إلا عن الله، والله -تبارك وتعالى- قد أعطى كل رسول من الآيات ما على مثله آمن الناس، فأعطى صالحًا «آية الناقة»، وأعطى موسى «تسع آيات بيّنات»، وأعطى عيسى أن يصنع من الطين كهيئة الطير فيكون طيرًا بإذن الله وإبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى بإذن الله.

أمّا خاتم النبيين فحين سأل قومه أن يأتيهم بمعجزات كالتي جاء بها النبيُّون من قبله: نزل قوله تعالى: **[أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ]** (العنكبوت:٥١)، فكل آية من آيات الكتاب هي آية قائمة بذاتها تتجاوز أيّة آية من آيات الأنبياء السابقين، فهي آيات متلوَّة معصومة محفوظة إلى يوم الدين، والقرآن أحكمت آياته كلها، ثم فصِّلت بعلم الله -تبارك وتعالى- المطلق الَّذي أحاط بكل شيء علما، فتحدى الإنس والجن أن يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا، وهو الكتاب الكريم المتفرّد بصفات يستحيل توافرها في أيّ كتاب سواه، فهو المتفرد في نظمه وأسلوبه، وتأثيره ومكنونه، وبلاغته وفصاحته: **[تِلْكَ آيَاتُ**

[55] محمد فؤاد عبد الباقي ١/١٠٤

الْكِتَابِ الْحَكِيمِ] (لقمان:٢). «والآية» مشتقة من «أيَّة»؛ لأنَّها تجيب عن سؤال ظاهر، أو مقدر، وتعطى الرد الشافي، وصحح الراغب الأصفهاني اشتقاقها من «التأيّي»، الذي هو التثبُّت، والإقامة على الشيء. أمّا مفهوم الآية في معاجم اللغة فقد ذكر ابن فارس في مقاييس اللغة: «**أيي**»: الهمزة والياء أصل واحد، وهو النظر (بمعنى الانتظار) يُقال: تَأَيّا يتَأيّا تَأيِّيًا؛ أي: تمكّث.... وتأيّيت عليه؛ أي: انصرفت على تؤدة. ابن الأعرابي. تأييت الأمر: انتظرت إمكانه.... ويُقال: ليست هذه بدار تائيّة؛ أي: مقام.

وأصل آخر: هُوَ التعمُّد، يُقال: تآييت على وزن تفاعلت، وأصله تعمدت آيته وشخصه. وقالوا: الآية العلامة، قال الأصمعي: «آية الرجل شخصه». قال الخليل: خرج القوم بآيتهم؛ أي: بجماعتهم، ومنه آية القرآن الكريم لأنَّها جماعة حروف[٥٧] وفي المحكم الآية: العلامة والشخص، وخرج القوم بآيتهم أي: بجماعتهم لم يدعوا وراءهم شيئًا، والآية من التنزيل، والآية العبرة، وجمعها آي، وتأيا بالمكان: تلبّث وتمكّث[٥٨] وأورد ابن منظور: «قال أبو بكر سميت الآية من القرآن الكريم آية؛ لأنَّها علامة لانقطاع كلام من كلام، ويُقال: سميت الآية آية لأنها جماعة من حروف القرآن، وآيات الله -تبارك وتعالى- عجائبه»[٥٩]. وفي المفردات في غريب القرآن: «والآية: هي العلامة الظاهرة.... وقيل للبناء العالي: «آية» نحو قوله تعالى: **[أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ]** (الشعراء:١٢٨)، ولكل جملة من القرآن الكريم دالة على حكم آية، سورة كانت، أو فصولا، أو فصلا من سورة»[٦٠]. ومما سبق يتضح أن: "آية" بمعانيها المختلفة تعود إلى أصل واحد هو «النظر»، أو «التمكّث»، وذكر ابن

---

57 ابن فارس ١/ ١٦٧- ١٦٩.

58 ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق: عبد الحميد هنداوي (بيروت: دار الكتب العلمية؛٢٠٠٠) ١/ ٥٩١- ٥٩٩

59 ذكر ابن منظور أن: أصل آية: أوَيَة بفتح الواو، وموضع العين واو، والنسبة إليها أووي، وقيل أصلها فاعلة، فذهبت منها اللام، أو العين تخفيفا، ولو جاءت تامة لكانت آيِيَة؛ ويذكر في موضع آخر : أن أصلها أيَّة، فثقل عليهم التشديد، فأبدلوه ألفا لانفتاح ما فبل التشديد انظر: ابن منظور؛ مج١، ٢/ ١٨٦

60 الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن. تحقيق: محمد السيد كيلاني (لبنان: دار المعرفة، د.ت) ١/ ٣٣.

فارس أصلا آخر هو «التعمد». وأمّا معانيها الأخرى: فالعلامة والشخص والعبرة، وقد تطلق على البناء المرتفع. وكذلك «خرج القوم بآيتهم»؛ أي: بجماعتهم؛ أي: لم يدعوا وراءهم شيئًا فمردود عليه من نفس كلامهم، لأنّ المقصود هو أنّهم خرجوا بأشخاصهم —جميعاً- فلم يخرج منهم بعض من يمثلهم[61] والمقصود: أنَّ الآية هي «الجزء من القرآن» الذي تفصله فاصلة سميت بذلك لأنّها تدل على كونها من كلام الخالق -تبارك وتعالى- لا من كلام مخلوق، بإعجازها البنائيّ والمعنويّ[62]. ومن هنا ننطلق لفهم معنى: **[أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ]** (هود:١)، وكذلك: **[مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ]** (آل عمران:٧)

وحتى ننطلق إلى هذه المعالجة لا بد من التأكيد على حقيقة أزعم أنّها بدهيّة، وهي أنَّ الإعجاز البنائيّ —على أهميَّته— هو وعاء للإعجاز المعنويّ. فالإعجاز المعنويّ هو مصدر تجدّد هذه المعجزة وتدفقها وعطائها المستمر للإنسان في أيّ زمان أو مكان أو ظرف. فالانطلاق من هذه المسلَّمة له دور كبير في فهم «**المحكم والمتشابه**». فآيات القرآن هي دلائل ومعجزات تتحدى الخلق أن يأتوا بمثلها، سواء أكانت آيات محكمة أو متشابهه، وهذا التحدى، وثبوت العجز البشري، خصائص لهذه الآيات دائمة مستمرة في كل زمان ومكان.

«أم الكتاب»

كذلك لا بد لنا من تحرير المراد بقوله تعالى: **[أُمُّ الْكِتَابِ]** (آل عمران:٧) فإذا استوفينا ذلك فإنّنا سنخرج -بإذن الله برؤية قرآنيّة سليمة، وموقف قرآنيّ قويم من هذه الإشكاليّة.

وردت «أم الكتاب» في القرآن الكريم في مواضع ثلاثة:

(١) [حم {١} وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ {٢} إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عربيّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ {٣} وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ] (الزخرف:١-٤).

---

[61] ابن منظور مج ١، ٢/١٨٥

[62] الراغب الأصفهاني ١/٣٣-٣٤

(٢) **[وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ {٣٨} يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ]** (الرعد:٣٨-٣٩).

(٣) **[هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ]** (آل عمران:٧).

«أمّ» أصل الحياة، وأم الشيء: أصل وجوده ومبدأه، وأساس إصلاحه وتربيته، وسياق الآية الرابعة من سورة الزخرف ينبّه إلى أنّ للكتاب «أمًّا» لدى منزّله –جل شأنه-: **[وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ]** (الزخرف:٤) فهل المراد بذلك «الكلام النفسيّ» كما ذهب إلى ذلك الأشاعرة، أو المراد به «اللوح المحفوظ» كما ذهب إلى ذلك جمهرة المفسرين؟. ومهما يكن فالآية صريحة بأنّ للكتاب الكريم لدى الله «أمًّا»، أي: أصلا ومبدأً وأساسًا. وآية «سورة الرعد ٣٩» تشير إلى ما يمحو ويثبت، ولعلّ ذلك يشير إلى آيات كونيّة، فيمحو الله آجال أمم، أو أفراد، أو أقوام، أو دول، أو حضارات؛ إذ إنّه **[لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ]** (الرعد:٣٨).

وهذا لا يعني به القرآن الكريم؛ إذ **[لا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ]** (يونس:٦٤)، ولكن الله قد محا آية الليل وجعل آية النهار مبصرة **[فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً]** (الإسراء:١٢). أمّا آية «آل عمران» فإنّها تقسم آيات الكتاب إلى قسمين: فالمحكمات هن «أمّ الكتاب» وأصله؛ أمّا «المتشابهات» التي تشبه في دلالتها ومضامينها ما ورد في الكتب السابقة، فيتّبعها الذين في قلوبهم زيغ وانحراف عن الهدى، واتباع بعض أهل الكتاب، والمشركين للهوي؛ ابتغاء فتنة الناس، وصرفهم عن اتّباع النبي -صلى الله عليه وآله وسلّم- والاهتداء بما أنزل عليه. فهو –في نظر هؤلاء- ليس بجديد؛ بل هو مأخوذ مما لديهم من ناحية، والسابق أولى من الّلاحق عندهم وأفضل؛ ولذلك بلغت الوقاحة ببعضهم أن يقولوا للذين كفروا: **[هَؤُلاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلا]** (النساء:٥١)، وهؤلاء هم الذين كانوا يستفتحون على الذين كفروا بقرب ظهور النبي الخاتم -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ- فلما جاءهم بالحق من ربهم، و لم يكن يُنتظر من بني إسرائيل ما كان منهم، دفعهم الحسد والغيرة إلى التنكر له، وإنكار نبوّته، وإنكار مَا أنزل الله عليه؛ لأنّ الله -تبارك وتعالى- استبدل

ماحرفوه مما أنزل على أنبيائهم، بما أنزل على عبده ورسوله مُحَمَّد -صلى الله عليه وآلــه وســلّم- وحفظه بذاته العليَّة: [**وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إنّما أَنْــتَ مُفْتَــرٍ بَــلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ**] (النحل: ١٠١)، ولا يؤمنون بأنّ ما أنزل عليك هو الحق من ربّهم، فكل مــا أنزله الله- تعالى- من صحف إبراهيم وموسى، والزبور، والتوراة، والإنجيل وأخيراً القرآن المجيد، كل أولئك آيات الله- تعالى- وكلماته، والقرآن هو آخر ما أنزل، والمصدق والمهيمن على كل ما نزل، والبديل الكافي عن كل ما كان قد نزل، ولا يضيره أن يقول مبتغوا الفتنــة: [إِنَّمَــا أَنْــتَ مُفْتَــرٍ] (النحل: ١٠١). والله أعلم.

أمّا «أمّ» في اللُّغة فقد جاء في كتاب «العين»: «أمم»: أعلم أن كل شيء ينضم إليه سائر مــا يليه فإنَّ العرب تسمي ذلك الشيء أُمًّا، فمن ذلك أمّ الرأس وهو الدماغ، ورجل مــأموم، والأَمَّــة الشجَّة التي تبلغ أم الدماغ، والأميم والمأموم. والأميمة: الحجارة التي يُشدخ بها الــرأس.[٦٣] وبــذلك يتضح أنَّ مدلول لفظة (الكتاب) ليس واحدًا في المواضع الثلاثة. فسياق الآيــات يــدلّ علــى أنَّ (الكتاب) المضاف إليه (أمّ) ليس واحدًا، فهو في «سورتي الزخرف والرعد» ليس هو الذي في «آل عمران». فالذي في «آل عمران» هو القرآن الكريم ذاته، وأم الكتاب بعض منه. ورغــم اخــتلاف الدلالة المباشرة فإنّ من المؤكد أنَّ هناك رابطًا بين الثلاثّة، أو قدرًا مشتركًا بينهم.

لما كانت "المحكمات" مفهومة بذواتها، و"المتشابهات" إنّما تصير مفهومة بإعانة المحكمات، لا جرم صارت المحكمات كالأم للمتشابهات...)[٦٤]. ويستطرد الإمام الــرازي قــائلا: (... أمّــا أمّ الكتاب؛ فالمراد به أصل الكتاب، والعرب تسمي كل ما يجري مجرى الأصل للشيء أمّــه، ومنــه أمّ الرأس للدماغ، وأمّ القرى مكة، وكل مدينة فهي أمّ لما حولها من القرى، فكذلك «أمّ الكتاب» هو الذي يكون أصلا لجميع الكتب، أي: التي أنزلها الله تعالى على رسله، وفيه قولان:

[63] الخليل بن أحمد الفراهيدي ٤٢٦/٨
[64] الرازاي ١٥/٧

القول الأول: «أمّ الكتاب» هُوَ «اللوح المحفوظ»، وجميع حوادث العالم العلـوي، والعـالم السفليّ مثبت فيه، عن النبي r أنّه قال: «كان الله ولا شيء معه ثم خلق اللوح وأثبت فيه أحـوال جميع الخلق إلى قيام الساعة...»[٦٥] القول الثاني: إنّ «أم الكتاب» هو علم الله، فإنّه تعالى عالم بجميـع المعلومات، من الموجودات والمعدومات وإن تغيرت، إلا أن علم الله بها باق متره عن التغيير، فـالمراد «بأم الكتاب»، هو ذاك... والله أعلم»[٦٦].

و لم يأت من اطلعت على تفاسيرهم بأكثر من هذا، لكن جاء في آية الرعـد: **[وَعِنْـدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ]** فكون «أم الكتاب عنده» أمر يقتضي كثيرًا من "التدبّر". وجاء في آية الزخرف: **[وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ]** وذكر «لدينا» هنا يقتضي من "التدبّر" ما لا مزيد عليه. ففي كلٍّ من «عنده»، و«لدينا» تأكيد ظاهر صريح على أنَّ «أمّ الكتاب» عنده سبحانه وتعالى ولديه يترل منـها على رسله ما يشاء، ويجعل بحكمته ما يترل منها «أمّا» للكتاب الذي يترلها فيه، وسواء أكان الـذي عنده سبحانه علمه المحيط بكل شيء، وهو ما تشير إليه الآيات: **[وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَـابٍ فَـصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ {٥٢} هَلْ يَنْظُرُونَ إِلا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّـذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ]** (الأعراف:٥٢-٥٣)، أو «اللـوح

---

[65] (... كان الله ولا شيء غيره ــ وفي بعض الطرق معه ــ وكان العرش على الماء وكتب في الذكر كل شيء ...) . وأما الروايات التي ذكـر فيهـا اللوح المحفوظ، فهي: روى الحاكم في مستدركه:" أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، حدثنا يحي بن محمد بن يحيى، حـدثنا مـسدد، حدثنا المعتمر بن سليمان، عن عطاء بن السائب، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنه قال:" أول ما خلق الله القلم خلقه من هجا قبل الألف واللام، فتصور قلماً من نور، فقيل له اجرِ في اللوح المحفوظ، قال: يا رب بماذا ؟ قال: بما يكون إلى يوم القيامة .... "؛ قال الحاكم : هذا حـديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه . الحاكم النيسابوري؛ المستدرك (بيروت: دار الكتب العلمية؛ ١٤١١هـ) ٤٩٢/٢. وقد وردت الرواية بنحو هـذا المتن في: المستدرك على الصحيحين (٣٨٤) ٢/ ٥٤٠؛ سنن الترمذي (٣٣١٩) ٥/ ٤٢٤؛ مسند أحمد بن حنبل (٢٢٧٥٩) ٥ / ٣١٧؛ سـنن البيهقي الكبرى (١٧٤٨١، ١٧٤٨٢) ٩/ ٣ ؛ مسند أبي يعلى (٢٣٢٩) ٤/ ٢١٧؛ المعجم الكبير للطـبراني (١٢٢٢٧) ١١/ ٤٣٣؛ (١٢٥٠٠) ١٢/ ٦٨؛ مسند الطيالسي ٥٧٧) ١/ ٧٩ ؛ مسند الشاميين (٥٨، ٥٩) ١/ ٥٧- ٥٨؛ (١٥٧٢) ٢/ ٣٩٧؛ مصنف ابن أبي شيبة: (٣٦٠٠٣) ٧/ ٢٧١ .

[66] الرازي ٨/ ٥٣.

المحفوظ» كما قد يستفاد من نحو قوله: **[بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَجِيــدٌ {٢١} فِــي لَــوْحٍ مَحْفُــوظٍ]** (البروج:٢١-٢٢) فإنَّ هناك مجموعة من المعاني لا بد من استدعائها، منــها: «الأصــل»، ومنــها «المحاور الأساسيّة»، و«الغاية» من إنزال الكتاب، و«القيم العليا» التي أريد للكتاب أن يشتمل عليها، بحيث تكون المدار الذي تدور حوله كل نجوم الكتاب وآياته، وبها تبشّر وتنذر، وتلك هي: التوحيد، والتزكية، والعمران، وما تستلزمه، وتتصل به من قيم ومقاصد. فالأصل: أصل الكتاب عنده ولديه، ومحاوره الأساسيّة هو سبحانه من يحدّدها، والقيم والمقاصد هو من يحدّدها ويبيّن أهمّيتها، وكــذلك «الغاية»، وكيفيّة تحقيقها.

أورد الطبري في تفسيره روايات: أنَّ سورة آل عمران نزلت من بدايتها إلى نحو ثمانين آية منها في نصارى نجران؛ إذ وفدوا عليه، وكانوا ستين راكبًا، فذكروا عقائدهم واحتجوا علــى التثليــث وألوهيّة المسيح بكونه خلق على غير السنّة التي عرفت في توالد البشر، وبما جرى علــى يديــه مــن الآيات».[68] ثم استشهدوا بالقرآن على ذلك، وخاصّة قوله تعالى: **[وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ]** (النساء: ١١٧) **[وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ]** (الأنبياء:٩١)، **[فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَــا]** (التحريم:١٢)، وهذه "المتشابهات" يمكن أن تكون ميدانًا لنظر الذين في قلوبهم زيغ طلبًا للفتنة بــين المؤمنين، وابتغاء إبراز التأويلات الفاسدة، فالله يقول: **[وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَــةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلا خَسَارًا]** (الإسراء:٨٢) فالذين في قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه في بعض موضوعاته، والقضايا التي تناولها مع كتبهم التي أساءوا فهمها وأساءوا تلقيها، وقوله تعالى: **[هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ]** (آل عمران:٥)

---

[68] الطبري ٣/ ١٦١ – ١٦٣.

أورد ابن عاشور في تحريره: وقد علمت أن سبب نزول هذه السورة قضية وفد نجران من بلاد اليمن، ووفد نجران هم قوم من نجران بلغهم مبعث النبي، وكان أهل نجران متدينين بالنصرانية، وهم من أصدق العرب تمسكا بدين المسيحية، وفيهم رهبان مشاهير، وقد أقاموا للمسيحية كعبة ببلادهم، وهي التي أشار إليها الأعشي حين مدحهم، بقوله: فكعبة نجران حتم عليك حتي تناخي بأبوابها

فاجتمع وفد منهم يرأسه العاقب_ فيه ستون رجلا_ واسمه عبد المسيح، وهو أمير الوفد، ومعه السيد، واسمه: الأيهم، وهو كمال القوم، وولي تدبير الوفد، ومشيره، وذو الرأي فيه، وفيهم أبو حارثة بن علقمة البكري، وهو أسقفهم، وصاحب مِدْراسهم، وولي دينهم، وفيهم أخوة أبي حارثة، و لم يكن من أهل نجران، ولكنه كان ذا رتبة: شرفه ملوك الروم، ومولوه. انظر بقية القصة في: ابن عاشور ٣/ ١٦٤.

فيه رد على استدلال نصارى نجران ببعض آيات الكتاب الكريم التي حملوها تعسُّفًا على ما يؤمنون به، فالآية تبيّن أنَّ تلك الآيات مما تشابهت عليهم معانيها ودلالاتها، بحيث توهموا أنّها يمكن أن تكون ناقضة للآيات المحكمة المفصَّلة التي بينت التوحيد النقيّ والدين الخالص، ولو أنّهم تجرَّدوا عن الزيغ لأدركوا أنَّ ما جاء في القرآن الكريم مصدّقا لما سبقه جاء مهيمنًا عليه كذلك، فكان ينبغي أن يحسنوا تلقيه، ويحسنوا الإيمان به وتصديقه.

«حديث»:

«حدث»: تساق لحدوث كون الشيء بعد أن لم يكن عَرَضًا كان، أو جوهرًا، وهنا يكون الحدوث مقابلا للعدم، وإحداثه إيجاده، أي: بعد أن لم يكن، وإحداث الجواهر ليس إلا لله. و«الحُدث»: ما أوجد بعد أن لم يكن؛ وذلك إمّا في ذاته، وإما إحداثه عند من حصل عنده نحو: أحدثت ملكًا. قال تعالى: **[حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا]** (الكهف:٧٠)، وقال تعالى: **[لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا]** (الطلاق:١)، وكل كلام يبلغ الإنسان من جهة السمع، أو الوحي، في يقظته أو منامه، يُقال له: «حديث... »[69]. ذكر ابن الشجري: أنَّه _ أي _ الحديث.... «مَا يجري بين اثنين، أو جماعة».[70] وهذا ما سيق اللفظ له في القرآن الكريم في (٣٦) موضعًا[71] ورد فيها لفظ «الحديث» بمعنى الكلام الذي يبلّغه طرف لطرف، فآية الزمر معنيَّة بإبراز خصائص القرآن الكريم من حيث إنّه خطاب للبشر، وحديث إليهم، وكيفيّة تبليغ ما جاء به من معانٍ للناس. ولذلك لم يذكر هنا وصفًا لآياته، لأنّ الآيات هي الوحدات البنائيّة المعنويّة الصغرى للقرآن الكريم. والآية مجال للبحث في أسلوب القرآن البيانيّ ونظمه وتناسب آياته. وحين يذكر لفظ «كتاب» بعد «الحديث» ليكون الكتاب -كلّه- جملة وتفصيلا موصوفًا بـ **[أَحْسَنَ الْحَدِيثِ]** (الزمر:٢٣).

---

[69] الراغب الأصفهاني ١١٠

[70] انظر: ابن الشجري، ما اتفق لفظه واختلف معناه. تحقيق: أحمد حسن بسج (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦) ٩٨

[71] محمد فؤاد عبد الباقي ١/١٩٤

والله –تبارك وتعالى- حين وصف كتابه: بـــ **[أَحْسَنَ الْحَدِيثِ]** (الزمر:٢٣) لم يكن ذلك من أجل إثارة قضيّة «القدم والحدوث» التي أنفق المعتزلة ومخالفوهم في الجدل حولها نفائس الأوقات، ووضعوا الآية الكريمة في أدلة التراجم في قضيّة «خلق القرآن»[٧٢] لأنّ السياق ينبه إلى أنّـــه ســـبحانه وتعالى أراد أن يلفت أنظار الخلق إلى أنّه يحدثهم ويتحدث إليهم ويحادثهم في هذا الكتـــاب، وهـــو أحسن من أيّ حديث ينفقون أوقاهم فيه.

نزّل وأنزل:

إذا كان تتبُّع موارد الألفاظ في القرآن الكريم مُهمًا لفهم دلالاتها القرآنيّة، ولأنَّها تُعدّ مفتاحًا لفهم تباين دلالتها، فإنَّنا سنعنى هنا بتلك الموارد لنتبيّن الفرق بين اللفظيّن[٧٤].

(١) **[وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا {١٠٥} وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلا]** (الإسراء:١٠٥-١٠٦).

(٢) **[يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُـــولِهِ وَالْكِتَـــابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالا بَعِيدًا]** (النساء:١٣٦).

---

[72] وهي قضيّة أبرزها المأمون ومن حوله آنذاك من علماء المعتزلة وفتنوا فيها علماء السنّة، وفي مقدمتهم الإمام أحمد بن حنبل، وشغلوا الأمّة بها ثمانية عشر عاماً حتى أوقفها الخليفة المتوكل- الذي أبرز في عهده مصطلح "أهل السنّة والجماعة" في مقابل "المعتزلة"؛ أو "أهل العدل والتوحيد" كما كانوا يسمّون أنفسهم. يراجع ما كتب في هذه الفتنة في: الكامل لابن الأثير، والبداية والنهاية، وطبقات الشافعية، وغيرها.

[74] ابن عاشور؛ ١/ ص ١١. و محمد رشيد رضا؛ ٣/ ١٥٠.

قال الزمخشري: فإن قلت: لم قيل نزَّل الكتاب، وأنزل التوراة والإنجيل؛ قلت: لأن القرآن نزل منجما، ونزل الكتابان جملة واحدة. الزمخـــشري؛١٧٧/.

قال أبو حيان: وقد تقد م الرد على هذا القول في البقرة، وأن التعدية بالتضعيف لا تدل على التكثير، ولا التنجيم، وقد جاء في القـــرآن: أنـــزل، ونزَّل"، ويدل أنهما بمعني واحد قراءة من قرأ ما كان من " يُنَزِّلَ" مشددا بالتخفيف، إلا ما استثني، ولو كان أحدهما يد على التنجـــيم، والآخـــر على النزول دفعة واحدة؛ لتناقض الإخبار، وهو محال". انظر: السمين الحلبي؛ ٢/ ٣٩٣.

(٣) [إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ {١١٢} قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ {١١٣} قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ] (المائدة:١١٢-١١٤).

(٤) [وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأَوْلَى لَهُمْ] (محمد:٢٠).

(٥) [وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلا رِجَالا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ {٤٣} بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ] (النحل:٤٣-٤٤).

(٦) [الم {١} اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ {٢} نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ {٣} مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ] (آل عمران:١-٤).

(٧) [كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ] (آل عمران:٩٣).

اختلف في وجود فارق بين أنزل ونزّل، فقيل: هما بمعنىً واحد. فقد ذكر صاحب تاج العروس: «أن أنزل كنزّل، قال شيخنا، وفرق جماعة من أرباب التحقيق، فقالوا: التنزيل تدريجيّ، والإنزال دفعيّ؛أي: دفعة واحدة، كما في أكثر الحواشي الكشافيّة والبيضاويّة. ولما ورد استعمال

التنزيل في الدفعيّ زعم أقوام أنَّ التفرقة أكثريّة، وأنَّ التنزيل يكون في الدفعيّ أيضًا...»[٧٦]. وقال الراغب: «والفرق بين الإنزال والتنزيل في وصف القرآن الكريم والملائكة: أنَّ التنزيل يختص بالموضع الذي يشير إليه إنزاله مفرقًا، ومرة بعد أخرى، والإنزال عام»[٧٧]. ويؤيد هذا المعنى الشيخ الشعراوي في تفسيره، وتحديدًا فيما يتعلق بنزول القرآن الكريم، حيث ذهب إلى أنّ للقرآن نزولين اثنين: الأول: إنزالٌ من (أنزل). الثاني: تنزيل من (نزّل). وبنى عليه أنَّ قوله تعالى: **[إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ]** (القدر: ١) أنَّ القرآن الكريم نزل –في تلك الليلة- من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ليباشر مهمته في الكون، وهذا ما أنزله في ليلة القدر، والكتاب الكريم الَّذِي أنزله الله -تبارك وتعالى- في ليلة القدر إلى السماء الدنيا، ثم صار ينزّل منجمًا على حسب الأحداث التي تتطلب تشريعًا، أو إيضاحًا لأمر في ما يقرب من ثلاث وعشرين سنة. لكن الكتب الأخرى لم يكن لها ذلك اللون من "النزول والتنزيل"، لقد نزلت مرة واحدة؛ لا حسب الأحداث والمناسبات، لقد جاءت مرة واحدة، كما نزل القرآن الكريم أولا من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا.... ويأتي القول الفصل في: «وأنزل الفرقان»[٧٨].

وقال السيوطي: «.. وللمزيد من الثلاثيّ أفعل، وهو للتعدية، كأخرجت زيدًا، وللصيرورة (كأغَدَّ البعير أي صار ذا غُدّة)، والتعريض (كأقتلت فلانًا) إذا عرضته للقتل، ووجود الشيء على صفته (كأبخلت فلانًا)، أي: وجدته متصفًا بالبخل، والإعانة (كأحلبت فلانًا)، أي: أعنته على الحلب، وبمعنى (فعل) ومطاوعته، والإغضاء عنه...... و(فعّل) وهو للتعدية... والتكثير... والتوجه (كشرّق وغرّب)... واختصار الحكاية (كأمّن وهلّل)... وبمعنى (فَعَلَ)... »[٧٩].

---

76 محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس (الكويت: المجلس الوطني للثقافةو الفنون ١٩٨٧) ٣٠/ ٤٧٧_٤٨٨.

77 الراغب الأصفهاني ٤٨٩

78 محمد متولي الشعراوي ١٦/ ١٢٧٧-٩

79 السيوطي، همع الهوامع. تحقيق: أحمد شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨) ٣/ ٢٦٥ – ٢٦٦ وانظر: ابن عاشور ٣/ ١٤٧- ١٤٨ في بيان الفرق بين الفعلين: "أنزل ونزّل".

يُستنتج من تتبع موارد أنزل ونزّل؛ أنّ التمييز بينهما على أساس أن نـــزَّل تخـــتص بـــالتزول التدريجيّ، وأنَّ الإنزال عام، أو يختص بالتزول الدفعيّ؛ ولهذا فإنَّ القرآن الكريم عند تعرضـــه لـــتزول الكتب السابقة يَستخدم الإنزال، والتتريل عندما يصف نزوله هو –لكن هذا التمييز غير مـــضطرد. فقد جاء وصف نزول التوراة بأنه تتريل كما في آية (آل عمران:٩٣). فالتمييز بين التتريل والإنزال يكون على أساس أن: الأول: مختص بالتدريجيّ. الثاني: مختص بالدفعيّ. هو حالة مـــن حـــالات التمايز بينهما، أو وجه من أوجهه، بناءً على قاعدة: «زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى». علـــى أنّ التمايز بينهما ليس بتلك الأهميّة، واستقراء موارد أنزل ونزّل في القرآن المجيد، وملاحظة الفارق بـــين وزنيهما أَفْعَل وفعَّل – قد ينبه إلى غلو بلاغيّ. فالله –تبارك وتعالى- وحـــده المخـــتص «بـــالإنزال والتتريل»، ولكن في «الإنزال» يراد أن يلتفت الإنسان إلى عظمة هذا القرآن الكريم وجلالة قـــدره من حيث كونه «متزّلا منه» سبحانه، وفي «التتريل» قد يلاحظ الكتاب الكريم نفسه مـــن حيـــث نظمه، وأسلوبه، وتحديه، وبلاغته وفصاحته، ومكنونه، واستيعابه، وتجاوزه، وتـــصديقه، وهيمنتـــه، ومناسباته. وأحيانًا يشير السياق إلى المترل عليه، -صلى الله عليه وآله وسلّم- فالفرق بينهما غير منفيّ لكنه لا يخضع لقاعدة عامّة؛ بل يلاحظ في كل آية سياقها. لمعرفة الحكمة في إبـــدال كـــل منـــهما بالآخر.

التأويل:

وردت مادة (أول) في القرآن الكريم (١٧) مرة كلها تدل على ما يؤول إليـــه الـــشيء، أي: معرفة حقيقته[٨٠] إلا في موضعين:

(١) قوله تعالى: **[يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَـــإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلا]** (النساء:٥٩).

[80] محمد فؤاد عبد الباقي ٩٦/١

(٢) وقوله تعالى: [وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلا] (الإسراء:٣٥).

أمّا الأولى: فقد يفيد التأويل فيها معنى الرجوع والاحتكام إلى الله -تبارك وتعالى- ورسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ- لحسم أيّ خلاف، أو نزاع، فذلك خير وأحسن مآلا ومصيرًا لذلك النزاع، فهي ترجع إلى ما يؤول إليه الشيء أيضًا، ولكن بعد الأخذ بالأسباب. وكذلك وقوع الشئ وحدوثه على مثل ما أخبر الله- تعالى-به في كتابه، أو جاء على لسان نبيّه- صلى الله عليه وآله وسلّم- كما في الآية:

[هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ] (الأعراف:٥٣) .

وأمّا الثانية: فقد يفيد التأويل فيها إرجاع، أو دفع الحقوق إلى أصحابها، خاصّة وأنَّ الآية السابقة عليها [وَلا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ](الأنبياء: ١٥٢)

[وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولا] (الإسراء: ٣٤) مال اليتيم، والعهود، والمعاملات بالكيل والميزان هي حقوق لا بد من أن تعاد إلى أهلها، وتؤول إلى أصحابها لا إلى غيرهم.

أمّا التأويل لغةً: «**أوّل**»: التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أوله تأويلا وتأوّله بمعنى.[٨٢] وفي مقاييس اللغة: «**أوّل**»: الهمزة والواو واللام أصلان: ابتداء الأمر وانتهاؤه.... وآل يؤول: أي رجع. قال يعقوب: يقال: (أوّل الحكم إلى أهله)، أي: أرجعه وردّه إليهم.... والإيالة السياسيّة من هذا الباب؛ لأنّ مرجع الرعية إلى راعيها. قال الأصمعي: آل الرجل رعيَّته يؤولُها: إذا أحسن سياستها.... وتقول العرب في أمثالها: «**أُلنا وإيل علينا**»، أي: سُسنا وساسنا غيرنا.... ورجل آيلُ

[82] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح. تحقيق: محمود خاطر (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٥) ٢٨

مالٍ، مثال خائلُ مالٍ، أي: ساسته، قال الأصمعي: رددته إلى آيلته، أي: من طبعه. وآل الرجل: أهل بيته من هذا- أيضًا- لأنَّه إليه مآلهم وإليهم مآله.... ومن هذا الباب: تأويل الكلام؛ وهو عاقبته وما يؤول إليه"[٨٣].

التأويل والتفسير:[٨٤]

يقول أَبُو الفرج ابن الجوزي: اختلف العلماء هل "التفسير والتأويل" بمعنىً واحد أو هما مختلفان؟! فذهب قوم يميلون إلى العربيّة إلى أنَّهما بمعنىً واحد؛ وهذا قول جمهور المفسّرين المتقدّمين. وذهب قوم يميلون إلى الفقه إلى اختلافهما؛ فقالوا: التفسير إخراج الشيء عن مقام الخفاء إلى مقام التجلي. والتأويل: نقل الكلام عن وضعه إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ، فهو مأخوذ من قولك: "آل الشيء إلى كذا"، أي: صار إليه؛ فهؤلاء لا يذكرون للتأويل إلا المعنى الأول والثاني، وأمّا "التأويل" في لغة القرآن الكريم فلا يذكرونه، وقد عرفت أنَّ التأويل في القرآن الكريم هو الموجود الذي يؤول إليه الكلام. وإن كان ذلك موافقًا للمعنى الَّذِي يظهر من اللفظ، بل لا يعرف في القرآن الكريم لفظ "التأويل" مخالفًا لما يدل عليه اللفظ خلاف اصطلاح المتأخّرين. وذهب ابن تيمية إلى: «أنَّ لفظ التأويل قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملا في ثلاثة معانٍ:

الأول: هو اصطلاح كثير من المتأخّرين من المتكلمين في الفقه وأصوله أنَّ التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يوقنون به. وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخّرين في تأويل نصوص الصفات وترك تأويلها وهل ذلك محمود أم مذموم؟[٨٥]

---

83 ابن فارس ١/١٥٨-١٦٢

84 وارجع إلى المقدمة الأولى من مقدمات التحرير ففيها تفريق جيد بينهما.

85 ابن تيمية ٧/ ٣٦٨.

الثاني: أنّ التأويل بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن الكريم، كما يقول ابن جرير، وأمثاله من المصنفين في التفسير (واختلف علماء التأويل، ومجاهد إمام المفسرين) فإذا ذكر أنّه يعلم تأويل المتشابه، فالمراد به معرفة تفسيره.

الثالث: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما في الآية: **[هَلْ يَنْظُرُونَ إلا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ]** (الأعراف:٥٣)... وقول سفيان بن عينية: (السنَّة هي تأويل الخبر، والكلام خبر وأمر)... أمّا ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر ففيه ألفاظ متشابهة يشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا، كما أخبر أنَّ في الجنّة لحمًا، ولبنًا، وعسلا، وخمرًا، ونحو ذلك، وهذا شبيه ما في الدنيا لفظًا ومعنًى، ولكن ليس هو مثله ولا حقيقته... »[86]

وأمّا عند الإسماعيليّة الباطنيَّة فإنَّ "علم التأويل" يقوم على نظريّة "الظاهر والباطن": فهو يختلف كليّا عن "التفسير" الذي يقول به علماء الظاهر وعامّة الناس؛ لأنّ التأويل في اعتقاد أهل الحق –يعنون بذلك أنفسهم- هو الرجوع إلى الأصل لإدراك معاني الموجودات، واستنباط جوهر الحقيقة ومعناها الروحيّ....، قالوا: ومن استقراء آيات القرآن الكريم.... نجد أنّ لكل آية ظاهرًا وباطنًا....، وأنَّ الموجودات قسمان: **الأول:** قسم ظاهر للعيان، وهو: الغلاف، أو القشرة. **الثاني:** قسم باطن خفيّ، وهو: اللبّ، أو الجوهر. وأنّ ما ظهر من أمور الدين من العبادة العمليّة، وما جاء في ظاهر آيات القرآن الكريم هي معانٍ يعرفها أهل الظاهر، ولكن في العرفان الحقانيّ –كذا- لكل فريضة من فرائض الدين تأويل باطنيّ لا يعلمه إلا الأئمة، وكبار حججهم، وأبوابهم، ودعاتهم.... ولقد انبثق عن "نظريّة التأويل" نظريّة المؤوّل، أو الشخص الملهم.... ولأن النبوة وقتّية فقد شاءت إرادة المبدع أن تحل الإمامة محلها وتتمّها....!!"[88] وفي (الفصول اللؤلويّة) ذكر السيد صارم الدين الوزير: أنّ

---

[86] ابن تيمية ٣/٥٧

[88] مصطفي غالب، مفاتيح المعرفة (بيروت: مطبعة عز الدين، ١٩٨٢) ٢١٣-٢١٥. قلت: ولعل من أفضل من تناول هذا الموضوع من المتأخرين بعد الإمام أبي حامد الغزالي في "فضائح الباطنيَّة" ابن عاشور، وذلك في المقدمة الأولى من مقدمات تفسيره التنوير (١/ ١٠- ١٧) وما أورده في المقدمة الثالثة (١/٢٨- ٣٧).

«التأويل، لغة: الرجوع، واصطلاحًا: صرف اللفظ عن ظاهره الراجح المحتمل، لدليل. وتعرف ظواهر الكتاب والسنّة تأويلهما بالسمع اتفاقًا، وبالعقل، واللغة العربيّة خلافًا للحشويّة، وقالت الإماميّة، والباطنيّة: من الإمام، أو من علمه فقط.... »[89]

«مثاني»:

مَا المقصود بـ«المثاني» في «آية الزمر»؟ وما رتّبه القرآن المجيد بعدها من بيان تأثير القرآن الكريم على المؤمنين بحيث قال: **[اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ]** (الزمر:٢٣) وذكر الجلود هنا يدل على التأثير الحسيّ للقرآن الكريم؛ إذ إنّ مراكز الإحساس كلها في الجلد.

لقد قيل في معنى «المثاني» الكثير استنادًا إلى المعنى اللغويّ «(ثني): الثاء والنون والياء أصل واحد؛ وهو تكرير الشيء مرتين، أو جعله شيئين متواليين، أو متباينين، وذلك قولك: ثنيت الشيء ثنيًا...، والثني: الأمر يُعاد مرتين» وذهب ابن فارس في مقاييس اللغة «... والمثناة: ما قُرئ من الكتاب وكرر، قال الله -تبارك وتعالى-: **[وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي]** (الحجر:٨٧) أراد: أن قراءتها تُثنى وتُكرر»[90] وفي المفردات في غريب اللُّغة: ثنى: الثني والاثنان أصل لمتصرفات هذه الكلمة، ويقال ذلك باعتبار العدد، أو باعتبار التكرير الموجود فيه، أو باعتبارهما معًا، فيُقال: ثنيته تثنيةً: كنت له ثانيًا، أو أخذت نصف ماله، أو ضممت إليه ما صار به اثنين، والثني ما يُعاد مرتين. قال -صَلَّى

---

[89] ابن الهادي الوزير، الفصول اللؤلوية. تحقيق : محمد يحيى عزان (صنعاء: مركز التراث والبحوث اليمني و بيروت: دار المنهال، ٢٠٠١) ١٩٧.
والحشوية هم: طائفة كانوا يجلسون في حلقة الحسن البصري، فأنكر خلافهم، وقال: ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة، أي: جانبها، وقيل: إنّه لقب يطلق على من ينسب إلى نوع من الإلحاد والبدع. وقد يطلق خصوم أهل الحديث عليهم هذا اللقب نسبة إلى الحشو نبزاً لبعضهم بعدم التمييز بين الأحاديث الموضوعة والمضطربة، والأحاديث الصحيحة، فيحشون الصحيح بغيره. انظر بعض التفاصيل عنهم في "الحور العين" للحميري ٢٠٤، ومواضع أخرى منه، وشفاء الغليل للشهاب الخفاجي ٨١ و٢٢٩ على ما في التذكرة التيموريّة ١٤٨، وكتاب "الزينة لابن أبي حاتم، وراجع المحصول للرازي بتحقيقنا ٣٨٥- ٣٨٦

[90] ابن فارس ٣٩/١

اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ-: «لا ثني في الصدقة»، أي: لا تؤخذ في السنة مرتين.[91] وفي القـــرآن جـــاءت بصيغة الفعل المضارع، كما يُقال للاوي الشيء قد ثناه، نحو ما في قوله تعالى: **[أَلا إِنَّهُـــمْ يَثْنُـــونَ صُدُورَهُمْ]** (هود:٥). وبصيغة اسم الفاعل، كما في الآية: **[ثَانِيَ عِطْفِهِ]** (الحج:٩)، وذلك عبارة عن التنكر والإعراض؛ مثل: لوى شدقه، ونأى بجانبه....، والثناء ما يذكر في محامد الناس، يقال: أثنى عليه إذا كرّر الثناء عليه، وسميت سور القرآن الكريم «مثاني» في الآية: **[وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَـــبْعًا مِـــنَ الْمَثَانِي]** (الحجر:٨٧)، أنّها تثنَّى وتكرر قراءتها على مرور الأوقات، فلا تنقطع دروســـها وعبرهـــا وأحكامها، وعلى ذلك قوله تعالى: **[اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ]** (الزمر:٢٣). ويصح أنّه قيل للقرآن الكريم «مثاني» لما يثنَّى، ويتجدَّد حالا فحالا من فوائده....، ويصح أن يكون ذلك من الثناء تنبيهًا على أنّه أبدًا يظهر منه ما يدعو إلى الثناء عليه، وعلى من يتلوه، ويعلمه، ويعمل به. وذهب الرازي في التفسير الكبير، عند تفسيره للآية الثالثة والعشرين مـــن الزمـــر إلى أنَّ: «... الصفة الثالثة من صفات القرآن الكريم كونه مثاني... وبالجملة فأكثر الأشـــياء المـــذكورة وقعـــت زوجين مثل: الأمر والنهي، العام والخاص، المجمل والمفصل، أحوال السموات والأرض، والجنّة والنار، الظلمة والضوء، اللوح والقلم، الملائكة والشياطين، العرش والكرسي، الوعـــد والوعيـــد، الرجـــاء والخوف، والمقصود منه بيان كأن كل ما سوى الحق زوج، ويدل على أن كل شيء مبتلىً بـــضده ونقيضه، وأنَّ الفرد الأحد هو الله سبحانه وتعالى...».[92] وعند تفسيره لقوله تعالى: **[وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْءَانَ الْعَظِيمَ]** (الحجر:٨٧)، قال في المسألة الأولى: «اعلم أن قوله (سبعًا من يحتمل أن يكون (سبعًا من السور) وأن يكون سبعًا من الفوائد وليس في اللفظ ما يدل على التعيين. وأمّا المثاني: فهو صيغة جمع، واحده مَثنَاه، والمَثنَاه كل شيء يُثنَّى؛ أي: يجعل اثنين من قولك: ثنيـــت الشيء إذا عطفته أو ضممت إليه آخر... ».[93] وروي في هذا حديث أبيّ بن كعب ونصه: (قال أُبيّ: قال لي رسول الله r «ألا أعلمك يا أُبيّ سورة لم تنزل في التوراة والإنجيـــل ولا في الزبـــور ولا في

[91] الراغب الأصفهاني ٨٢/١

[92] الرازي، التفسير الكبير ٢٣٧/٢٦

[93] الرازي ١٦٤/١٩

الفرقان مثلها، قلت: بلى.... قال: فقرأت (الحمد لله رب العالمين) حتى أكملت فاتحة الكتاب، فقال: هي هي، وهي السبع المثاني والقرآن الكريم العظيم الذي أوتيت). كذا أو نحوه»[٩٤]. «والمثاني على قول هؤلاء يحتمل أن يكون القرآن الكريم (فمن) للتبعيض، وقالت فرقة: بل أراد آيات الحمد نفسها، كما قال (الرجس من الأوثان) فـ(من) لبيان الجنس. وسميت بذلك لأنَّها تثنى في كل ركعة، وقيل: سميت بذلك لأنها يثنى بها على الله -تبارك وتعالى-؛ جوّزه الزجاج... »[٩٥]. فأما السبب في تسميتها -أي الفاتحة- «بالمثاني» فوجوه: الأول: أنّها تثنى في كل صلاة بمعنى إنّها تقرأ في كل ركعة. الثاني: قال الزجاج سميت مثاني لأنَّها يثنى بعدها ما يقرأ معها. الثالث: سميت آيات الفاتحة مثاني؛ لأنها قسمت قسمين اثنين، والدليل عليه ما روي عن النبي r «يقول الله -تبارك وتعالى-: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين» والحديث مشهور. الرابع: سميت مثاني؛ لأنَّها قسمان: ثناء ودعاء، وأيضًا؛ النصف الأول منها حق الربوبيّة، وهو الثناء، والنصف الثاني حق العبوديّة، وهو الدعاء. الخامس: سميت الفاتحة بالمثاني؛ لأنَّها نزلت مرتين: مرة بمكة في أوائل ما نزل من القرآن الكريم، ومرَّة بالمدينة. السادس: سميت بالمثاني؛ لأنّ كلماتها مثنّاة مثل: «الرحمن الرحيم، إياك نعبد وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم... »[٩٦]

الجمع بين القراءتين:

وبعد أن أعطينا النقول حقها أود أن أقول: لأن القرآن المجيد كتاب «استخلاف» يقود حركة الثقلين في عمليّة الاستخلاف، ويوجه تلك الحركة الوجهة التي حدّدها الباري سبحانه وتعالى –، ولا بد -والحالة هذه- من «الجمع بين القراءتين»: قراءة القرآن الكريم -الوحي- وقراءة الكون. والله خلق سبع سموات ومن الأرضين مثلهن يتنزل الأمر بينهن، فالسبع المثاني في القرآن الكريم، وعدد السموات سبع وعدد الأرضين سبع. ويقسم الله سبحانه وتعالى بمواقع النجوم: **[فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ**

---

[94] ذكره مالك في الموطأ، وهو مرويّ في البخاري، ومسلم من طريق أبي سعيد بن المعلى أيضًا. وروى ابو هريرة عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ- أنّها السبع المثاني وأم القرآن وفاتحة الكتاب.

[95] الرازي ١٩/ ١٦٦

[96] الرازي ١٩/ ١٦٤-١٦٥.

النُّجُومِ {٧٥} وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ {٧٦} إِنَّهُ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ {٧٧} فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ {٧٨} لا يَمَسُّهُ إِلا الْمُطَهَّرُونَ] (الواقعة:٧٥-٧٩). ففي القرآن الكريم نجوم، وفي السماء نجوم. ولنجوم القرآن الكريم مواقعها، ولنجوم السماء مواقعها.

فالسبع المثاني في القرآن الكريم تقابل تلك السباعيّات في الكون وتنبّه إلى أنَّ «الجمع بين القراءتين» هي الضمانة لتزكية، واستقامة المستخلف المكلف بالقراءتين ليحقق بالجمع بينهما «العمران» وبالتالي تكون «مثاني الكتاب المنزلة» المقابل الموضوعيّ لمثاني الكون، فآيات الكتاب مثاني ثني بعضها على بعض لتكون كتابًا، ويثنى الكتاب على الكون باعتباره المعادل الموضوعيّ الذي يستطيع أن يستوعبه ويستوعب حركته، ويمنحها كل مَا هي بحاجة إليه لتستقيم، وتنخرط في إطار تحقيق «غاية الحق من الخلق» بهداية الكتاب ذي المثاني السبع، فهو متشابه يشبه بعضه بعضًا، وهو مثان —كله- بجميع آياته، وهو مع الكون مثاني. إنَّ في الكون وحركته مثاني، واتل إن شئت: **[وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ]** (فاطر:١٢)، واتل: **[يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ]** (فاطر:١٣)، واتل: **[وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ {١٩} وَلا الظُّلُمَاتُ وَلا النُّورُ {٢٠} وَلا الظِّلُّ وَلا الْحَرُورُ {٢١} وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلا الأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ]** (فاطر:١٩-٢٢). وكذلك سور «التكوير، والانفطار، والانشقاق، والطارق، والغاشية» وغيرها، وتجد أنَّ القرآن الكريم كلّه مثاني ففي بعض سوره وآياته هي ظاهرة، وفي بعضها الآخر تظهر لنا بقليل من "التدبّر".

ولنر ما نتيجة تدبر الآيات الثلاثة:

نتائج التدبر

هذا عن التحليل، أمّا التركيب، وهو الخطوة الثانية، فيتم بالتدبر في سياقات الآيات الثلاث، والذي نستنتج منه ما يلي:

(١) إنّ القرآن الكريم قد وصف – كلُّه - وكل آياته بأنَّه «مُحكم» في «آية سورة هود».

(٢) إن «التشابه» وصف به الكتاب – كلّه - في «آية الزمر» أيضًا.

(٣) وفي «آية سورة آل عمران»، جاء ذكر النوعين مسبوقين بـ«منه» التبعيضيّة، ولهذا الاختلاف دلالة.

(٤) في «آية الزمر» استُخدم لفظ «نزّل»، وفي «آل عمران» أنزل، وإذا مَا لاحظنا قوله تعالي: **[أَحْسَنَ الْحَدِيثِ]** (الزمر:٢٣)، فذلك يستدعي انتباه المتدبّر لما قد يقتضيه من زيادة في المعنى.

أولا: قوله تعالى: **[الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ {١} أَلَّا تَعْبُدُوا إِلا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ]** (هود:١-٢). الآية كما سيأتي؛ وحدة بنائيّة صغرى في القرآن الكريم، وبعيدًا عن المجادلات الكلاميّة التي دارت حول مقولة: إنّ آيات القرآن الكبري وجدت أولا، ثم أحكمت بعد ذلك، ثم فصّلت، وهو مَا جرَّ إليه الجدال في إشكاليّة «خلق القرآن»، وبعيدًا – أيضًا - عن «الجدالات النحويّة»[99] التي دارت حول علاقة «ألا تعبدوا إلا الله» وما إذا كانت توضيح

[99] قال أبو حيان في البحر المحيط:" (أن لاتعبدوا) يحتمل أن يكون" أن" حرف تفسير؛ لأن في تفضيل الآيات معني القول، وهذا أظهر؛ لأنه يحتاج إلى إضمار؛ وقيل: "أن" هي المخففة من الثقيلة، وجملة النهي في موضع الخبر، وفي هذه الأقوال العامل" فصلت"، وأما من أعربه أنه بدل من لفظ آيات، أو من موضعها، أو التقدير: من النظر أن لاتعبدوا إلا الله، أو تفضله ألا تعبدو، فهو بمعزل عن الإعراب، والظاهر عود الضمير في "منه" إلى الله، أي: إني لكم منه نذير من جهته، وبشير، فيكون في موضع الصفة متعلق بفعل محذوف، أي: كائن من جهته، أو تعلق بنذير، أي: أأنذركم من عذابه إن كفرتم، وأبشركم بثوابه إن آمنتم، وقيل: يعود على الكتابة، أي: نذير لكم من الفتنة، وبشير منه لمن آمن وعمل به، وقدم النذير؛ لأن التخويف هو الأهم". أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: عبد الحي الفرماوي وآخرون (بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٩٣) ٥/٢١_٢٠٢. ورجح السمين الحلبي وجها التفسيرية، بقوله: أن تكون "أن" تفسيرية؛ لأن في تفضيل الآيات معني القول، فكأنه قيل: لا تعبدوا إلا الله، أو أمركم، وهذا أظهر الأقوال؛ لأنه لايحوج إلى إضمار. انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، تحقيق:أحمد الخراط (دمشق: دار القلم، د.ت) ٦/٢٨١.

السبب، فيكون المعنى: «كتاب أحكمت آياته ثم فصّلت لأجل ألا تعبدوا إلا الله»، أو أنّها مبيّنة، أي: «بيان» لما سبقها، فيكون المعنى: «كتاب أحكمت آياته ثم فصلت بألا تعبدوا إلا الله»، أو غير ذلك من خلافات أبعدتنا عن الفهم الدقيق للقرآن الكريم. بعيدًا عن كل ذلك الجدل العقيم نستطيع القول بأنَّ: المقصود هنا «بإحكام الآيات» أنَّ كل آيات القرآن الكريم تدل بإحكام، وحِكمة، وحُكْمٍ، على «حقيقة التوحيد» بما لا يدع أي شك، أوريبة، أو تردد يمكن أن يوسوس به الشيطان ضد التوحيد. وهذا مَا تنطق به كل آية من آيات القرآن الكريم.

وأمّا "فُصّلت" فيفسرها - والقرآن الكريم يفسر بعضه بعضا - قوله تعالى: **[مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ]** (الأنعام:٣٨) وقوله تعالى: **[وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْءَانِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلا كُفُورًا]** (الإسراء:٨٩). وقوله: **[وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا]** (الفرقان:٣٣). وقوله: **[وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ]** (النحل:٨٩).

ثانيًا: قوله تعالى: **[اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ]** (الزمر:٢٣).

بعد معرفة الفارق بين نزّل وأنزل - بالشكل الذي اتضح فيما سبق - حيث بيَّنَّا فيه أنَّ نزّل تفيد النزول باعتبار كيفيّته أو إمكانيّته، ومعرفة معنى «الحديث» وأنَّه: مَا يبلغ الإنسان من كلام أو خطاب؛ نستطيع أن نستنتج أن «آية الزمر» معنيّة بالمرتبة الأولى بتوضيح خصائص التبليغ القرآنيّ؛ أي: كيف يخاطب القرآن الكريم الناس ليوصل لهم ما يريد إيصاله؟ وكيف يخاطب عقولهم وقلوبهم؟ وهي بتركيزها على هذا الجانب نبَّهت إلى أنَّ نزول القرآن الكريم وقع تدريجيًّا وعلى نجوم، فذلك ما يتناسب مع كونه «حديثا». وبالتالي فإنَّ التشابه هنا خاصيّة لهذا البلاغ الذي نزل متدرجًا على مدار «اثنتين وعشرين سنة وخمسة أشهر واثنين وعشرين يومًا»، مع ذلك فإنَّه يتميز بالانسجام الداخليّ من حيث النظم، والأسلوب والبلاغة والفصاحة والتحدي، مع تباعد فترات النزول، وهذا ما لا يمكن أن يتوافر لكلام بشريّ، ومع ذلك فهو «مثاني». فإما أنَّ: «مثاني» تفيد المزاوجة بين الأساليب

المختلفة والمتباينة؛ لكي يحقق الخطاب القرآنيّ مراده، وهذا مَا يؤكده تمام الآية من توضيح تأثير القرآن الكريم في المؤمنين، وإما: أن تكون «مثاني» مفهومًا ينبه إلى مَا يتصف به القرآن الكريم من دفق وتجدّد، فكأنّ كل ما نزل فيه يثني على ما نزل قبله، ويعززه، ويقويه حتى ليبدو وكأنّه نزول ثان لما سبق نزوله، من حيث التوافق والانسجام، فتأثيره ليس وقتيًّا وليس مقصورًا على وقت نزوله، أو أنّه لم يكن موجهًا إلى من عاصر نزوله فقط. كما أنّه على مستوى الفرد الواحد لا يقتصر تأثيره على اللّقاء الأول بقوى وعي السامع والقارئ، ثم يفقد تأثيره، بل إنّه يتجدَّد، ولكن هذا التجدُّد له طابع معيَّن ينسجم مع مفهوم «مثاني»، وأظن أنَّ هذا الطابع هو طابع المحاوبة، والاستجابة، والعطاء، فبقدر ما نحتاج من القرآن الكريم يعطينا، وبهذا تتجدَّد عطاءاته: **[كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلاءِ وَهَؤُلاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا]** (الإسراء:٢٠)؛ وسواء أكانت «مثاني» تصف تأثير القرآن الكريم، أو تصف كيفيّة تجدُّده، فإنَّ المعنيين متممّ أحدهما للآخر.

ومما سبق؛ نفهم لماذا لم تصف «آية الزمر» آيات القرآن الكريم بأنَّها «متشابهة» - كلّها - كما في «آية سورة هود» التي وصفت جميع آياته بالإحكام، ولكن آية سورة الزمر وصفت الكتاب – كلّه -؛ لأنّها معنيَّة بالقرآن الكريم باعتباره خطابًا وبلاغًا للناس؛ أي: بأسلوبه في توجيه هذا الخطاب، وهذا يقتضي الكلام عن القرآن الكريم بصفته العامّة والكليّة، وليس باعتبار وحداته المكونة له من آيات وسور، فيصبح التشابه في تلك الأوجه من الشبه دليل ثناء وصفة مدح للقرآن، لا صفة تشير إلى الغموض والإبهام التي قد تكون من بعض لوازم «التشابه» لصعوبة التمييز.

قوله تعالى: **[هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَة وَابْتِغَاءَ تَأْوِيله وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلا أُولُو الأَلْبَابِ]** (آل عمران:٧).

بعد الاتفاق على معنى «الآية» التي هي وحدة تكوينيّة في القرآن، وهي: الوجود، أو الكيـــان الظاهر الملازم لموجود آخر قد يكون غير ظاهر، وفي كلا الحالين فقد استدل بها علـــى وجـــود، أو حدوث، أو إمكان حدوث هذا المدلّل عليه. نستطيع أن نخلص إلى القول التالي:

لقد استولى الوهم على بعض عقول أهل الكتب السابقة بأنَّ الرسول - صلى الله عليه وآلـــه وسلّم - لم يأت بجديد؛ بل لفَّق - القرآن الكريم من الكتب السابقة، وشكَّل دينه من مقتبسات من أديانهم، وأنَّ أصحاب الديانات السابقين خاصّة لن يخسروا كثيرًا إذا لم يؤمنوا به، بل قد يكون هـــو الأولى؛ إذ لا جديد في الرسالة الخاتمة يضاف إلى ما عندهم، والسابق لدى هؤلاء أولى بالاتّباع مـــن الّلاحق مطلقًا، وبذلك فهم يتّبعون ما تشابه منه مع كتبهم، ثم يحاجّون المسلمين في ذلك لدفعهم إلى مشاركتهم في تلك الأوهام المريضة، ويفترض بالحكيم ألاّ يتكلف ما لا يحسن وما لا طريق لمعرفته إلا الطريق الوحيد الَّذِي حدّده الله وهو السمع!!

إنّ الخطاب القرآنيّ موجّه إلى بشر علمهم قاصر، وفيه غيب يخبرهم عن أشياء بعضها يمكنـــهم معرفتها في الدنيا وبعضها غيب لا يعلم حقائقه إلا الله، فإنَّ المسافة بين معنى «الآية القرآنيّة» وبـــين حقائق الأشياء» التي تعبّر عنها تعتمد على إمكان معرفة «المخاطَبين» بهذه الحقائق؛ لأنّ معنى هـــذه الآية لا بد أن يفهمه المخاطب، ولكن هناك حقائق تخبر عنها الآية استأثر الله- تعـــالى - وحـــده بعلمها، فلم يوحِ إلى النبيّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ - على وجه الحقيقة والتفصيل بمعانيها كمـــا هي؛ وقولنا: استأثر الله أردنا به التنبيه على الفرق بين الغيب المطلق، والغيب النسبيّ، و هذا الآخر هو مَا قد لا يعرفه الإنسان في حين، ثم يعرفه في حين آخر، حسب حركة العلوم والمعارف، وما تتكشف عنه العصور، فإنَّها تقرّبها له، أي: تجعله قادرا على أن يدركه، وهي بذلك لا تكون مشخّصة لهـــذه الحقيقة، ولكنّها تكون متشابهة معها، أو مقاربة لها؛ فما تخبرنا عنه الآيات من غيب لا تكشف لنـــا حقيقته في الدنيا، فهي تقاربه وتقدم لنا من التعريف به ما نحن في حاجة إليه.

فالأمور التفصيليّة للقضايا الأخرويّة لا تحتاج إلا لمعرفة جوانـــب العـــبرة والـــدرس منـــها، والاستعداد للقاء الله- تعالى- بالعمل الصالح، ولا بد من تسليم العقلاء بأنَّ الله – سبحانه وتعالى- لو

علم أنَّ في إعطاء تفاصيل أكثر عن "الغيب المطلق" للإنسان لأعطى ذلك تفضّلاً منه وتكرّمًا، ولكن تلك التفاصيل لها أجل حدّده الله، فالمطلوب من العالم العامل أن يدركها في الحياة الدنيا «بعلم اليقين»، ثم يكشف الله - تبارك وتعالى - عن ذلك في الدار الآخرة فيراها الناس "عين اليقين"، ولكن هذا لا يعني أنّها ملتبسة، أو غير مفهومة. فقوله تعالى: **[وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ]** (آل عمران:١٣٣) مفهوم معناه، والمراد بذلك هُوَ حفز المؤمنين، وتبشيرهم بما ينتظرون من نعيم في جنّة تتسع لكل صنوف النعيم، ولكل المؤمنين. أمّا إن حاولنا تأويلها ومعرفة حقيقتها كما هي والبحث عن أبعادها الأخرى مثل الطول والارتفاع، والتساؤل عن مساحة النار؟ وأين توجد؟ وهل استحوذت الجنّة على السموات والأرض؟! فذلك قد يقود إلى زيغ يبتعد بالإنسان عن هداية القرآن الكريم وحِكَمِه، وهذا منهج من يعمدون إلى تجسيم الحقائق المعنويّة، والنظر إليها نظرة سطحيّة وشكليّة، كما فعل إبليس في مقارنته بين مادة خلقه ومادة خلق آدم!!.

أمّا الآيات المحكمات فهي التي تشخّص الحقائق «التكليفيّة، والسنن الإلهيّة، والكليّات» التي تدل عليها وتتطابق معها تمامًا، فهي بذلك «محكمة غاية الإحكام لا تلتبس على المكلَّفين».

وأمّا «التأويل» فحسب موارده في القرآن الكريم[100] فإنّه يدل على أيلولة الشيء وحقيقته كما هي، كما تناولناه سابقًا، وهو بذلك يستحيل بناءً على ما قدمناه من فهم للمتشابهات، وهذا لا يعني عدم إمكان فهمها في مستوى ملائم بوصف الوحي لها، والوقوف عند تلك الأوصاف، وذلك المستوى من مستويات المعرفة إلى أن يأتي تأويلها في الوقت الَّذي حدّده البارئ سبحانه وتعالى.
والآيات «المحكمات» هُنَّ «أم الكتاب»؛ لأنّها بهذا المعنى تتعلّق -غالبًا- بما كلّف به الإنسان؛ لأنّ هذا يندرج تحت ما بإمكان الإنسان أن يدركه في الدنيا، ويحتاج إلى أن يفعله ويقوم به «وهي دار التكليف»، وانطلاقًا من إدراكه هذا يتحرك للقيام بما كُلِّف به ولعل ما قدمته هذه المقاربة التفسيريّة،

---

[100] الطاهر بن عاشور ١/ ٦. محمد رشيد رضا ٣/ ٤٦- ١٤٧

يتقاطع مع ما هو متداول من تفاسير متعددة لإشكاليّة «المحكم والمتشابه»، كما أنّها تختلف معها وتتباين في مواضع أخرى، كما أنّها تؤدي بنا بتوفيق الله -تبارك وتعالى- إلى بعض النتائج الهامّة في حسم هذه الإشكاليّة، وإخراجها من دائرة سهام الطاعنين على القرآن؛ لتكون مظهرًا آخر من مظاهر تحديه وإعجازه.

وليتضح لنا كيف أسيء استعمال مبدأ وجود المتشابه؛ نشير إلى ما قاله بعضهم:

إنّ «آية آل عمران» منطبقة على الخوارج «المحكّمة»، وهو قول غير صحيح ولا مقبول، فلم يكن خلاف «المحكّمة» مع غيرهم حول المسائل التي وردت في القرآن، وورد مثلها في الكتب السابقة، وطرق الاستدلال على وجود الخالق ذكرت فيها؛ والتشابه في الأخبار الغيبيّة وسائر الأمور التي تشبه بعض ما ورد في الكتب السابقة، وهي محمولة على «التراجم» بين الفِرَق و«التنابز» بالألقاب في إطار السجال، والنزاع الطائفيّ.

إنَّ نهي القرآن الكريم ومنع الرسول –صلى الله عليه وآله وسلّم- عن مجالسة من يتبعون «ما تشابه من القرآن» إنّما هو نهي عن صرف الوقت فيما لا ينفع؛ بل فيما يضر، ويجر إلى إيقاع الفتنة، والخلاف بين المسلمين حول أمور لا جدوى من الخوض فيها -بعمق- مع هذا النوع المنحرف من أهل الكتب السابقة الذين يزعمون أنّهم يتمسّكون بها وما هم بمتمسّكين بها، وها هم يحاولون إيقاع الفتنة بين المؤمنين وإشغال المؤمنين عما يجب أن ينشغلوا به. فهو ليس نهيًا عن مجانبة أشخاص، أو فئات من المسلمين، بقدر ما هو نهي عن طريقة في التفكير يتَّبعها الضالُّون المنحرفون من الذين يزعمون التمسُّك بالكتب السابقة، وتحذير للمسلمين عامّة من السقوط في مثل ما سقط فيه هؤلاء؛ كمافي الآية: **[وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ]** (النساء:١٤٠)، فكيف يمكن أن يكون المراد طائفة من أهل القبلة؟! ومَنْ منْ أهل القبلة ينسب إلى الكفر والاستهزاء بآيات الله، ثم يقال هو من فرق المسلمين؟! وقوله تعالى: **[وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ]** (الأنعام:٦٨).

يقع هذا إذا لم نلتفت بالقدر الكافي إلى «السياق». أمّا حين نتدبّر «السياق» فإنَّ الآية وردت في سياق مناقشة «النصارى» من أهل الكتاب الذين كانوا يقطنون بعض نواحي الجزيرة العربيّة ومنهم "نصارى نجران". فبعد أن فرغت «سورة البقرة» من مناقشة «يهود»، شرعت سورة آل عمران أولاً بمناقشة النصارى، وذلك يجعل السياق يشي من بداية السورة[102] بأنَّ التشابه بين الكتب المترلة في تحديد أركان العقيدة وأصول الشريعة، «والقيم القرآنيّة العليا الحاكمة»، وأدلة الخلق والإبداع، والعناية على التوحيد، قد جعل الذين في قلوبهم زيغ يسيئون الفهم، فهذه المشتركات كان يفترض أن تكون من وسائل دفع أهل الكتب السابقة كافّة إلى قبول الرسالة الخاتمة، وتصديق حاملها خاتم النبيين، والتمسُّك بالكتاب المترَّل عليه، وإذا بزيغ قلوبهم وبميلهم عن الاستقامة العقليّة، واضطراب رؤاهم، يجعلهم يحوّلون مَا كان ميزة، ودليل وحدة لأمّة الأنبياء، وتكامل بين رسالاتهم، إلى منقصة تصدُّهم عن الإيمان بخاتم النبيين –صلى الله عليه وآله وسلّم- ورسالته الخاتمة، والكتاب الحكيم المصدّق لما بين يديه، وكانت لديهم فرصة لا تعوض لجمع كلمة المؤمنين بالانضمام إلى صفوفهم، والالتفاف حول النبي الخاتم –صلى الله عليه وآله وسلّم- لا حول الوثنيّة والشرك، والَّذين كان ينبغي تطهير الأرض منهما، وجمع كلمة البشريّة على الهدى بقيادة آخر نبي تطأ قدماه الأرض.

102 هذا، والاتصال بين هذه السورة وما قبلها من وجوه: فمنها: أنّ كلّاً منهما بدئ بذكر الكتاب، وشأن الناس في الاهتداء به. ففي السورة الأولى ذكر أصناف الناس، من يؤمن به ومن لا يؤمن، والمناسب في ذلك التقديم؛ لأنّه كلام في أصل الدعوة.وفي الثانية: ذكر الزائغين الذين يتّبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، والراسخين في العلم الذين يؤمنون بمحكمه ومتشابهه، ويقولون: كلّ من عند ربّنا، والمناسب فيه التأخير؛ لأنّه فيما وقع بعد انتشار الدعوة. و منها: أنّ كلاً منهما قد حاجَّ أهل الكتاب، ولكن الأولى أفاضت في محاجّة اليهود، واختصرت في محاجّة النصارى، والثانية بالعكس، والنصارى متأخرون عن اليهود في الوجود، وفي الخطاب بالدعوة إلى الإسلام، فناسب أن تكون الإفاضة في محاجتهم في السورة الثانية.

ومنها: ما في الأولى من التذكير بخلق آدم، وفي الثانية من التذكير بخلق عيسى، وتشبيه الثاني بالأول في كونه جاء بديعاً على غير سنّة سابقة في الخلق، وذلك يقتضي أن يذكر كلّ منهما في السورة التي ذكر فيها. ومنها: أنّ في كلّ منهما أحكاماً مشتركة؛ كأحكام القتال، ومن قابل بين هذه الأحكام رأى أنّ ما في الأولى أحقّ بالتقديم، وما في الثانية أجدر بالتأخير.ومنها: الدعاء في آخر كلّ منهما، فالدعاء في الأولى يناسب بدء الدين؛ لأنّ معظمه فيما يتعلّق بالتكليف، وطلب النصر على جاحدي الدعوة ومحاربي أهلها، وفي الثانية يناسب ما بعد ذلك؛ لأنّه يتضمّن الكلام في قبول الدعوة، وطلب الجزاء عليه في الآخرة. كما أنّ سورة البقرة تبدو كأنّها ختمت بما بدأت بنحوه آل عمران، حتى لتبدو كأنّها متصلة بها. محمد رشيد رضا ٣/ ١٣٥- ١٣٦

فهذا «التشابه» جعل من الذين في قلوبهم زيغ من أحبار، ورهبان، وأمثالهم وسيلة صد عـــن سبيل الله -تبارك وتعالى- ليقولوا من افتراءاتهم ما شاءوا، ومن ذلك أنَّه لم يأت بزيادة، ومـــا جـــاء بشيء لم يأت به النبيُّون الذين سبقوه، وكأنّ هذه الآيات المحكمات اللواتي انفرد الكتاب الكريم بها، وجعل منها «أمّ الكتاب» - في نظرهم- ليست مقنعة بالقدر الكافي بأنَّه جاء بجديد، وزعموا أنّ هذا الذي يمكن اعتباره جديدا إنّما تعلّمه من بشر مثلنا، وهكذا حوَّل «الزيغ» الَّذِي في قلوبهم "التشابه" بين بعض ما نزل في القرآن الكريم، وما ورد في كتبهم إلى وسيلة صـــد عـــن ســـبيل الله -تبـــارك وتعالى .

وأهل الكتاب قد زاغوا بأبصارهم وقلوبهم عن رؤية وإدراك ما جاء رسول الله -صـــلى الله عليه وآله وسلّم- به، فلمّا زاغوا بأبصارهم وقلوبهم، وحوّلوا ما كان ينبغي أن يكون من المـــؤثرات الإيجابيّة إلى مؤثرات سلبيّة زاد الله –تبارك وتعالى- قلوبهم زيغًا على زيغ وضلالا على ضلال، وتلك سنّة من سنن الله -تبارك وتعالى- في التعامل مع أهل الزيغ.

قائمة المصادر والمراجع

ابن تيمية، المســـودة. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. القاهرة: مطبعة المدني، د.ت.

أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط. تحقيق: عبد الحي الفرماوي، وآخرون. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣.

أبو طالب المكي، محمد بن على. قوت القلوب في معاملة المحبوب. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥.

أبو زهرة، محمد. زهرة التفاسير. القاهرة: دار الفكر العربي،د.ت.

أبو شادي، مصطفي. الحذف البلاغي في القرآن الكريم. القاهرة: مكتبة القرآن، ١٩٩٧.

ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني. الإكليل في المتشابه والتأويل. تحقيق: محمد الشيمي شحاته. الإسكندرية: دار الإيمان؛ د.ت.

ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني. أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أنّ (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن. الرياض: دار القاسم للنشر، ١٩٩٦.

ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني. كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د.ت.

ابن حزم الظاهري، الإحكام في أصول الأحكام. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩.

ابن خلدون، المقدمة. تحقيق: علي عبد الواحد وافي. القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٤.

ابن الشجري، هبة الله على بن محمد بن حمزة. ما اتفق لفظه واختلف معناه. تحقيق: أحمد حسن بسج بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦.

ابن سيده، أبو الحسن على بن إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية،٢٠٠٠.

ابن عاشور، محمد الطاهر. التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية، ١٩٨٩.

ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس. الصاحبي، تحقيق: السيد أحمد صقر. القاهرة: مكتبة الحلبي، د.ت.

ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس. معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل،

.١٩٩٩
ابن قدامة المقدسي. روضة الناظر وجنة المناظر. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٣٩٩هـ.
ابن كثير، عماد الدين بن إسماعيل. الباعث الحثيث. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦.
ابن الهادي الوزير، صارم الدين إبراهيم بن محمد. الفصول اللؤلوية. تحقيق : محمد يحيى عزان. صنعاء: مركز التراث والبحوث اليمني وبيروت: دار المنهال، ٢٠٠١.
ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور. لسان العرب. تحقيق: عبد الله علـى الكـبير وآخـرون. القـاهرة:دار المعارف، د.ت.
أطفيش، محمدبن يوسف. تيسير التفسير للقرآن الكريم . مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٨.
البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٨٩٢.
الجوزية، ابن القيم. إعلام الموقعين عن رب العالمين. بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣.
الجويني. البرهان في أصول القرآن. تحقيق: عبد العظيم الديب. المنصورة: دار الوفاء للنشر، ١٤١٨هـ.
حمودة، عبد العزيز. المرايا المحدبة. الكويت: سلسة عالم المعرفة، ١٩٩٧.
الخطيب البغدادي. الكفاية في علم الرواية. تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني. المدينة المنـورة: المكتبة العلمية،د.ت.
الذهبي. تذكرة الحفاظ. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
الراغب الأصفهاني. المفردات في غريب القرآن. تحقيق: محمد السيد كيلاني. بيروت: دار المعرفة، د.ت.
الرازي، فخر الدين. التفسير الكبير. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠.
الرازي، فخر الدين. المحصول في أصول الفقه. تحقيق: طه العلواني. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١
رضا، محمد رشيد. تفسير القرآن الحكيم. بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٩٩.
الزبيدي، محمد مرتضى؛ تاج العروس. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، ١٩٨٧.
الزمخشري. أساس البلاغة. بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩.
الزمخشري. الكشّاف عن حقائق التتريل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
الشاطبي. الموافقات في أصول الأحكام. دمشق:دار الفكر،١٩٨٠.
الشعراوي، محمد متولي. خواطر حول القرآن الكريم. القاهرة: دار أخبار اليوم.

سانو، قطب. معجم مصطلحات أصول الفقه. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠.
الاسترابازي. شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، وآخرون. بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٢.
السمين الحلبي. الدر المصون. تحقيق:أحمد الخراط. دمشق: دار القلم، د.ت.
السيوطي. تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٩.
السيوطي. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية. الرياض: مكتبة نزار،١٩٩٨.
السيوطي. المزهر. تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: مكتبة ومطبعة الحلبي، د.ت.
السيوطي. همع الهوامع. تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨.
الطبري. تفسير جامع البيان عن تأويل آي القرآن. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥.
عبد الباقي، محمد فؤاد. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٤٥.
العلواني، طه. الجمع بين القراءتين. القاهرة: مكتبة الشروق الدوليّة، ٢٠٠٦.
العلوني، طه. لا إكراه في الدين. القاهرة: مكتبة الشروق الدوليّة، ٢٠٠٦.
العلواني، طه. لسان القرآن ومستقبل الأمّة القطب. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦.
العلواني، طه. الوحدة البنائيّة للقرآن المجيد. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ٢٠
فضل الله، محمد حسين. تفسير من وحي القرآن. www.bayynat.org.lb/ يناير ٢٠٠٨.
الفراهيدي، الخليل بن أحمد.كتاب العين. تحقيق: إبراهيم السامرائي و مهدي المخزومي.
الفيروزآبادي، بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز. بيروت: المكتبة العلمية، د.ت.
القرطبي، الجامع لأحكام القرآن. القاهرة: دار الشعب؛ د.ت.
المعلمي. التنكيل في تأنيب الكوثري من الأباطيل. تحقيق: الألباني وآخرون. دمشق: المكتب الإسلامي، ١٩٨٦.
النسفي. رسالة في الأصول بذيل كتاب تأسيس النظر للدبوسي الحنفي. القاهرة: المطبعة الأدبية، د.ت.

فهرس الآيات

(الألف)

[إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ] (الأنعام: ٥٧؛ يوسف: ٤٠)..............................

[أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ...] (العنكبوت: ٥١).................

[آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ...] (النور: ٣٤، ٤٦)......................................

(الباء)

[بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَجِيدٌ {٢١} فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ] (البروج: ٢١-٢٢)............

(التاء)

[تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ....] (النحل: ٨٩)..

[تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ] (لقمان: ٢)................................

(الثاء)

[ثَانِيَ عِطْفِهِ...] (الحج: ٩)..

(الحاء)

[حم {١} وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ {٢}] (الزخرف: ١-٤). ....

[حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا] (الكهف: ٧٠)...............................

(الراء)

[رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ] {الحجر: ٢}........................

(الشين)

[شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ....] (الشورى: ١٣)...................................

(الفاء)

[فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى] (النجم:٥٥)..

[فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ {٧٥}] (الواقعة:٧٥-٧٩).........................

[فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ...] (الشورى:١٥). ....

(القاف)

[قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ] (البقرة:٧١)..........

[قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي...] (الأنعام:١٦٢)..............................

[قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ] (آل عمران:٢٦).................................

[قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ...] (الأنعام:١٥١)....................

[قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ....] (الإسراء:٨٨)......................

(الكاف)

[كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ] (الأنعام:١٢٥)..........

[كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ...] (آل عمران:٩٣).................

[كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلاءِ....] (الإسراء:٢٠).......................................

(اللام)

[لَا تَجْعَلْ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ...] (الإسراء:٢٢).........................

[لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا] (الطلاق:١)........................

[لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ] (النحل:٣٩)...........................

(الميم)

[مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ...] (الأنعام:٣٨)....................

[مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ] (المائدة:٤٨).........

[مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ...](آل عمران:٧)..........................

(الهاء)

[هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ] (آل عمران:١٣٨)................................

[هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ...] (الأعراف:٥٣)..........................

[هَؤُلاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلا] (النساء:٥١)...................

[هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ.....] (آل عمران:٧)................

(الواو)

[وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ.......] (الإسراء:٣٥)......................

[وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ.......] (آل عمران:١٨٧)............

[وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ....] (الأنعام:٦٨)....................

[وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ........] (الشعراء:١٩٢-١٩٥)....

[وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ...] (الإسراء:١٠٥-١٠٦)..........................

[وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ...] (الكهف:١٧)........................

[وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا]، (الأحقاف:١٥)......................

[وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ..] (آل عمران:١٣٣)...............

[وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ...] (النساء:١٤٠)...................

[وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ ....] (النساء:١٧١)........................

[وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي...] (الحجر:٨٧)......................

[وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلا مِنْ قَبْلِكَ...] (الرعد:٣٨-٣٩)................

[وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ....] (الأعراف:٥٢-٥٣)......................

[وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى.....] (محمد:١٧)......................

[وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ........] (الفرقان:٣٣)............................

[وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ....] (النساء:٨٢)..........................

[وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ] (الطور:٢١)......................

[وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلا رِجَالا........] (النحل:٤٣-٤٤).........

[وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ....] (آل عمران:١٩). ....

[وَمَا تَفَرَّقُوا إِلا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ........] (الشورى:١٤)....

[وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ......] (البينة:٤)................

[وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ....] (فاطر:١٢)...........................

[وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الفَاسِقِينَ] (البقرة:٢٦).............................

[وَنَزّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا....] (النحل:٨٩).....................

[وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْءَانِ...] (الإسراء:٨٢).............................

[وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا......] (محمد:٢٠)............................

[يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ........] (النساء:٥٩)...............

[يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ...] **(هود:٩١)**..................

[الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...] **(المائدة:٣)**.......................

[يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ...] **(الأعراف:٥٣)**...............................

فهرس الموضوعات

السورة.

الآية.

أم الكتاب.

الحديث.

نزل وأنزل.

التأويل.

التأويل والتفسير.

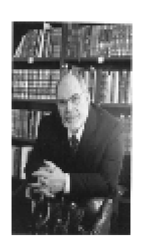
المثاني.

الجمع بين القراءتين.

نتائج التدبر.

المؤلف في سطور

طه جابر العلواني



من مواليد العراق عام ١٣٥٤ هـــ - ١٩٣٥.

- ليسانس كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر ١٣٧٨ هـــ -١٩٥٩.
- ماجستير كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر ١٣٨٨ هـــ - ١٩٦٨.
- دكتوراه أصول الفقه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر ١٣٩٢ هـــ - ١٩٧٣.
- شارك في تأسيس المعهد العالميّ للفكر الإسلاميّ في الولايات المتحدة عام ١٤٠١ هـــ - ١٩٨١ ثم ترأسّه مدة عشر سنوات ١٩٨٦_ ١٩٩٦م.
- رئيس جامعة قرطبة في الولايات المتحدة منذ ١٩٩٦ وحتى الآن.
- عضو مجمع الفقه الإسلاميّ الدوليّ بجدة ورئيس المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية.

أحدث المؤلفات:

- معالم في المنهج القرآني. القاهرة: دار السلام، ٢٠١٠ .
- نحو إعادة بناء علوم الأُمّة الاجتماعية والشرعية بالاشتراك مع د. منى أبو الفضل. القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٩.
- مفاهيم محوريّة، بالاشتراك مع د. منى أبو الفضل. القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٩.
- نحو التجديد والاجتهاد، جزءان. القاهرة: دار تنوير، ٢٠٠٨.
- أزمة الإنسانية ودور القرآن الكريم في الخلاص منها. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥.

- الجمع بين القراءتين. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥.
- الوحدة البنائية للقرآن المجيد. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦.
- لسان القرآن ومستقبل الأمة القطب. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦.
- نحو موقف قرآني من النسخ. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦.
- مقدمة في إسلاميَّة المعرفة. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠١.
- لا إكراه في الدين. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥.
- إصلاح الفكر الإسلامي: مدخل إلى نظام الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠١.
- مقدمة في إسلامية المعرفة. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠١.
- مقاصد الشريعة. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠١.
- الخصوصية والعالمية في الفكر الإسلامي. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠١.
- الأزمة الفكرية ومناهج التغيير. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠١.
- نحو منهجية معرفية قرآنية. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠١.
- تحقيق المحصول من علم أصول الفقه، ستة مجلدات.الإمام فخر الدين الرازي. بيروت: دار الرسالة، ١٩٩٢. وهو قيد الطبع في طبعة منقحة ثالثة في دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع في القاهرة.

هذا الكتاب

تغلغل مفهوم المحكم والمتشابه كمرادف للواضح والغامض في كافة علومنا الدينية، وترتب عليه كثير من مشكلاتها وقضايا، ولكن هذا الكتاب يطرح مفهومًا جديدًا للمحكم والمتشابه، يتأسس على نفي ثنائية الوضوح والغموض في القرآن، فالتنزيل العزيز، بين كله ومبين لسواه، مصداقًا لقول الله : " تبيانا لكل شيء" .

الناشر